أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
2 ديسمبر 2024
30 جمادى الأول 1446هـ
العدد الرابع

الشرق.. غُصّة الغد

تنظيم إرهابي

تتزايد يومًا بعد يوم الدواعي والمسببات التي تبرز ضرورة تصنيف «الحركة الإسلامية» تنظيمًا إرهابيًا، وحظر نشاطها السياسي، وتفكيك سطوتها الاقتصادية وإخطاع منسوبيها إلى مراجعات قيمية وإخلاقية، واستتابتهم حتى يعودوا إلى جادة الدين وصحيحه ويقوا البلاد والعباد من شر هذا التنظيم الذي حظرته كل دول العالم إلا القليل.

فمنذ ظهور أول فرع لجماعة الإخوان المسلمين في السودان بعد زيارة قام بها وفد إخواني بقيادة جمال الدين السنهوري، إلى الخرطوم في العام 1949 م نشطت بعدها مجموعات الإخوان وبدأت في الانسراب إلى جسد هذا البلد المتسامح، وبدأت في بذر بذرة العنف في داخله. وبعد الاستقلال شهدت جامعة الخرطوم نشاطًا محمومًا، وبدأ التنظيم إبراز عضلاته حيث فوجئ الطلاب يومًا في نهاية الخمسينيات بطالب كلية الطب حينها د. علي الحاج محمد يقف وسط الجامعة رافعًا الآذان وهو محاط بتشكيلات شبه عسكرية من زملاء له آخرين، وظلت هذه الحادثة موضع فخر وتذكر كإحدى فتوحات الرجل، ومضى التنظيم في نهجه العنيف إلى أن وصل إلى هجومه الشهير على مهرجان جمعية الثقافة الوطنية للجبهة الديمقراطية في العام 1968 فيما عرف بـ«رقصة العجكو» وقد قتل أحد الطلاب في تلك الواقعة، وتطور عنف التنظيم مع تطوره، وخرج من الجامعة إلى المجتمع فشهدنا حوادث التصفيات السياسية العرقية التي نفذها ضد خصومه، تارة بالخطف والإخفاء وتارة بالقتل علنًا، عندما اشتد الخلاف بينهم بعد مفاصلة 1999م.

لذا العنف صفة متجذرة في فكرة التنظيم وليست أمرًا عابرًا، أو دخيلًا عليه وقد تجلى ذلك في حرب الجنوب، إذ كانت تحرق قرى بأكملها وتتم تصفية الأسرى من قبل منسوبي الدفاع الشعبي بدعوى محاربة الكفار الصليبين، وهو المصطلح الذي لم يعرفه السودان الذي عانى من التمرد في جنوبه منذ العام 1955م وكانت جميع المعالجات تتم في إطار المقاربات المطلبية، دونما إصباغ المعركة بصبغة دينية وهو ما فعله التنظيم الأمر الذي عجل بانفصال الجنوب.

ولعل المبررات التي تدعو إلى إعلان «الحركة الإسلامية» تنظيمًا إرهابيًا عديدة ومتعددة، ويكفي إنها تشكل الخطر الأكبر على أمن واستقرار البلاد، وبلا شك أن أي تأخير في هذا التصنيف سيضر باستقرار السودان، وسيؤدي إلى استمرار الحلقة الشريرة التي أدخلت فيها البلاد منذ استيلاء التنظيم على السلطة بالقوة في العام 1989.

ارتكبت الحركة الإسلامية العديد من الأفعال التي تضعها في مقدمة التنظيمات التي تشكل خطرًا ليس على السودان فحسب بل على الإقليم وبالتالي العالم أجمع.

تاريخ الحركة محتشد بالسلوك الدموي الذي راح ضحيته العديد من الطلاب والناشطين السياسيين وكل من يخالفهم الرأي، وإلى جانب عمليات التعذيب والقتل الممنهجة في حق المئات من معارضيها المدنيين، خططت وشاركت في عمليات إرهابية في الخارج أبرزها محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في أديس أبابا في العام 1995، وتفجير السفارتين الأميركتين في كينيا وتنزانيا في العام 1998، والبارجة الأميركية «يو أس أس كول» قرب شواطئ اليمن في العام 2000.

وعرقلت التحول المدني بعد سقوط نظامها في العام 2019 وأشعلت الحرب الحالية المستمرة التي راح ضحية لها عشرات الألوف من السودانيين المدنيين، ودمرت البنية التحتية والمشروعات الإنتاجية في الخرطوم وغيرها من المدن والمناطق التي وصلتها الحرب، ولا زالت تصر على استمرارها لتطال مناطق أخرى.

هذا السلوك والفكر المنحرف يشكل خطرًا كبيرًا، مما يستدعي ضرورة تصنيف التنظيم كمجموعة إرهابية، ولعل ما ظهر من سلوك منسوبي التنظيم خلال هذه الحرب من بقر للبطون وقطع للرؤس وتصفية للأسرى والتحريض على خصومهم السياسيين وضرب ما يسمونه بحواضن الدعم السريع، كل ذلك يوضح بجلاء أن لا فرق بين ما يعرف بـ«الأمن الشعبي» التابع للحركة الإسلامية وتنظيم «داعش».

وجهة نظر

مواقف الحزب الشيوعي من التحالفات عبر تاريخه

صديق الزيلعي

16

استعادة الألق من الركام وآمال السلام في نيون

طاهر المعتصم

43

قراءة في الجذور الفكرية للحركة الإسلامية السودانية والحصاد المر!!

عبدالعزيز حسن علي

48

تسريب عبد الحي.. وكشف المستور

وائل محجوب

49

نساء المسرح السوداني الجميلات

السر السيد

51

الغلاف 24/42

صحة

حزام الأزمات الخصيب

4-5

نزوح

الحياة من وجهة نظر مشكاة

6-9

تعليم

النيل الأبيض .. أي مستقبل ينتظر التلاميذ؟

10-13

انفوغراف 17

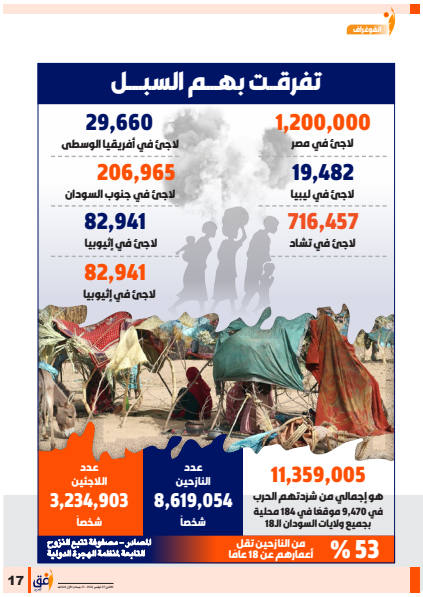

جنوب دارفور

نيالا.. مدينة من الفوضى والفساد والدمار

14-15

سياسة دولية

كيف يقرأها المراقبون..

فرص إنهاء حرب السودان بعد فوز الأمريكي دونالد ترامب؟

44-45

انفوغراف 62

نصوص

إليه..

56 نضال عباس

أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

مستشار التحرير
صلاح شعيب

حزام الأزمات الخصيب

غرفة طوارئ جنوب الحزام أعلنت وفاة	3	حالات جراء الكوليرا مع وجود أكثر من	5	إصابات بالحجر الصحّي خلال ثلاثة أيام فقط

شيرين أبوبكر

أعلنت غرفة طوارئ شرق النيل أعلنت الأسبوع الماضي تسجيل ارتفاع ملحوظ في حالات الإصابة بالكوليرا، تزامنا مع وصول أعداد كبيرة من النازحين الفارين من مناطق شرق الجزيرة إلى محلية شندي.

كما أعربت غرفة طوارئ جنوب الحزام مخاوفها من تفشي وباء الكوليرا بمنطقة جنوب الخرطوم.

وأكدت الغرفة أن حدوث ثلاث وفيات، مع وجود أكثر من 5 إصابات بالحجر الصحّي خلال ثلاثة أيام فقط.

ومع تطاول أمد الصراع المسلح في السودان، وتفاقم الأوضاع الإنسانية، تشكو مخيمات النزوح المكتظة بالنازحين من تردي الأوضاع الإنسانية وانتشار الأمراض والأوبئة.

وكشفت وزارة الصحة السودانية خواتيم الأسبوع الماضي ارتفاع عدد الوفيات جراء وباء الكوليرا إلى 1187 حالة وفاة، كما أعلنت ارتفاع عدد الإصابات بالمرض لتصل إلى أكثر من 43 ألف حالة، انتشرت بأغلبها بين النازحين، منذ عودة ظهور الوباء في أغسطس الماضي.

وتعاني مخيمات النزوح بمدينة شندي بولاية نهر النيل التي تضم آلاف النازحين من ارتفاع حالات الإصابة بوباء «الكوليرا» مع النقص الحاد في الأدوية الطبية والمحاليل الوريدية.

وأبلغت مصادر طبية، «أفق جديد»، أن أعداد النازحين من شرق الجزيرة إلى محلية شندي بولاية نهر النيل تجاوزت 100 ألف يتوزعون على 40 مخيما تفتقر لأبسط مقومات الحياة.

وكشفت المصادر الطبية، عن حدوث وفيات في صفوف النازحين بسبب تفشي وباء «الكوليرا» بمحلية شندي شمالي البلاد.

وأشارت المصادر الطبية إلى النقص الحاد في الأدوية والمحاليل الوريدية، ما أدى إلى تعقيد الأزمة الإنسانية.

جدير بالذكر أن «الكوليرا» تفشت في السودان منذ 12 أغسطس/ آب الماضي، عقب السيول والأمطار والفيضانات الجارفة التي اجتاحت مساحات واسعة في البلاد.

ويقول المواطن عامر عثمان، (35 عاما)، إن أسرته نزحت من شرق الجزيرة بعد رحلة طويلة وشاقة.

وأوضح أن عثمان في حديثه لـ«أفق جديد»، أن مخيمات النزوح في شندي، تحتاج إلى دعم إضافي من الغذاء والدواء والأغطية الثقيلة، خاصة وأن فصل الشتاء على الأبواب».

ارتفع عدد الوفيات بسبب الكوليرا إلى

1187

حالة وفاة حسب وزارة الصحة وزهاء

43

ألف حالة عدد الإصابات

وتتصاعد دعوات أممية ودولية لإنهاء الحرب في السودان، بما يجنب البلاد كارثة إنسانية بدأت تدفع الملايين إلى المجاعة والموت جراء نقص الغذاء بسبب القتال.

إلى ذلك أفاد مواطنون لـ«أفق جديد» بأنّ وتيرة تفشّي وباء الكوليرا بمنطقة (مايو) جنوب الخرطوم، الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، كانت أعلى خلال الأسبوع الماضي، كما أودت الأوضاع الصحية بالغة السوء بحياة العديد من المواطنين.

وبحسب المواطن عثمان عبدالرحيم جبر، (48) عاماً، فإنّ عدداً من سكان المنطقة باتوا يعانون من أعراض مشابهة يصدق توصيفها بالكوليرا، مشيراً إلى أنّ والدته توفيت جراء المرض.

وطبقاً لجبر، الذي يقيم بمنطقة اليرموك التابعة لمحلية جبل أولياء، جنوب مايو، فإنّ المنطقة تعاني من أوضاع صحية وإنسانية كارثية، كما أضحت بيئة خصبة لتفشي الوبائيات وسط المواطنين. وناشد جبر، بين يدي إفادته لـ«أفق جديد»، المنظمات والجمعيات الإنسانية ضرورة التدخل العاجل لإنقاذ مواطني المنطقة وإيصال المساعدات الإنسانية والطبية.

واستقبل قسم طوارئ الكوليرا بمستشفي بشائر التعليمي عدد 7 حالات كوليرا، توفي جراءها مريضين، فيما توفيت سيدة في ذات اليوم بعيادة خارجية متأثّرة بمضاعفات المرض.

وطبقاً لمواطنين تحدّثت إليهم «أفق جديد»، تشكو منطقة مايو، جنوب الخرطوم شحّ الأدوية المنقذة للحياة بشكل كامل، كما أنّ العلاجات الموجودة غالية الثمن، بينما لا يملك السكان هناك الأموال الكافية للعلاج.

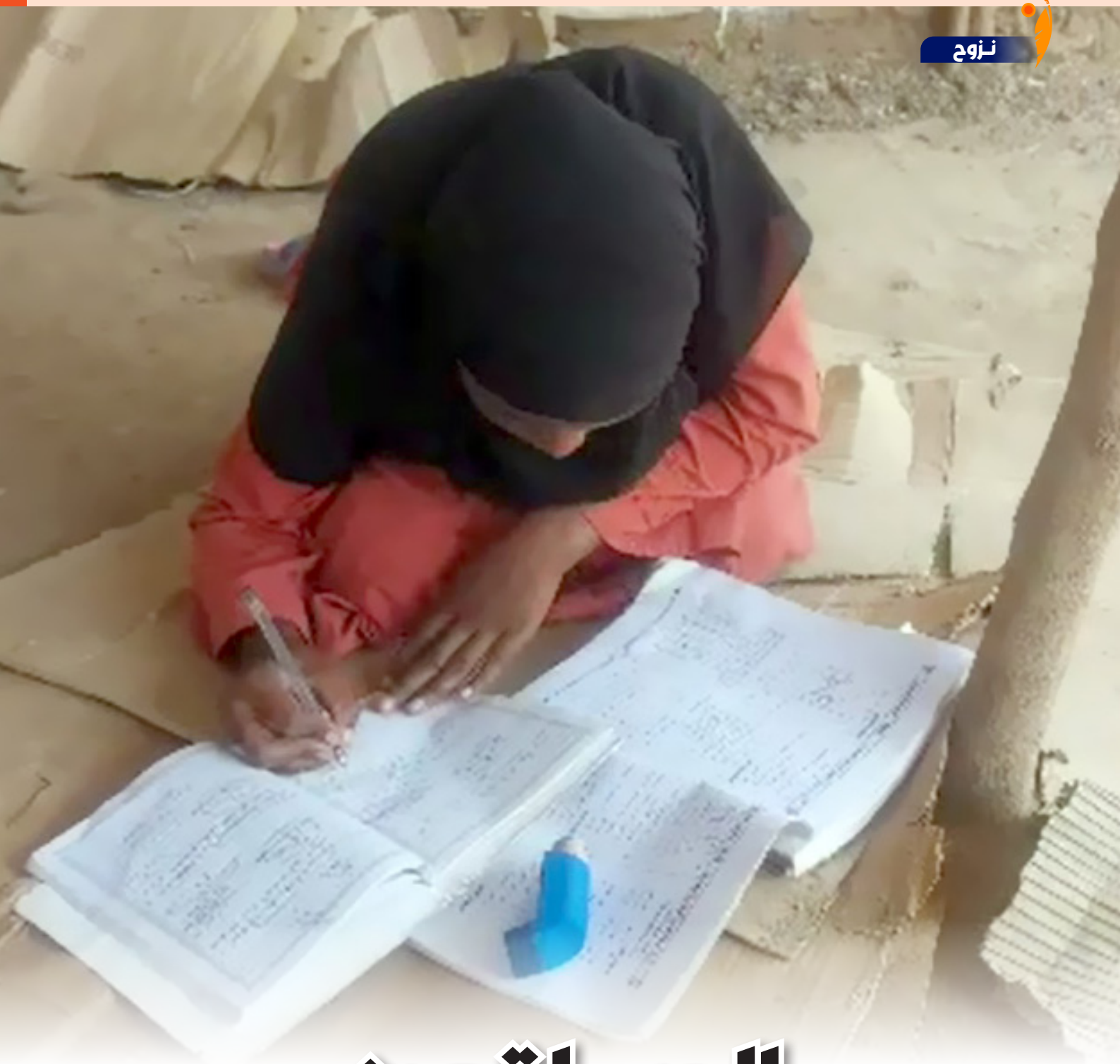

الحيـاة من وجهة نظر مشكاة

تحـدّت ظروفهـا وأحرزت نسبة نجاح

268

درجة لكنها كانت تتوق إلـى الدرجـة الكاملـة

سميرة حسن

في يونيو 2023، وإثر وطأة القتال العنيف اضطرت مشكاة لمغادرة منطقة الحلفايا، شمالي العاصمة السودانية الخرطوم؛ المدينة التي أنفقت فيها سنوات حياتها ونشأتها بالكامل، فتشكّلت فيها معالم طفولتها وصداقاتها الأولى. في عامها الثالث عشر تدرك الفتاة الموسومة بالمرح أنّ غيمة من البؤس ستظلّل حياتها في مقبل الأشهر، وربما الأعوام، شأنها وملايين الأطفال ممن دهمتهم حرب السودان وانتزعتهم من مسقط رأسهم بغتة؛ دون أن يعلموا شيئاً عن خلفيات العنف وأسباب الدمار، ودون أن تسعفهم الأقدار فائض الوقت والمعرفة للإجابة عن السؤال: إلى أين تمضي بهم الخطى وكيف سيتقاذفهم المصير؟! كل ما تدركه مشكاة الآن أنّها باتت خارج الديار التي لم تألف سواها وطناً في الكون، خارج منطقة الأمان التي اعتادت عليها.

حتى رحلتها، معيّة ذويها، نحو مدينة عطبرة بولاية نهر النيل، لم تكن كما تتمناها، إذ حفّتها الكثير من المخاطر، واكتنفها جملة من الصعاب، بيد أنّ طاقة الصغيرة وعزيمتها تبدو على الدوام أكبر من سنوات عمرها القليلة.

تجلس مشكاة تحت عمود الإنارة في السوق الكبير بالمدينة الصناعية الأشهر في البلاد، بعدما اتخذتها وأسرتها ملجئاً وملاذا. تفترش الأرض وتحتها بعض الكرتون. تسترجع ذكرى الأيام الأليمة التي لم تنطو بعد، وبنبرة مكتنزة بالثقة تروي حكايتها لـ«أفق جديد»: «اعتدت الحضور إلى هنا للمذاكرة طوال الأشهر الماضية. كنت أجلس هكذا وأستجمع طاقة الإصرار عندي. أقول لنفسي إنّ التعليم يفيد فى تنمية المجتمع، ولا شيء سيحول بيني وإكمال مسيرتي. حلمي سيصبح حقيقة».

سألناها لماذا اختارت هذا المكان بالتحديد فقالت: «ليس لدي خيارات كثيرة. أنا هنا أراجع دروسي بالكهرباء المجانية في الشوارع، لأنّ المدرسة التي اتخذناها مقراً للسكن وداراً للإيواء لا تتوفّر فيها الكهرباء». وتسترسل: «فى البداية كنت أسكن في إحدى داخليات الطالبات، وعندما صدرت الأوامر بإخلاء المكان، انتقلنا إلى مدرسة (نهر عطبرة). كنت أجلس على الكرتون وأبحث عن مصدر للضوء لمراجعة دروسي. عند إطفاء أضواء الإنارة في الشوارع، أعود لأجلس بجوار الحمامات في المدرسة، وأحياناً أحمل معي كشافاً لإكمال واجباتي».

هنا، وبعد طول استماع تتدخّل نعمة بابكر هجو الشيخ، والدة مشكاة؛ لتعيد ترتيب الرواية على لسانها. تقول المرأة الأربعينية التي حفر الزمن على محياها سمت الحزن وكساها بعض المهابة: «بسبب ظروف الحرب والضغوطات النفسية أصبحنا غير آمنين، فنزحنا إلى ولاية نهر النيل، صوب مدينة عطبرة».

الجدير بالذكر أنّ المدارس والعديد من المنشآت الحكومية الأخرى في ولايات البلاد الآمنة -ومن بينها ولاية نهر النيل-درجت على استضافة ملايين النازحين الفارين من ويلات الحرب طوال الأشهر المنصرمة من عمر الصراع.

وتمضي تصاريف الحياة بهؤلاء في منفاهم الإجباري في انتظار توفيق

أوضاعهم والإجلاء وفقاً لترتيبات حكومية منتظر ة .

ووفقاً لتقديرات أممية، هناك 2600 مدرسة -أي نحو 13 في المائة من إجمالي المدارس في البلاد- تُستخدم دور إيواء، مما يعقّد الجهود الرامية لتوفير بيئات تعليمية آمنة ومستقرة.

من جهتها تشكو لجنة المعلمين السودانيين من تأثيرات الحرب المباشرة وغير المباشرة على أكثر من 6000 مدرسة تقول إنها ما عادت صالحة للتعليم بصورة كلية أو جزئية؛ إما بسبب القصف المباشر، أو إثر تحويلها لثكنات عسكرية، أو جراء تحويلها لمراكز إيواء وباتت اليوم بحاجة إلى معالجات حتى تعود إلى البيئة التعليمية.

وبسبب تكدّس المدارس بالنازحين الفارين من جحيم الحرب وانتشار الكوليرا والوبائيات، تأخر العام الدراسي الجديد في العديد من ولايات البلاد، لكن التلاميذ والطلاب في كسلا، شرقي البلاد، عادوا إلى مقاعد الدراسة خلال الأسابيع الماضية، رغم وجود الآلاف من النازحين في حوالي 29 مدرسة بالولاية، ورغم انتشار وباء الكوليرا وحمى الضنك وأمراض الخريف الأخرى.

وتقول الجهات الحكومية إنّ السلطات الصحية اتخذت بعض الإجراءات الاحترازية وحملات الرش بالمبيدات وصيانة دورات المياه أعقاب موسم الأمطار، قبل منح الضوء الأخضر لفتح المدارس.

وفي سياق أمراضها الخاصة تروي نعمة، والدة مشكاة، مأساة أنجالها: «شقيقتا مشكاة تعانيان من مرض القلب، وواجهتنا مشاكل كثيرة تتصل بظروف الحياة القاسية وشحّ فرص العمل والضغوطات».

وتستلم مشكاة دفّة الحديث من والدتها لتقول: «أنا أيضاً لديّ مشكلات في التنفس جراء مرض الأزمة، وأمراض تتصل بفقر الدم، ووالدنا هو الآخر يُعاني من عدم انتظام ضربات القلب».

تحت إصرار مشكاة تم تسجيلها وأخواتها في مدرسة (ذات النطاقين). تقول نعمة إنّ بناتها كنّ يذهبن إلى المدرسة بالعباءة، لأنّهن لا يملكن المال الكافي لشراء الزي المدرسي، ولكن المدرسة جادت عليهم بالزي والكتب».

وطبقا ليونيسيف فإنّ جيلاً كاملاً من الأطفال في السودان تعصف به أسوأ أزمات التعليم على مستوى العالم، جنبا إلى جنب أكبر أزمة نزوح للأطفال في العالم.

ولا يُعزى الأمر برمته لكارثة الصراع وحدها، إذ أن نحو 7 ملايين طفل كانوا خارج المدرسة بالفعل قبل اندلاع القتال، بفعل الفاقة وعدم الاستقرار. لكن البلاد التي كانت تكافح للخروج من ربقة الجهل نأت بأعباء حربية جديدة لتعبد طريقا سريعا للتشرّد، وتطل على مستقبلها من كوّة الضياع بعد انتزاعها ملايين إضافية من مدارسهم عنوةً.

وبحسب الإحصاءات الدولية فإن أكثر من 90 في المائة من أطفال البلاد -أي أكثر من 17 مليون طفل- خارج الصفوف الدراسية اليوم، من جملة 19 مليون يافع كان الأجدر أن تكتظ بهم مقاعد الدرس، لكنهم أضحوا في عهدة المنافي وملاذات النزوح.

كانت مآسي الأسرة تتصاعد كلما اقتربت مواعيد الإمتحانات. رحلات النزوح باتت معتادة؛ من المسجد إلى الدّاخلية إلى فناء المدرسة. وتسرد نعمة قائمة البيوت والمقار التي استضافتهم منذ اللحظات الأولى في نزوحهم الاضطراري: «في البداية كنت أسكن مع أحد الأقارب، ثم استضافتنا أسرة لمدة ثلاثة أيام. انتقلنا إلى زاوية المطبعجي، ثم مسجد أبو زيد الذي أقمنا فيه زهاء الشهر، قبل انتقالنا إلى داخلية الطالبات. سبق وأن سكنا في الشارع بالقرب من مكب النفايات».

كانت مشكاة مهمومة إبّان مشقّة الترحال هذه بهاجس آخر، فمن أين لها أن تحصل وشقيقاتها على مبلغ خمسة ألف جنيه -أقل من دولارين بقليل- لإعداد وجبة الإفطار والمواصلات يومياً؟ وكيف لأسرتها أن تتدبر مثل هذه النفقات؟ تقول اليافعة المثابرة: «لو كان لدينا فائض مصاريف لاشترينا بخاخ لعلاج الأزمة التي نعاني منها جميعاً. لدينا بخاخ واحد يتبادل

وفقاً لتقديرات أممية نحو

13

في المائة من مدارس البلاد تُستخدم دور إيواء

استخدامه كافة أفراد الأسرة».

ولتلافي تكلفة المواصلات اضطرت مشكاة في كثير من الأحيان الوصول إلى المدرسة على قدميها، حتى وإن طالت المسافة التي تتغير كل مرة جراء النزوح المتواصل.

ظلت دورة المصاعب تنتاش حياة مشكاة وأسرتها. للصغيرة عزمٌ لا يلين. هيأت نفسها للامتحانات وأعدّت عدّتها للتفوق. وعندما أعلنت وزارة التربية والتعليم بولاية نهر النيل، قبل أيام نتيجة امتحانات الشهادة الابتدائية للعام الدراسي الحالي كانت أسرتها تتحلق حول المذياع لمعرفة النتيجة وأسماء المتفوقات. بالكاد أخطأتها قائمة الشرف الأولى، لكن اسم مشكاة حمد بابكر تردد لاحقاً مقرونا بنسبة النجاح (268) درجة. تقول والدتها نعمة: «أحرزت درجة نجاح تتحدّى ظروفها، لكننا تمنينا أن تحرز الدرجة الكاملة».

بين يديّ فرحتها ناشدت نعمة الآباء والأمهات بالوقوف خلف الأبناء وتقديم السند والدعم اللازمين، لأنّ التعليم مهم، «ولأننا رغم كل شيء نرفع رأسنا بنجاحهنّ وتفوقهنّ».

أما مشكاة فتقول: «كنت أتمنّى أن أحرز المجموع الكامل لكن الحرب والنزوح من ولاية إلى أخرى والسكن في دور الإيواء أخذ بعضاً من طاقتي». تحمد الصغيرة ربّها على كل شيء، ولا تنسى في غمرة أفراحها أن تنسب الفضل لكلّ من دعمها وشدّ من أزرها، مادياً ومعنوياً. أزجت تحيّة خاصّة إلى أسرة مدرسة ذات النطاقين، ثم ختمت إفاداتها لـ«أفق جديد» قائلة: «أتمنّى أن يعمّ السلام ربوع بلادي وأن نعود للحلفايا سالمين، وأواصل مسيرتي التعليمية في أجواء أكثر أماناً واستقراراً».

النيل الأبيض ..

أي مستقبل ينتظر التلاميذ؟

مصير غامض في انتظار **27.866** طالب وطالبة بولاية النيل الأبيض

كوستي- راشد أوشي

في أعقاب توقف الدراسة لمدة عامين وفقدان أكثر من 27 ألف طالب وطالبة فرصتهم في مواصلة الدراسة، أصدرت وزارة التربية والتعليم بولاية النيل الأبيض قرارا بفتح المدارس اعتبارا من نهاية أكتوبر الماضي، بشكل متدرج.

وفيما قوبل قرار الوزارة بحالة من الرضا من المدارس الخاصة التي كانت متأهبة لبدء العام الدراسي لتعويض خسائر كبيرة تعرضت لها خلال فترة الإغلاق، وضع أولياء أمور الطلاب ومعلمين وتربويين الكثير من المحاذير أمام فتح المدارس بهذه السرعة دون وضع الترتيبات اللازمة.

ووفق إحصائية رسمية أجرتها اللجنة العليا التي شكلها الوالي المكلف، عمر الخليفة لفتح المدارس برئاسة وزير التربية فإن حوالي 122 مدرسة في حاجة إلى عملية إعادة تأهيل تشمل الفصول والمكاتب ودورات المياه والإجلاس، لكن قبل إعادة تأهيل المدارس لا بد من إخلاءها من النازحين وتجهيز معسكرات بديلة وصرف رواتب المعلمين المتأخرة منذ 14 شهرا.

الرصاصة الأولى

منذ إطلاق الرصاصة الأولى للحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023 في العاصمة الخرطوم بين الجيش وقوات «الدعم السريع» انهارت العملية التعليمية في جميع الولايات التي لم تصلها الحرب وأغلقت المدارس والجامعات أبوابها.

وبينما استطاعت العديد من الولايات الآمنة إعادة فتح المدارس وتكملة المنهج للطلاب، فقد نحو 27 ألف و866 طالب وطالبة مسجلين في المدارس بولاية النيل الأبيض فرصتهم في الاستمرار في الدراسة وواجه هؤلاء مصيرا غامضا في ظل بقاء دفعات متتالية من الطلاب بدون امتحانات، فيما وضعت شريحة المعلمين الذين يشكلون نحو 80% من القوة العاملة بالولاية في مهب الرياح إذ فقدوا وظائفهم ولم يتقاضوا رواتبهم منذ 14 شهرا، كما أن مياه كثيرة تحت جسر العملية التعليمية وإعادة الطلاب إلى الأجواء الاكاديمية بعد تجرع معاناة البطالة والفراغ العريض الذي أحاط بهم وأثر بالضرورة على سلوكهم وتصرفاتهم.

حقل ألغام

يقدر عدد النازحين بولاية النيل الأبيض من ولايات الخرطوم والجزيرة وسنار وشمال كردفان ودارفور بنحو 3 مليون نازح وفقا لآخر إحصائية أجرتها مفوضية العون الإنساني بالولاية، واستقبلت الولاية ومحلياتها التسعة حوالي 600،202 أسرة بجملة 3،000،000 فرد موزعين في 508 مركز إيواء مسجل أغلبها مدارس ودور العبادة والاندية الرياضية والاستادات كما يوجد الكثير من النازحين مستضافين في المنازل بالأحياء السكنية مع ذويهم ومنهم من يقطنون في منازل بالإيجار، وسبق لحكومة الولاية أن قامت بعدة محاولات سابقة لبدء العام الدراسي وإخلاء المدارس من النازحين ولكنها فشلت قبل أن تتخذ مؤخرا قرارا ببدء العام الدراسي لتزج بالجميع وسط حقل ألغام كبير.

النظرية والتطبيق

كان قرار بدء العام الدراسي مفاجئا للجميع بمن فيهم مسؤولين في الحكومة نفسها حيث لم يصل القرار بعض المحليات حتى لحظة إعداد هذا التحقيق للنشر، وفي زيارة لمراسل «أفق جديد»، إلى عدد كبير من المدارس في كوستي وربك فإنها لا تزال مكتظة بالنازحين لدرجة نصب الخيام في فناء المدارس وتشييد الرواكيب.

أولياء أمور الطلاب والطالبات في الصف الثالث الثانوي أو الاول الابتدائي رفضوا رفضا باتا التعايش مع فكرة ذهاب أبنائهم وبناتهم للمدارس وسط النازحين، وهذا الرفض لم يكن سائدا وسط أولياء الامور فقط بل وسط المعلمين أنفسهم إذ أنه لا يمكن توفر بيئة دراسية للتحصيل الأكاديمي وسط النازحين، ناهيك عن تأثر الطلاب والطالبات بالسلوك العام في معسكرات الإيواء، ولكي يتم إخلاء المدارس فإن الحكومة في حاجة لإقامة معسكرات إيواء بديلة وتوفير حوالي 7 آلاف خيمة.

وقال معلمين إن الخطوة الأولى لبداية العام الدراسي هو إخلاء المدارس وإعادة تأهليها، وهكذا بدأ العام الدراسي بولاية النيل الأبيض بين نظرية الحكومة ممثلة في

وفق إحصائية رسمية حوالي

122

مدرسة في حاجة إلى عملية إعادة تأهيل

وزارة التربية ببدء العام الدراسي بشكل متدرج يبدأ بالصف الثالث الثانوي لدفعتي 2023-2024 والصف الأول الابتدائي والصف السادس وبين ما يجري على أرض الواقع من أحداث وتحديات حقيقية.

ولادة متعسرة

يرى الكثير من المعلمين أن قرار بدء العام الدراسي قرار سياسي لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع بسهولة في ظل تعسر حكومة الولاية في دفع رواتبهم لفترة 14 شهرا سابقة، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بالتحصيل الأكاديمي للطلاب الذين ابتعدوا عن الدراسة لأكثر من عام ونصف العام ومن الضرورة أنهم نسوا كل ما درسوه.

وقال تربويين إن عملية إعادة تنشيط ذاكرة الطالب تحتاج لفترة زمنية لا تتيحها الشهور القليلة التي منحت للطلاب قبل الجلوس لامتحانات الشهادة السودانية)، وقال بعضهم ان قرار فتح المدارس لم يراع العوامل والتغييرات النفسية الكبيرة التي حدثت في أوساط الطلاب وتأثير سلوك الشارع والمجتمع عليهم وحاجتهم لبعض الوقت للتعافي من الآثار الاجتماعية الضارة لإغلاق المدارس لعامين على التوالي.

تقديم الضمانات

رغم اتفاق المعلمين على أن قرار بدء العام الدراسي قرار سياسي محض، إلا أنهم انقسموا قسمين فيما يلي مقترحات الحلول لمسألة متأخرات المرتبات، إذ فيهم من يرى أن يتم صرف كل متأخرات المرتبات دفعة واحدة لعدم ثقتهم في الحكومة، وفيهم من يرى أن صرف 50% من جملة 14 شهرا وتقديم ضمانات من حكومة الولاية بصرف الرواتب بصورة شهرية مستقبلا وجدولة بقية المستحقات المالية كافي لمباشرة العمل بالمدارس، ولكن رئيس لجنة المعلمين بولاية النيل الأبيض (المحلولة) سامي أبو زيد، يقول إن موقف المعلمين موقف حساس للغاية فهم دائما مطالبين بتقديم التضحيات.

وأضاف، «إذا وافقت الحكومة علي صرف 30% من المرتبات ومنح الأعياد فإنها تكون اختارت الحل الوسط»، ولكن سامي يبدئ مخاوفه من تعسر العام الدراسي في حال لم توف الحكومة بالتزاماتها، وتابع: «سيكون هناك إضرابات عن العمل وذلك ليس من مصلحة العام الدراسي.»

تعليم بالتقسيط

ركزت حكومة الولاية على أن يبدأ العام الدراسي بمحليتي كوستي وربك باعتبارهما من أكبر المحليات المكتظة بالنازحين إذ تستوعب مدارس كوستي وحدها أكثر من 50% من جملة النازحين إلي الولاية، لذلك كان قرار بدء العام الدراسي مفاجئا لعدد من المدراء التنفيذيين الذي لم يصلهم قرار فتح المدارس في محلياتهم.

ووفق خارطة السيطرة على أرض المعارك بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»، فإن الأخيرة تسيطر على مدينة القطينة وتنتشر في بعض القرى بمحليات القطينة والدويم وأم رمتة وقرية جار النبي المتاخمة لحدود جبل اولياء، بالتالي ما هو مصير الطلاب في هذه المناطق وكيف يمكنهم مواصلة العام الدراسي في ظل سيطرة الدعم السيطرة عليها، أم أنهم سيفقدون فرصتهم للعام الدراسي الثالث علي التوالي بينما تحظي بعض المحليات الأخرى بفرص استمرار الدراسة.

حسب الخطة

قال مفوض العون الانساني بولاية النيل الأبيض د. عبد السميع موسى، إن المنظمات الأجنبية مثل المفوضية السامية للاجئين و(بلان سودان) والمجلس النرويجي واليونيسف وحماية الطفل لهم ممثلين في اللجنة العليا لفتح المدارس التي شكلها الوالي، وأكد قائلا: «أجرينا مسوحات لإقامة معسكرات بديلة في كوستي وربك).»

واشار إلى أن الاختيار وقع علي قوز الحسانية وقوز السلام في كوستي وقرية محمد نور في ربك، ولكنه عاد وقال: «في كوستي هنالك مشكلة في توفير الخدمات الي حين واصحاح البيئة ومياه الشرب والصحة.»

وأضاف، «حسب الخطة المعلنة من المفترض

ترحيل النازحين الي المعسكرات اعتبارا من 3 - 10 نوفمبر.»

وقال عبد السميع إن «عمليات افراغ جزئي تمت للمدارس الثانوية بإفراغ 3 فصول لكل مدرسة مع وجود النازحين.»

وتابع، «حصلنا علي التزامات من منظمات عالمية بتوفير المياه للمعسكرات البديلة عبر (القرب) وتوصيل خطوط مياه في ربك بالإضافة لإنشاء الحمامات وتوفير الحماية الامنية والاضاءة علي مستوى المعسكرات)، واشار إلى ان مشاكل معسكرات الإيواء معقدة بشكل أكبر في كوستي ونوعا ما في مدينة الدويم وتندلتي وهو ما دفع بأن تقترح اللجنة العليا لفتح المدارس بدء العام الدراسي في القرى والأرياف بشكل متدرج.»

إجابات غائبة

رفض وزير التربية والتعليم بالولاية الطيب علي عيسي الإجابة على أية أسئلة تتعلق بدور الوزارة الرئيس في بدء العام الدراسي، وقال الوزير: «يمكنك مقابلة مكتب العلاقات العامة وطرح أي سؤال عليهم.»

الشيء الوحيد الذي قاله الوزير: «الوزارة لا علاقة لها بصرف رواتب المعلمين او اخلاء المدارس من النازحين»، تصريحات الوزير المقتضبة لم تقدم أي إجابات يمكن أن تقدم تطمينات معقولة لأولياء أمور الطلاب والمعلمين خاصة فيما يتعلق بصرف متأخرات الرواتب للشهر الـ 14 علي التوالي.»

فيما أكد مصدر موثوق لـ«أفق جديد»، أن المجلس النرويجي التزم بسداد مرتبات 6 أشهر للمعلمين في المرحلة الثانوية دون تحديد مصير مرتبات المعلمين في المرحلة الابتدائية والمتوسطة.»

وأشارت معلومات أن وزارة المالية بالولاية تسابق الزمن لتوفير المرتبات، ولكن الوزارة لم تفصح عما إذا كانت ستوفر المرتبات دفعة واحدة أم على دفعات، ولم يمضي على قرار فتح المدارس سوي نحو 3 أسابيع حتي فوجئت المدارس الخاصة بقرار من وزير التربية يقضي بإغلاق الفصول الدراسية من الثاني حتى السادس ابتدائي بحجة أن المدارس الخاصة خالفت توجيهات الوزارة رغم أن المدارس قامت بعمليات تسجيل الطلاب وتحصيل الرسوم الدراسية من أولياء الأمور بعلم الوزارة، ووسط كل هذه المعطيات فإن العام الدراسي بولاية النيل الأبيض يكون قد وضع على حافة الهاوية.

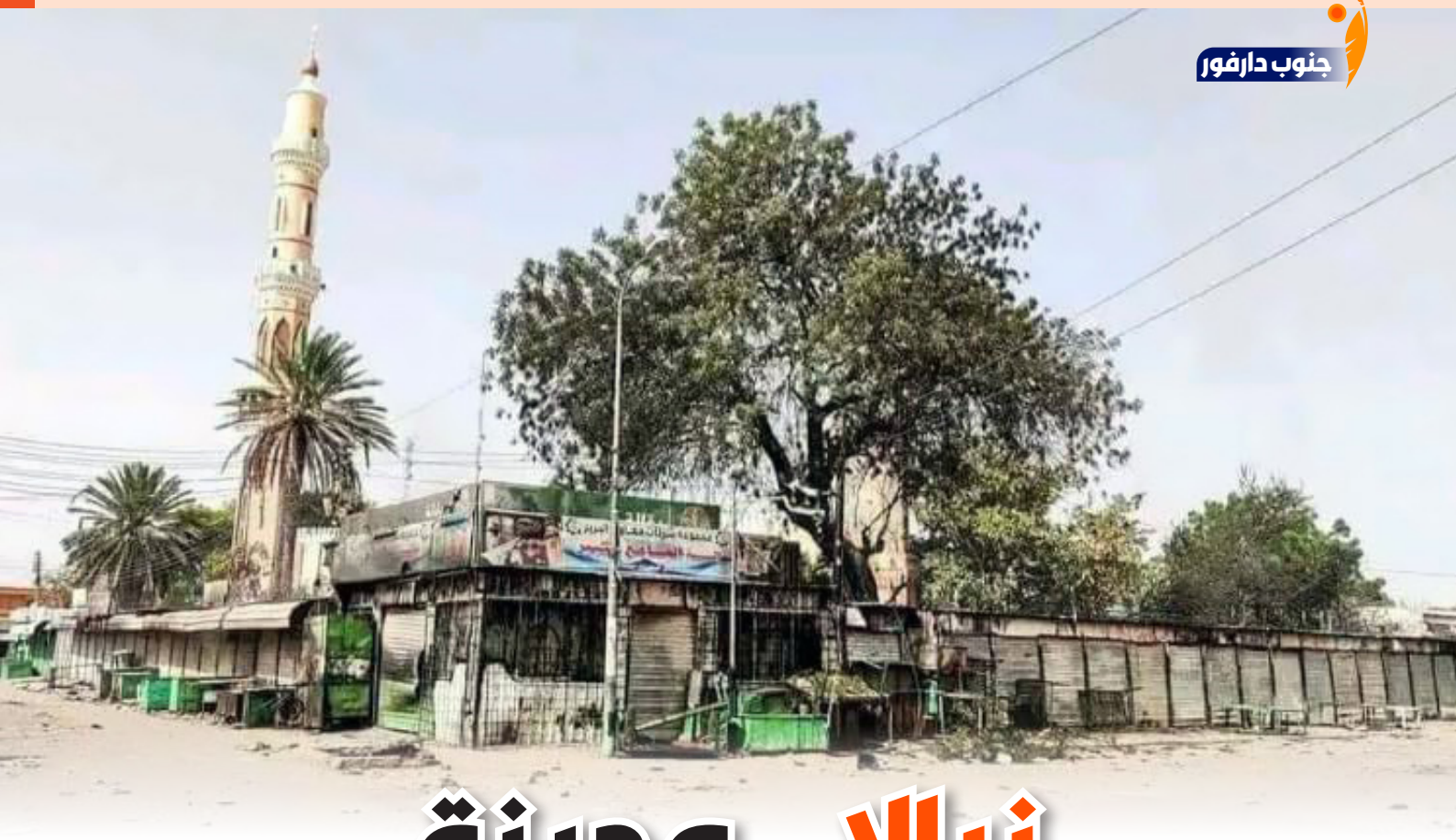

نيالا.. مدينة من الفوضى والدمار

أفق جديد

(أودع أطفالي يوميا الصباح عندما أخرج بحثا عن الرزق في المدينة التي تبدلت ملامحها تماما، أنظر إليهم، وإلى الشوارع، إلى باب منزلنا، إلى كل شيء تربطني به صلة لأن من الوارد جدا أن تكون هذه نظرتي الأخيرة. كل لحظة تمر عليك في هذه المدينة فهي عمر جديد كتب لك، فإن نجوت من طيران الجيش قد لا تنجو من رصاص منسوبي الدعم السريع الذين يمكن أن يقتلوك لأتفه الأسباب، فنحن نعيش حرفيا في دولة اللا قانون).. هكذا حدثنا حمدان صالح الذي يعيش في مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور وعروس مدائن الإقليم والمدينة التجارية الأكبر فيه إلى ما قبل اندلاع حرب 15 أبريل.

نهب وسرقة واختطاف ومداهمات، ومطاردة لرجال الأعمال، هذا حال مدينة نيالا الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع منذ 26 أكتوبر الماضي. وهكذا يعيش سكانها تحت رحمة عناصر «الدعم السريع» الذين يشنون بين الحين والآخر حملات اعتقالات تعسفية ضد المواطنين بذريعة إنهم «أب بُلدة» أي ينتمون الى الجيش الحكومي ثم يبتزونهُم بدفع المال مقابل إطلاق سراحهم حسب ما أكده محمد آدم إبراهيم «اسم مستعار» الذي خرج قبل يومين من معتقلات قوات الدعم السريع بعدما دفع ذووه مبلغ 300 ألف جنيه مقابل إطلاق سراحه.

بينما يضيف حمدان صالح - وأيضا هو اسم مستعار لأب يعول خمسة أطفال وكان موظفا في إحدى الدوائر الحكومية - المدينة تبدلت تماما، نحن نعيش حرفيا خلف ستار حديدي محكم، عدنا إلى القرون الوسطى ولا أحد يهتم، أودع أولادي، الطرقات، الشوارع وكل شيء تربطني به صلة، لأن أي لحظة تمر عليك دون أن تصيبك

رصاصة من جنود الدعم السريع أو يحولك طيران الجيش إلى أشلاء فتلك معجزة. نعيش حياتنا هكذا كيفما اتفق، نخرج الصباح للعمل كي ما نوفر قوت أطفالنا. ويردف: أنا خريج جامعي، وكنت موظفا حكوميا ولكن الآن لا توجد خدمة مدنية ولا مرتبات. عملت في كل شيء «عتال»، عامل مزرعة، أي عمل، تجده، وهذه ليست العقبة ولكن العقبة الكبرى هي الانعدام الكامل للأمن، المدينة الآن في حالة فوضى شاملة لا رقيب ولا حسيب للقوات العسكرية المنتشرة فيها.

وبحسب مصادر محلية فإن قوات الدعم السريع لها اليد العليا والسلطة المطلقة لكنها لا تستخدم تلك السلطة لحماية السكان وتيسير الحياة لهم، بل اتخذتها مطية لإرعابهم وإرهابهم، تمارس التفتيش بلا مبرر وابتزاز الناس وسرقتهم، بينما تمارس فئة «المستنفرين» التابعين لها انتهاكات جسيمة ضد المواطنين على مرأى من قوة حماية المدنيين التي شكلتها الإدارة المدنية المعينة من قبل قائد قوات الدعم السريع ولكنها بلا سلطات حقيقية.

تبدل ملامح

حينما يجول بصرك في أرجاء المدينة، فثمة شيء واحد مميز ستراهُ «آثار الرصاص» في المنازل، والمباني التي بدأت بالتآكل واحدة تلو الأخرى في مشهدٍ جهنمي، كل شيء تهدم، كل معلم جميل في المدينة تحول إلى خراب، وبين كل شارع وشارع آثار رماد لحيواتٍ مسلوبة ومبعثرة.

في السادس والعشرين من أكتوبر العام الماضي سيطرت قوات الدعم السريع على الفرقة السادسة مشاةً في نيالا، وارتكبت على الفور انتهاكات كبيرة منها النهب، والاغتيالات، والاعتقالات ولم تتوقف منذ استيلائها على المدينة حتى اليوم، ورزح مواطنو المدينة تحت وطأة انتهاكاتها بينما فر الآلاف من منازلهم إلى داخل وخارج البلاد.

سلاح على الطريق

تشهد المدينة منذ ذلك التاريخ تزايدًا مضطردًا في الانفلات الأمني الذي يتمثل في حوادث القتل بغرض النهب، ونهب المواطنين في الطرقات، والمحال التجارية، والمنازل والأسواق. وأشار مواطنو المدينة أن معظم منفذي حوادث الانفلات الأمني يرتدون أزياء عسكرية، وبعضهم يرتدي «الكدمول» في إشارة لقوات الدعم السريع.

خرج محمد آدم بعدما دفع ذووه

300

ألف جنيه مقابل إطلاق سراحه من معتقلات الدعم

شبح الموت يحوم فوق رؤوس الجميع، والخوف يسيطر عليهم تماما، لا أحد يستطيع التحدث إليك إلا همساً، فكلمة واحدة ستفقدك حياتك. هكذا يحدثنا صالح حمدان، ويقول «بعد إن اتخذنا العديد من الإجراءات التحوطية، الناس تشكي من الوشايات، فهناك العديد من المدنيين باتوا يعملون كمخبرين لقوات الدعم السريع والمستنفرين. لا نثق ببعضنا البعض، يمكنك أن تشك في شقيقك، ابنك أو أبيك، ولا تدري إن كان هو من سيشي بك باعتبارك «أبلدة» أو متعاون مع الأبلدة أم لا». ويمضي صالح حمدان قائلا «يا عزيزي هذه ليست مدينتنا التي نعرف ولا هولاء جيراننا الذين عشنا معهم منذ الصغر، قد تبدل كل شيء».

حوادث نهب

في نهاية أكتوبر الماضي هاجم مسلحون على متن دراجة نارية تاجرا كبيرا كان عائدا من منطقة «الصافية» محلية السلام 27 كيلو مترا جنوب نيالا، وأمروه بتسليم المبلغ الذي في حوزته، لكنه رفض وقاومهم، ليطلقوا عليه وابلًا من الرصاص، ثم أخذوا النقود وغادروا.

الكثير من الحوادث المشابهة باتت من يوميات المدينة رغم أن قوات الدعم السريع تقول بشكل متكرر إنها عازمة على حسم التفلتات الأمنية، ولكن لا خطوات على أرض الواقع فكل يوم هم أسوأ من الثاني.

وأكد أحد التُجار مشترطا عدم ذكر اسمه ولا حتى الإشارة اليه بلقب مستعار للحديث معانا أن هناك حالات كثيرة من عمليات النهب تتم في المساء، حيث يستهدف أفراد قوات الدعم السريع التُجار بشكل كبير.

وذكر إنه في 10 نوفمبر الحالي تعرض لعملية نهب 2 مليار تحت تهديد السلاح، حينما أوقفه اثنان من جنود قوات الدعم السريع مُتهمين إياه بأنه «أب بُلدة» وطلبوا منه الذهاب إلى مكتب الاستخبارات، لكنهم توارو عن الأنظار فجأة بعد أن سلبوه ماله، قبل أن يطلقوا كمية من الأعيرة النارية.

وحسب إفادات مواطني نيالا، فقد أصبحت المدينة محكومة بما يشبه منطق «العصابات»، حيث تنهب عناصر الدعم السريع والمتعاونون معهم المواطنين والتُجار دون أن تحرك الإدارة المدينة التابعة لها ساكِنًا، بينما يدفع المواطنون ثمن آثار الحرب قهرًا.

صديق الزيلعي

مواقف الحزب الشيوعي من التحالفات عبر تاريخه (1-15)

مدخل:

تواجه بلادنا وضعا كارثيا، وأزمة تتعلق بوجودها. فالحرب المدمرة التي استمرت قرابة العامين، ولا يوجد في الأفق مؤشر على قرب نهايتها. فكل فريق يحلم بتحقيق انتصار كامل ونهائي على الفريق الآخر، وهو الأمر الذي أثبت الواقع استحالته. الخطر الأكبر هو تفتت السودان إلى دويلات فاشلة، تحارب بعضها البعض، وتقمع شعوبها. والخطوة الأولى نحو ذلك المستقبل المظلم هو انحدارنا المتسارع نحو الحرب الأهلية، التي يحارب فيها الكل الكل. هذا المصير الأسود يجعلنا، جميعا، أمام المسؤولية التاريخية، بالعمل الجاد لإيقاف الحرب، اليوم قبل الغد. ما دفعني لكتابة هذه المقالات، ما أوجه به من استفسارات وتعليقات، في الندوات التي أشارك فيها، أو في اللقاءات الخاصة، أو عبر الرسائل من الأصدقاء والمعارف. وتدور كلها حول موقف الحزب الشيوعي من قضية إنهاء الحرب، وحول موقفه من العمل الجبهوي المشترك. ولأهمية تلك الاستفسارات، رأيت أن أكتب عنها، كدعوة لفتح حوار جاد، يتميز بالعقلانية والجدية، ويستخدم منهجا واقعيا هدفه إنهاء الحرب، وإنقاذ ملايين الضحايا.

مقدمة:

تسعى هذه المقالات، لاحتذاء منهج تحليلي تاريخي، يعتمد على الوثائق، لقراءة موقف الحزب السياسي الحالي، ومدى مواءمته، مع التحديات الكارثية التي تواجه بلادنا. يعتمد التحليل على الإرث الفكري والسياسي، الكبير، الذي أنتجه الحزب خلال حوالي الثمانية عقود الماضية، وتمثل، أساسا، في دورات لجانه المركزية، وبياناته. الحزب السياسي، أي حزب سياسي، مواجه دائما، بتقديم رؤى حول ما يجابه شعبه. تنبني تلك الرؤى على منهج عملي واقعي، قابل للتطبيق، وبعيد عن التنظير المجرد. واقعية الطرح ضرورة لحشد طاقات العضوية والجماهير، للتصدي لكل أنواع المهام والواجبات والقضايا. قيادة الشعب لا تفرض جبرا أو قسرا، ولكن تأتي بالإقناع والاقتناع، وتقديم النماذج العملية، التي توضح للناس انه يملك بديلا أفضل لتحسين حياتهم.

المقالات، تشمل بعض القضايا والتجارب الأساسية التي خاضها الحزب الشيوعي، وليس كلها. الهدف من ذلك هو الحفاظ على حجم المقالات. النقاش التفصيلي، حول مجمل تلك القضايا، سيكون في الدراسة الكاملة التي سأجتهد لإنجازها في المستقبل. هناك كثير من التجارب والأحداث القديمة، لن أفصل فيها، ولكن سأركز على الأحداث المهمة، وأيضا المواقف القريبة، التي عاصرها أغلبنا، مما يسهل الحوار حولها. وكما ذكرت فالغرض الأساسي هو الحوار حول ضرورة وحدة القوى المدنية، وإسماع صوتها الموحد لطرفي الحرب، وللعالم أجمع، بإصرار شعب السودان على إيقاف الحرب، واستعادة دولته المدنية الديمقراطية.

أهم العناوين الجانبية هي:

- التحالف مع اليمين.
- اتفاقية الحكم الذاتي رفض ثم مشاركة في انتخاباته.
- الحكومة الوطنية الأولى والدعوة لتوحيد السودانيين.
- اختلاف الرأي لا يمنع التنسيق.
- تحالفات القضية الواحدة.
- التمسك بحق العمل رغم المصادرة.
- مصاعب الفترة الانتقالية بعد انتفاضة 1985.
- التمسك بوحدة قوى الانتفاضة ورفض تحالف اليسار.
- الموقف من مظاهرات واضرابات السكر.
- حول الحل السلمي والسياسي الشامل.
- المشاركة في المجلس الوطني وانتخابات 2010.
- عدم التناقض بين العمل الخارجي والداخلي.
- الأولوية هي لإيقاف الحرب.
- خاتمة.

تفرقت بهم السبل

1,200,000
لاجئ في مصر

29,660
لاجئ في أفريقيا الوسطى

19,482
لاجئ في ليبيا

206,965
لاجئ في جنوب السودان

716,457
لاجئ في تشاد

82,941
لاجئ في إثيوبيا

82,941
لاجئ في إثيوبيا

11,359,005
هو إجمالي من شرّدتهم الحرب في 9,470 موقعًا في 184 محلية بجميع ولايات السودان الـ18

عدد النازحين
8,619,054
شخصاً

عدد اللاجئين
3,234,903
شخصاً

53 %
من النازحين تقل أعمارهم عن 18 عامًا

المصادر – مصفوفة تتبع النزوح التابعة لمنظمة الهجرة الدولية

تداعيات ومآلات الحرب في شرق السودان

عبلة كرار

شرق السودان؛ إقليم زاخر بالتنوع السياسي والاجتماعي والطبيعي، وتكمنُ في أراضيه وعلى سواحله ثروات ضخمة، وهو أيضاً المنفذ البحري الوحيد للسودان. يتمتع شرق السودان بموقع جيوسياسي جعله محل تقاطعات إقليمية ودولية معقدة. وبالرغم من كل هذا التنوع وكل تلك التقاطعات، إلا أن هذا الإقليم عانى من التهميش والظلم، وظل هذا التهميش الدافع الأساسي لأبناء الإقليم للتعبير عن مطالبهم والدفاع عن حقوقهم. تلك الدوافع يتم التلاعب بها في كثير من الأحيان لصالح أجندات عابرة للإقليم.

خلفية تاريخية للإقليم سياسياً

كان الحدث السياسي الأهم في الإقليم تأسيس حزب مؤتمر البجا في 14 أكتوبر 1957م. أتى مؤتمر البجا ممثلاً لقبائل البجا ومطالباً بالتنمية في الإقليم، وكان له دور سياسي بارز، ولكن لاحقاً تعرّض الحزب للعديد من الإنشقاقات بسبب التحولات السياسية في السودان، ومع استمرار مظالم الإقليم تحوّل أحد فصائل مؤتمر البجا إلى حركة كفاح مسلح وكوّن مع آخرين جبهة شرق السودان والتي أبرمت مع النظام المباد اتفاقية أسمرا في 14 أكتوبر 2006م.

قضية شرق السودان في الفترة الانتقالية وبعد انقلاب قائدي الجيش والدعم السريع

بعد نجاح ثورة ديسمبر؛ وجد النظام البائد في شرق السودان أرضاً خصبة لتأجيج الصراع القبلي، وعمل على إحداث حراك في الشرق يناهض التحول المدني الديمقراطي، وكان المدخل عبر صناعة فتنة قبلية، بتأجج خطاب الكراهية بين قبيلتي البني عامر والنوبة، مستغلاً حادثة عَرَضية بين مواطنين عاديين. ولمّا كان هذا الصراع غير قادر على تأجيج الفتنة في كامل الإقليم برزت قضية مسار شرق السودان كمعضلة غير قابلة للحل خلقت استقطاباً حاداً داخل الإقليم، اصطفت على طرفيها قوى الإدارة الأهلية والقوى السياسية بالشرق، ووصل الصراع ضد الحكومة الانتقالية إلى إغلاق الميناء والطريق القومي من قِبل رافضي المسار وحلفاء الإنقاذ للميناء، مما مهد للإنقلاب.

وبعد إنفراد المكون العسكري بزمام السلطة، برز اختلاف الأجندة تجاه شرق السودان لدى كلٍّ من قائدي الجيش والدعم السريع، وعملت الأجهزة الأمنية والاستخباراتية لكلٍّ منهما على استقطاب أهل الشرق وكان التركيز الأكبر على الإدارات الأهلية.

شرق السودان في ظل حرب 15 إبريل

بعد اندلاع حرب إبريل اللعينة لجأت سلطة الجيش لشرق السودان واتخذت من بورتسودان عاصمة جديدة لها، هذا الانتقال كان له تأثيرات وتفاعلات داخلية متعددة، فعلى المستوى السياسي تخلى حلفاء الدعم السريع من الإدارات الأهلية في الشرق

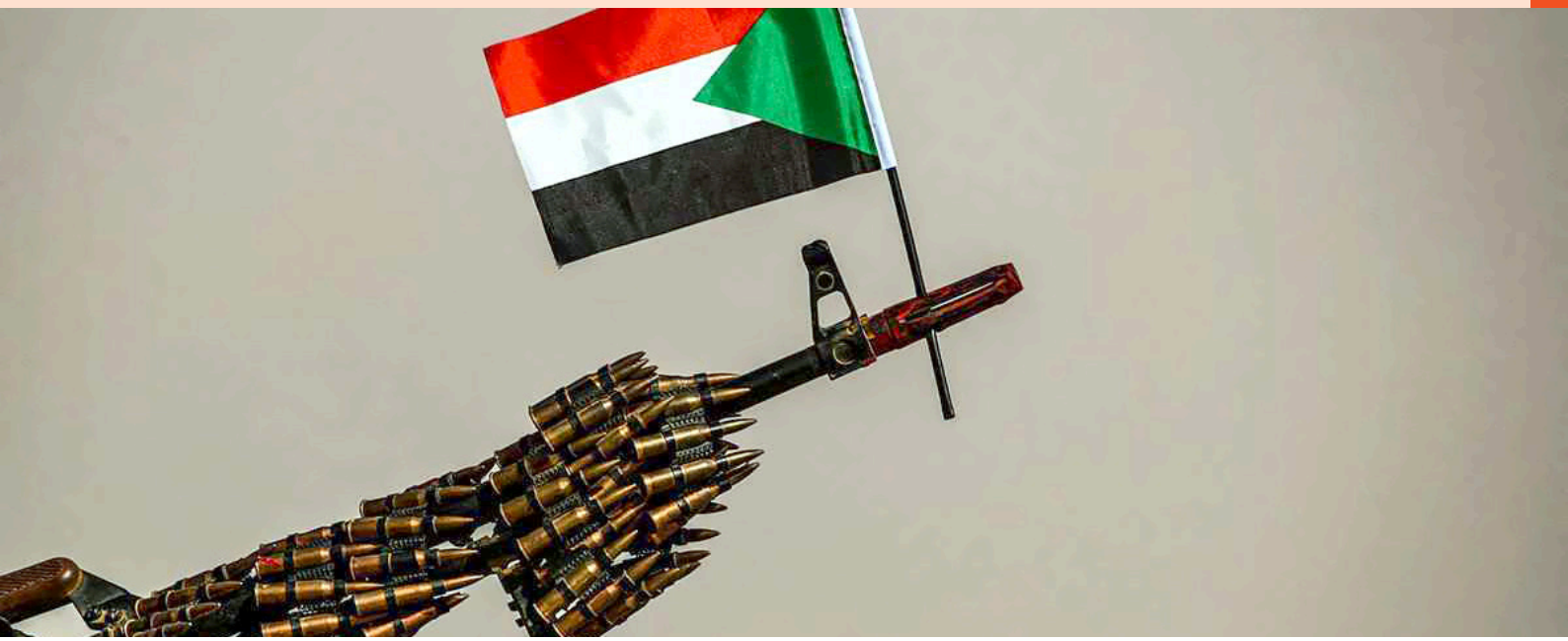

عن آل دقلو وأبدوا مساندة صريحة للجيش، وهو أمر طبيعي، حيث إن تلك الإدارات بطبيعة حالها تكون مواقفها دائماً مساندة للسلطة القائمة، هذه المساندة وحدها لم تكن كافية لإعادة المياه لمجاريها بين أطراف الصراع الشرقاوي- الشرقاوي. ظهرت تناقضات جديدة أهمها، التنافس السياسي بين القوى السياسية والأهلية في الشرق من ناحية ومع الحركات المسلحة من ناحية أخرى، وأيضاً برزت تنافسات إدارية داخل دولاب الدولة بين المؤسسات الولائية والمؤسسات المركزية، حيث هيمنت الأخيرة على دولاب العمل، وفرضت سيطرتها على حساب المؤسسات الولائية والتي يعمل بها عدد مقدر من أبناء الشرق، لذلك شعر أبناء الإقليم بأن الحرب زادت من معاناتهم وتهميش أدوارهم أكثر وأكثر، كما أن الصراع الداخلي للمؤتمر الوطني جعل إبراهيم محمود يلجأ لحاضنته الاجتماعية وزج معه الشرق في صراعه الداخلي ضد مجموعة علي كرتي.

اكتسبت قيادة الجيش خبرة جيدة في اللعب على حبال التناقضات الداخلية في شرق السودان وبرزت عبارة (أمشوا اتفقوا وتعالوا)، وتُطلق تلك العبارة عندما تظهر مطالبات أبناء الشرق باستحقاقات في السلطة الواقعية في بورتسودان. إن قيادة الجيش إذ تطلق تلك العبارة فإنها تعلم علم اليقين أن هذه العبارة أشبه بالغول والعنقاء والخل الوفي، وأنه ليس هناك أي اتفاق يمكن أن يحدث بين مكونات الشرق المختلفة، ولذلك تظل سياسة العصا والجزرة هي السياسة الماثلة الآن؛ ولاء مطلق دون الحصول على شيء.

مؤخراً، أخذ الصراع منحىً أكثر خطورة، فقد شرعت أطراف الصراع في التحشيد والتسليح والتدريب العسكري، وتشكّلت مجموعات من القوات غير النظامية تدين بولاءات تتوزّع على المكونات الأهلية المتصارعة، وأيضاً تدين بولاءات للدول التي نالت فيها التدريب والأحضان.

إذا أطلقت أول طلقة من فوهة بندقية حينها ستبدأ حرب أهلية جديدة ستمزق الشرق داخلياً وستمتد آثارها لتشمل ولايات مجاورة مثل ولاية نهر النيل. هذه الحرب ستقود لتعقيد الوضع المتأزم في منطقة القرن الأفريقي وستكون مهددة لأمن البحر الأحمر، كما أن الوضع الإنساني سيتفاقم بشكل كارثي، حيث إن الإقليم ملجأ لملايين النازحين واللاجئين، وأيضاً في حال وجود إنهيار أمني على الساحل سيكون الباب مشرعاً أمام ارتكاب جرائم متعددة، مثل التهريب والاتجار بالبشر وتهريب ووصول الأسلحة للمقاتلين وسيؤدي كل ذلك لإزدياد وتيرة الحرب. من ناحية أخرى، فإن انهيار الوضع الأمني بشرق السودان يمكن أن يكون مدخلاً لتدخلات إقليمية تقود لتدويل الحرب في السودان.

هذه السيناريوهات بالتأكيد قاتمة ولكنها غير مستبعدة في ظل الجنون العارم والملاحظ في الشرق وحرب التصريحات المفتوحة (فالحرب مبدؤها كلام).

ختاماً: آمل أن تبذل القوى الشعبية وقوى المجتمع المدني والشباب والنساء والحكماء بشرق السودان، مجهوداً مضاعفاً لإعلاء أصوات السلام والاستقرار، وعليهم العمل الدؤوب لتجنيب الإقليم خطر الإنهيار الداخلي، كما أتطلّع لأن يكون هنالك تصور واضح من تنسيقية القوى الديمقراطية والمدنية (تقدم) لخفيف حدة الصراع في الشرق ضمن مجهوداتها المبذولة لإنهاء الحرب، وأن يكون لدول التقاطعات الإقليمية المحيطة بالشرق إنذارات مبكرة تجنبهم وتجنب السودان الإنزلاق في هذا المنزلق الخطير.

الشرق.. رواية الغد

بلغ عدد المليشيات المسلحة المعلن عنها **8**

مليشيات يقدر مراقبون عدد قواتها مجتمعة بأكثر من **5** آلاف مسلح

أفق جديد

«الملفات أكثر تعقيدًا من الابتسامات المرسلة أمام الكاميرات»

هكذا افتتح رجل المخابرات الملم بملفات القرن الإفريقي وعمل فيها لفترة طويلة من الزمان حديثه مع «أفق جديد» مردفًا ذلك بضحكة وعبارة «شر البلية ما يضحك»، الأمر لا يبدو كما ظهر، الملف الرئيسي في زيارة البرهان لإرتريا كان مجموعة من المليشيات التي دربها أسياس أفورقي بحجة إنها ستعود لتقاتل إلى جانب الجيش ولكن ذلك لم يحدث، وقد احتفظ بها الرجل الذي أرسل تهديدًا واضحًا ظاهره «المن وباطنه العذاب» ملوحًا بأنه سيتدخل ويكون طرفًا في الحرب حال وصولها إلى الولايات الشرقية ولكنه لم يحدد إلى أي أي الأطراف سيكون.. البرهان خريج الكلية الحربية السودانية التي تقوم كل مناهجها على أن الخطر على السودان هو حدوده الشرقية لذا لا أظنه يثق في أفورقي ويعلم إنه يظهر خلاف ما يبطن.

أجمع كل من تحدثنا إليهم بأن الشرق الآن على «شفا جرف هارٍ» ومرشح للانفجار في أية لحظة، فبإعلان نجل زعيم قبيلة الرشايدة مبارك حميد بركي خلال أغسطس الماضي عن تشكيله لمليشا باسم قوات درع شرق السودان، بلغ عدد المليشيات المسلحة المعلن عنها 8 مليشيات يقدر مراقبون عدد قواتها مجتمعة بإكثر من 5 آلاف مسلح. ويقول الناطق الرسمي باسم حزب التحالف الوطني السوداني القيادي في تحالف القوى الديمقراطية المدنية «تقدم»، شهاب إبراهيم الطيب «يشهد شرق السودان توترات متزايدة نتيجة لتعدد المليشيات المسلحة والاختلافات المتجذرة في تمثيل الشرق بين المجموعات الاجتماعية المختلفة، هذه العوامل تثير تساؤلات جدية حول إمكانية اندلاع حرب أهلية في الإقليم»، ويحذر شهاب في حديثه لـ«أفق جديد» من أن أي صراع ينشب في الشرق سيؤدى إلى الانهيار الكامل للدولة السودانية، وهو الرأي ذاته الذي يذهب إليه الصادق أونور من أبناء البجاء قائلًا لـ«أفق جديد» أن «حكومة بورتسودان» بحسب مسماه ترقص على حافة الجحيم بمساعدتها في انتشار السلاح، وإغماضها الطرف عن دول إقليمية لديها مطامع جدية وبائنة في أراضيه، وستدفع وتدفع إنسان الشرق فاتورة عالية جدًا.

وتتفق التقارير الدولية والمحلية على أن ولايات شرق السودان أصبحت متخمة بالعديد من الميليشيات والحركات المسلحة مما خلق واقعاً مخيفاً في ظل بيئة صدامية يغذيها غبن ودعاوى التهميش والظلم، وقد يتحول السلاح القبلي إلى وسيلة لانتزاع الحقوق، وهو ما حذّر منه شهاب الطيب بقوله «إن الاختلافات المتجذرة في المنطقة تشكل خطوط الانقسام العميقة. هذه الاختلافات غالبًا ما تكون مرتبطة بمسائل الهوية، والتوزيع غير العادل

للموارد، والتاريخ الطويل من المظالم، كما تعبر يشكل أو آخر عن عن صراع النفوذ الإقليمي والدولي الذي تتجلى مظاهره في الصراع الاجتماعي. بينما يرى الدبلوماسي والكاتب الإريتري فتحي عثمان أن ظهور أسياسي أفورقي في المشهد السوداني بهذا الحجم لن يكون لمصلحة السودان ولا لإعادة الاستقرار فيه، فأفورقي بحسب فتحي عثمان يرى السودان وإثيوبيا هما المهددان الحقيقيان لبلاده وحكمه. ويضيف في مقال له بعنوان «أفورقي وأزمات السودان الواقع والمأمول» «بخصوص موقف أفورقي من الأزمة في السودان يجب النظر إليه ضمن منظوره الكلي للبلاد». ويمضي في مقالته مفسرًا « لفهم دوافع سياسة أفورقي الخارجية تجاه السودان وإثيوبيا بشكل خاص علينا الرجوع أولاً لحقائق الجغرافية السياسية. فأفورقي يعرف بأن حكمه محاط بدولتين عملاقتين من ناحية التأثير بسبب الموارد البشرية والطبيعية الهائلة، والحدود المشتركة والروابط التاريخية والاجتماعية، وأن هذا لا يبعث على الاطمئنان، بذلك يكون الوضع الأفضل هو بقاء هذين العملاقين في حالة ضعف دائم. فإرتريا، بحسب أسياس يمكن أن تتحول إلى وجبة دسمة سهلة التناول لأحد العملاقين أو كليهما معاً».

وتتطابق رؤية الدبلوماسي الإرتري مع ما حدثنا به ضابط الاستخبارات السابق وهو يعلق على زيارة البرهان الأخيرة لإرتريا، مؤكدًا أن قائد الجيش السوداني يعلم تمام العلم أن مواقف أفورقي دوافعها ليست مصالح السودان وإنما مطامع الرجل، وأشار إلى أن أفورقي درب منذ اندلاع الحرب ما لا يقل عن خمس مليشيات علنًا ووقف على تجهيزاتها ولم يعد منها إلى السودان مقاتل غير مجموعة الأمين داؤود، بينما لا تزال مجموعات أخرى داخل الحدود الإرترية مثل قوات تحرير شرق السودان بقيادة إبراهيم دنيا، ومؤتمر البجا القومي، بقيادة موسى محمد أحمد، ومؤتمر البجا المسلح بقيادة عمر محمد طاهر، كل تلك المليشيات تدربت في إرتريا ولكن لم نرها في اصطفاف حرب الكرامة، مؤكدًا حسب معلوماته أن هذا الملف هو الملف الأول في الزيارة والأهم.

من ناحيته يرى المتحدث باسم التحالف السوداني أن وجود العديد من المليشيات المسلحة في المنطقة يؤكد تمامًا على عدم استقلال الإرادة الوطنية، فالمليشيات التي تشكلت في شرق السودان لكل منها أجندتها الخاصة والمرتبطة بمواقف العديد من الدول في الإقليم، كما يزيد من حدة التوتر وعدم الاستقرار التنافس على النفوذ المرتبط مباشرة بالتدخلات الخارجية التي تعبر عن مصالح بعض الدول المباشرة في إقليم شرق السودان، ما يسهم في تعقيد المشهد الأمني، وبينما يذهب شهاب إلى تحميل الحكومة السودانية وضعفها المسؤولية، يتجه مركز التقدم العربي وهو مؤسسة بحثية مقرها العاصمة البريطانية إلى التحذير من ما أسماه بأطماع تاريخية إرترية في إقليم كسلا، ويرجح في دراسة نشرها على موقعه في الإنترنت 17 نوفمبر أن التحولات التي طرأت في تحالفات النظام الإرتري في شرق السودان، إلى توقعاته بأن السودان سيغرق في

فوضى طويلة الأمد وأن تلك الفوضى ستؤثر على إرتريا وبالتالي لابد من الاحتياط لها.

ويدعم الخبراء والسياسيون الذين تحدثوا إلى «أفق جديد» فرضية مركز التقدم العربي والقائلة بإمكانية غرق البلاد وبالتالي شرق السودان في فوضى طويلة الأمد. ويقول الخبير الأمني، إن التحالف بين أفورقي والبرهان هو تحالف هش ولا يستند على قاعدة صلبة وأول مهدداته الطبيعة المزاجية المتقلبة للرئيس الإرتيري، إضافة إلى أن الرجل متغلغل لدرجة كبيرة في مكونات شرق السودان ويكاد بعضها يدين له بالولاء أكثر مما يدين للبرهان، ويمضي الخبير الأمني معددًا المخاطر المحدقة بالشرق مذكرًا بأطماع أثيوبيا في منطقة الفشقة، وأن التقارب السوداني الإرتري هذا ربما يثير حفيظة أديس ابابا ويجعلها تتحرك لإعادة احتلال منطقة الفشقة، مشيرًا في هذا الصدد إلى تطمينات بثها وزير الخارجية ا لمعين حديثًا على يوسف إلى أثوبيا معتذرًا عن تصريحات أدلى بها في مصر بشأن سد النهضة، ومؤكدًا للإثيوبيين أن التقارب مع أسمرا لن يكون على حساب علاقة بورتسودان بأديس أبابا. وبحسب الخبير إن مثل تلك التطمينات غير كافية في ظل الصراع المتجذر بين البلدين الذي وصل إلى حد الاحتراب.

في الأثناء يبدي شهاب الطيب موقفًا متحفظًا ومخاوف بائنة ويقول في إفادته المطولة لـ«أفق جديد» بدبلوماسية واضحة «في ظل استمرار الوضع على ما هو عليه، فإن خطر اندلاع حرب أهلية شاملة في شرق السودان يظل قائمًا مع انتشار السلاح ووجود مليشيات تعبر عن توجهات جهوية تحت غطاء بعض الدول في الإقليم» ويزيد «هذه الحرب يمكن أن تؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا وتشريد المدنيين وتدمير البنية التحتية خصوصًا أن ولايات شرق السودان الثلاث تحملت عبء استضافة أعداد كبيرة من النازحين من مناطق الصراع في الخرطوم والجزيرة وسنار وغيرها من المناطق» ويمضي محذرًا «إذا لم يتم احتواء الصراع في شرق السودان، فقد يتسع ليشمل مناطق أخرى من البلاد، مما يهدد بانهيار الدولة السودانية». ويحدد شهاب الطيب 3 سيناريوهات محتملة الأول والمأمول طبقًا له يتمثل في الوصول إلى حل سياسي من خلال الحوار الشامل والوساطة الدولية، يرضي جميع الأطراف في شرق السودان بالتحديد أصحاب المصلحة منهم. وهذا الحل طبقًا لشهاب يجب أن يعتمد على مشاركة جميع المكونات المجتمعية في إدارة الإقليم والمشاركة على مستوى السلطة المركزية. أما السيناريو الثاني فهو استمرار الصراع إذا فشلت الجهود الرامية إلى حل سياسي، فإن الصراع قد يستمر لسنوات طويلة، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع في شرق السودان ويدخل الصراع لمواجهة مسلحة بين المليشيات المسلحة، والسيناريو الثالث بالنسبة لشهاب وهو مرتبط بالثاني يتمثل في تدخل دول في الإقليم أو من خارجه بشكل مباشر في الصراع في شرق السودان لحماية مصالحها، مما يزيد من تعقيد الصراع وإطالة أمده.

انتشار السلاح

نُذرُ الحرب القادمة في شرق السودان

خالد محمد طه

شكر وعرفان

إلى كل الفضليات والأفاضل الذين أسهموا في إعداد هذه الورقة، من منطلق الحرص على أمان السودان، وبدوافع إرساء مستقبلٍ خالٍ من أي أثر موروث من الحقب التي قادت إلى الحرب، وأودت بالسودان إلى مسالك الدول الفاشلة.

المقدمة
شرق السودان: إقليم مضطرب في منطقة أكثر اضطراباً

ظل السودان ولعقود طويلة يدفع ضريبة موقعه الجغرافي وانفتاح حدوده على مجموعة من الدول المجاورة التي تواجه تعقيدات داخلية يمتد بعضها إلى العمق السوداني. وقد امتد تأثير هذه التعقيدات ليطال أمن واقتصاد البلد وسيادته. وأصبحت كل ولايات السودان إما معبراً محلياً لتجارة السلاح، أو سوقاً، أو منفذاً لها. لكن في حالة شرق السودان اجتمعت كل هذه الصفات. والسودان يواجه الآن تحدياً كبيراً لاستعادة الاستقرار، كما يواجه مهددات تطال مستقبل وجوده كدولة ورقعة آمنة تصلح للحياة. وقد بيّنت حرب 15 أبريل 2023م مدى الهشاشة الأمنية التي رافقها غياب تام لأجهزة إنفاذ القانون وحفظ الأمن. كما دمرت الحرب البنى التحتية للبلد، مما سبب نزوحاً داخياً وترديا اقتصادياً مريعاً. وأصبح توفير الأمن وحماية الأسر والممتلكات الهم الأول لجميع المواطنين، وهو ما جعل انتشار السلاح جزءاً من الحلول المؤقتة التي اعتمدها بعض المدنيين، ولكنها ستصبح أساساً لمشكلات قادمة. وقد شكل انتشار السلاح والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة صغيرة الحجم ومحدودة المدى، تهديداً للسكان المدنيين في ولايات كسلا والقضارف والبحر الأحمر، التي يشار لها في هذا التقرير باسم «إقليم شرق السودان».

كان الإقليم قد شهد نزاعات سابقة بسبب الاضطرابات السياسية والتهميش الاقتصادي، وضعت مجتمعاته في مواجهة بعضها في كثير من الحالات. وأوجدت هذه النزاعات معضلة أمنية خطيرة لا تخص شرق السودان وحده، بل مثلت أزمة عابرة للحدود بين الولايات، وللحدود من دول الجوار أيضاً. لذا فهي لن تحل إلا عبر جهود محلية وإقليمية ودولية مشتركة في إطار حلٍّ شامل لمشكلات السودان المزمنة، ولأزمات دول الجوار والقرن الأفريقي والشرق الأوسط. ويتطلب حل ومعالجة هذه المشكلات ذات الأثر الكبير على المستقبل المشترك حشد الإرادة السياسية والموارد اللازمة. وبالإضافة إلى أخطار حيازة واستخدام الأسلحة النارية على السكان المدنيين في المناطق المأهولة بالسكان الذين زاد عددهم بسبب النزوح، فإن حجم انتشار السلاح في إقليم شرق السودان يهدد السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة. كما ينذر بنشوء بؤر جديدة تهدد الاستقرار في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

يقع إقليم شرق السودان على تخوم منطقة الشرق الأوسط ومنطقة وسط وشمال أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي الملتهبة بسبب سلسلة اضطرابات تتصل بالنزاعات الإقليمية والداخلية لدول شرق أفريقيا. وتطل ولايات شرق السودان على حدود برية مفتوحة مع ثلاث دول هي: مصر وإثيوبيا وإريتريا. ويمتد الإقليم على البحر الأحمر بسواحل يصل طولها إلى 853 كلم، بالإضافة إلى نحو 36 جزيرة. ويضم الإقليم مجتمعات وإثنيات وثقافات متنوعة لها امتدادات في مصر وإريتريا. وتتصل الحدود الداخلية للإقليم مع ولايات نهر النيل والخرطوم والجزيرة وسنار، وهي ولايات تشكل مجتمعة العمق الجغرافي لوسط السودان، والمعبر إلى غربه وشماله وجنوبه. وقد ظل وسط السودان مستقراً بقدر كبير لسنوات طويلة مقارنةً بأجزاء أخرى في الجنوب والغرب والشرق نفسه.

تشكل منطقة القرن الأفريقي حزام فقر واسع، يعاني من اضطرابات وحروب مزمنة ومجاعات تسببت في لجوء مئات الآلاف من إريتريا وإثيوبيا خلال الفترة الممتدة من مطلع الستينيات إلى بداية عام 2023م. وشمل ذلك الوجود العسكري لتنظيمات وفصائل إثيوبية وإريترية لنحو 60 عاماً. وترتب على ذلك الوجود المستمر الكثير من المشكلات المتعلقة بالاستضافة المزمنة، وإجراءات إعادة التوطين بعد تعذر العودة الطوعية، والمهددات الأمنية الأخرى المتصلة بنشاطات تلك التنظيمات المعارضة أو حركات التحرر، بالإضافة إلى الأزمات الحدودية المزمنة مثل قضايا أراضي الفشقة ومثلث حلايب وشلاتين وأراضي الدندر والمشكلات الإقليمية المتعلقة بمسألة مياه النيل.

نزاعات القرن الأفريقي معقدة بسبب تعدد أبعاد ومستويات النزاع داخلها بما في ذلك الحروب الأهلية والانقسامات والانقلابات وهشاشة بنية الدول،

وبالتالي ضعف القدرة على حفظ الأمن والنظام، والنزاعات القومية والإثنية والدينية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن بروز تشكيلات وتنظيمات إرهابية في الدول وحركات عابرة للحدود. والأخيرة تنظيمات ذات خبرات في مناطق الحروب وفي أساليب استقطاب الشباب. هذه المعطيات تجعل مآلات الأوضاع في شرق السودان مقلقة جداً في حال لم يطوّق الخطر بفعل استباقي. والشرق نفسه، كان قد استضاف في سنوات سابقة بعض فصائل «منظمة التحرير الفلسطينية» عقب إجلاء القوات الفلسطينية من لبنان بعد حرب بيروت 1982م، ثم أصبح في سنوات لاحقة معبراً لعمليات نقل السلاح إلى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.

هذا الموقع وتلك الأدوار المهمة جعلت الإقليم سوقاً ومعبراً مهماً لتجارة السلاح بعد اشتعال حرب 15 أبريل 2023م. فأصبح يستقبل شحنات الأسلحة القادمة من الخارج، وتلك المسربة من ولايات وسط السودان التي تدور فيها الحرب، بالإضافة إلى تنامي عمليات التسليح الرسمية المنظمة فيما عرف بـ«المقاومة الشعبية والاستنفار». في الواقع تحول إقليم شرق السودان إلى مستودع للسلاح، وأصبح قابلاً للاشتعال في أية لحظة. ويبدو أن ضعف سيطرة الحكومة -قبل الحرب- على طول الحدود البرية والسواحل حدّت من قدرتها على تطويق تجارة السلاح، ومن الحصول على المعلومات بشأن معدلات العرض والطلب في سوق السلاح. والأخير أمر يحتاج إلى عمل ميداني واسع، ووضع خريطة للشبكات الاجتماعية والتجارية التي تسهل عمليات نقل السلاح. وفي الوقت الراهن يمكن القول إن كل المناطق الريفية بشرق السودان خارج الرقابة، وذلك يزيد من الطلب على الأسلحة، ويؤثر أيضاً على إمكانية توفرها وانخفاض ثمنها بشكل ملحوظ بعد الحرب، رغم ارتفاع الطلب، مما يشير إلى وفرة المعروض وسهولة نقله واستدامة مصادره.

الأهداف ومشكلة البحث والمنهج

تهدف الورقة إلى رصد مستويات انتشار السلاح في شرق السودان ولفت الانتباه إليها. كما تستقرئ مآل الأوضاع في ظل دخول السلاح بوصفه عنصراً مهماً في إدارة النزاعات وتحويلها إلى نزاعات جديدة تقوم على أسس إثنية وقبائلية. كما تهدف الورقة إلى قياس تداعيات الحرب على انتشار السلاح، وأثره على الأمن القومي السوداني، وتأثيره على دول الجوار وانعكاس ما يدور في هذه الدول على انتشار السلاح. كما تنظر في عوامل التوازن والتماسك الاجتماعي، استناداً على أوضاع الإقليم قبل حرب 15 أبريل 2023م وتهدف أيضاً إلى تعزيز الدعوة إلى الحد من اقتناء السلاح على المستوى المحلي.

يعد التحرك الاستباقي لمنع وقع الصدامات المسلحة، ومنع استفحال تجارة السلاح، وإغلاق المنافذ المؤدية إلى نشوء بؤر وحواضن للإرهاب أحد أهم أولويات المجتمع الدولي. كما تمثل هذه المشاكل أكبر مهددات السلام والتنمية الدوليين. والعمل الاستباقي، بطبيعة الحال، أفضل من الاشتغال على إطفاء الحرائق. عليه فالورقة تتناول مشكلة إيجاد السبل لقطع الطريق أمام الحرب القادمة في شرق السودان، التي قد تمتد إلى كل منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي. وذلك يجب أن يبدأ بقطع حركة إمداد المنطقة بالسلاح في المقام الأول، ثم تأتي ترتيبات مهمة أخرى.

تقوم الفرضيات الأساسية للورقة على توقع حدوث المزيد من تداعيات الحرب الدائرة في السودان الآن. وبالتالي بروز ضرورة معرفة مدى انتشار السلاح وأثره، ووضع المصدات اللازمة لدرء تلك النتائج الكارثية. ومن النتائج المتوقعة كذلك انتقال الحرب إلى شرق السودان، حتى لو توقفت بين أطرافها المتحاربة حالياً، أي القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع والتشكيلات المساندة لهما. وتأتي أهمية الورقة من استنادها على إفادات ومنظورات المواطنين وقادة المجتمع في إقليم شرق السودان وولاية نهر النيل المتاخمة له. وقد تعذّر، بسبب أوضاع الحرب، إجراء الاستبيان في بقية الولايات التي تشترك في الحدود مع إقليم شرق السودان، أي ولايات الخرطوم والجزيرة وسنار.

اتّبعت الورقة منهجاً استقرائياً قام على إفادات الجهات ذات الصلة؛ بعد تحديد قائمة مختارة من المستجيبين المحتملين. كما اتّبعت المنهج الوصفي التحليلي لرسم صورة عامة لظاهرة انتشار السلاح

في شرق السودان خلال الفترة من 15 أبريل 2023م إلى مايو 2024م. وقد وزّع استبيان مكتوب وأُجريت مقابلات مسجلة مع 25 شخصاً من قادة العمل المسلح في الجبهة الشرقية في الفترة من 1995م إلى العام 2007م، والمقاتلين السابقين، وبعض موظفي «مفوضية نزع السلاح والتسريح إعادة الدمج- شرق السودان»، وبعض الفاعلين في القوى المدنية، وأعضاء سابقين في المجلس التشريعي، وأعضاء وعضوات في المجموعات المطلبية والنسوية، وبعض العاملين في قطاع التعدين التقليدي المرتبط سلفاً بالنزاعات المحلية، بغة الخروج برؤية شاملة للموضوع من مختلف الزوايا. ونتيجة لحساسية الحديث عن موضوع انتشار السلاح أحجم الكثيرون عن الإدلاء بإفادات تجنباً للتعرض للأذى المباشر، فاكتفينا بذكر أسماء بعض المستجيبين وتضمين إفادات آخرين الموثوقة والصحيحة والمدققة في محتوى التقرير بدون الإشارة إلى أسمائهم.

حوى الاستبيان جانباً من موضوعات البحث ووزّع على المجموعات الاجتماعية المتنوعة المذكورة آنفاً -ضمن العدد المذكور أعلاه. ويمثل المستجيبون جزءاً من المجتمعات التي تشملها الدراسة، ولهم علاقات متنوعة بالموضوع وخصائص متعددة، كما يتضح من مواقعهم ومجال نشاطهم في الحياة العامة. وقد شمل الاستبيان أسئلة غطت مدى انتشار السلاح وأثره؛ وتعدد الجيوش في شرق السودان؛ ومصادر ومعابر وأسواق السلاح في الإقليم؛ والجهات أو المجموعات الناشطة في هذا الشأن. كذلك شمل الاستبيان تأثير انتشار السلاح على ميزان القوى على المستوى المحلي في المستقبل من زوايا: استمرار الحرب أو تحوّلها إلى نزاعات مجتمعية تهدد الأمن والسلام المجتمعيين؛ وتعقيد المشهد السياسي؛ وتعطيل الإنتقال الديمقراطي السلس؛ وتداخل الجغرافيا السياسية مع دول الجوار؛ وزعزعة أمن البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي، وإمكانية تلافي هذه الأخطار. كذلك سعى الاستبيان إلى الحصول على مقترحات المستجيبين فيما يتعلق بالسياسات والتوصيات إلى المجتمعات المحلية والسلطات والمجتمع الدولي.

السلاح في شرق السودان 3-1 رفقة عبر التاريخ

ظل اقتناء وحيازة واستخدام الأسلحة التقليدية المحلية لعقود طويلة جزءاً من التراث الحي لمعظم المكونات الاجتماعية في شرق السودان، شأنها شأن الأجزاء الأخرى من السودان. وقد ارتبطت هذه الأسلحة مثل السيف والخنجر والسكين والسوتال (أو الشوتال) والحَربة والدرع والعكاز بفنون وثقافة المنطقة من سرد وشعر ورقص ومأثور شعبي وصناعة حرفية ويدوية. هذا المحمول المعرفي المرتبط بالأسلحة ذو دلالات تراثية، لكنه يرتبط أيضاً باحتياجات عملية مؤثرة تتصل بفكرة الاستنهاض و»الفزع» والدعوة إلى الحرب. ورغم أن بعض هذه الأسلحة تصنف أسلحة أثرية، لكن استخدامها لأغراض الاستنفار، يشكل في أوقات معينة خطراً كبيراً بسبب ما تثيره من نعرات أو تستدعيه من تواريخ العداءات. ومثال على ذلك ارتباط الاستنفار ببعض الآلات الموسيقية والإيقاعية التراثية، أو بعزف ألحان معينة تعيد تواريخَ من المواجهات الدامية التي لم تزل تشكل جزءاً من المحفوظات التحريضية في الذاكرة الشعبية.

الملاحظ أن استخدام الأسلحة التقليلة المحلية – ويشار لها بالأسلحة البيضاء أحياناً- قد قلَّ كثيراً وانحصر في المناطق الريفية إلى حدٍّ كبير. وتحول بعضها إلى أسلحة زينة في بعض المناطق الحضرية، غالباً ما يرتبط استخدامها بالزي التقليدي والمناسبات الاجتماعية. بيد أن من الصعب تجاهل خطر هذه الأسلحة رغم قصر مداها، واحتياجها إلى اتصال جسدي كافٍ لإلحاق الأذى بالآخرين، فهي قد تكون أدوات للقتل أحياناً.

3-2 الطلب على السلاح ومصادره تاريخياً

كانت مصادر تدفقات السلاح على إقليم شرق السودان في السابق محدودة ومحصورة في أنشطة التجارة والتهريب عبر البحر الأحمر ودول الجوار شرقاً (إريتريا وإثيوبيا) نتيجة لوجود حركات وتنظيمات مسلحة كانت تخوض حروباً ضد الأنظمة الإثيوبية السابقة. لكن تلك التنظيمات الإريترية والإثيوبية ظلت تحافظ على انضباط صارم فيما يتعلق بانتشار السلاح في المناطق الحدودية بشرق السودان، رغم كثرة عددها، وضخامة عدد منسوبيها، وطول المدة التي ظلت تستخدم فيها الأراضي والسواحل والأجواء السودانية معبراً للتسليح من العام 1958م إلى 1991م. ويعزى ذلك إلى أسباب متعلقة بتأمين الخطوط الخلفية والعمق الاستراتيجي لتواجد قواتها وخطوط الإمداد والتموين، بالإضافة إلى الرقابة المشددة المفروضة من الجانب السوداني.

إلى جانب الوجود العسكري النشط للتنظيمات الإثيوبية والإريترية على الشريط الحدودي، كان لبعضها معسكرات في عمق الأراضي السودانية مثل معسكرات «جبهة التحرير الإريترية- التنظيم الوحد» في منطقة ساسريب القريبة من مدينتي حلفا الجديدة وخشم القربة، لنحو عشر سنوات، لكن لم تسجل أية حالة تسرب للأسلحة أو الاتجار بها أو استخدامها لتغذية صراعات محلية لأطراف سودانية، وبعد أن تحولت بعض تلك التنظيمات الإريترية والإثيوبية التي كان لها وجود في السودان إلى أحزاب حاكمة في بلديها، واستمر بعضها الآخر بوصفه معارضة للأنظمة الجديدة، بدأت تلك الحكومات الجديدة المجاورة أشطة لتسليح بعض التنظيمات السودانية المعارضة، وتحديداً في العام 1994م. استمرت عمليات نقل الأسلحة إلى السودان لكن بطرق جديدة هذه المرة، فقد افتتحت معسكرات لتدريب قوات التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، في كلٍّ من إثيوبيا وإريتريا رداً على إقدام حكومة السودان في ذلك الوقت على تنفيذ فكرة «تصدير المشروع الحضاري» عبر دعم التنظيمات الإسلامية والجهادية في منطقة القرن الأفريقي. وتبع ذلك توزيعٌ فوضويٌّ للسلاح من قِبل الحكومة السودانية التي شرعت في إنشاء ميليشيات ذات طابع قبلي في إقليم شرق السودان.

اصطفّت الميليشيات القبلية الناشئة مع القوات المسلحة السودانية وميليشيات الدفاع الشعبي في محاربة قوات التجمع الوطني الديمقراطي. وتلى ذلك عمليات متبادلة لنقل الأسلحة بغرض تنفيذ عمليات خاصة كانت كافية لإحداث انقلابات كبرى في المشهد السياسي في البلدين لولا أن معظمها ضبط قبل الاستخدام. وابتدعت حكومتا كلٍّ من أسمرا والخرطوم طرائق متنوعة لتسليح ودعم الفصائل والحركات المسلحة عبر جسور جوية ومعابر برية في بلد ثالث مجاور مثل يوغندا وإثيوبيا وتشاد، مع استمرار تخصيص قدر من الاهتمام بإقليم شرق السودان في المجالين السياسي والعسكري. وقد زادت الأهمية الاستراتيجية للإقليم بعد انطلاق عمليات ضخمة أخرى لنقل الأسلحة عبره إلى قطاع غزة، تميزت بكميات وأنواع من الأسلحة مؤثرة في توازن القوى القتالية، وكذلك زادت أهمية الإقليم بعد تفاقم الأوضاع في اليمن وجنوب البحر الأحمر.

بإيجاز، أسهم التغيير الذي طرأ في ذهنية النخب الحاكمة، والعلاقات القائمة على خلفيات أيديولوجية مشتركة، وترتيبات الأمن التي اتسمت بضعف الرقابة على الحدود، في

انتشار ورواج تجارة الأسلحة، وزادت من عمليات نقلها داخل السودان. فتحول السودان نفسه إلى سوق للسلاح بعد أن كان معبراً لكميات محدودة وأنواع محددة منه.

3-3 انتشار السلاح الناري في شرق السودان: تقنين التدفقات غير الشرعية

تؤكد ملاحظاتنا الميدانية وإفادات الشهود أن شرق السودان أصبح بؤرة نشطة لانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بكل أنواعها. ولا يزال هذا الوضع في تنام مستمر وقد يستشري أكثر مع استمرار الحرب. كما لاحظنا ظهور أسواق ريفية يعرض فيه مسلحون مجموعات متنوعة من الأسلحة والذخائر للبيع. وانتشر السلاح في مناطق لم تعرف بالنزاعات المسلحة من قبل. يحدث ذلك وسط تباين في وجهات النظر حول ضرورة اقتناء السلاح الناري لأغراض الحماية والدفاع عن النفس والممتلكات بسبب الغياب التام للقوات الأمنية والشرطية، في مقابل رؤية أخرى تؤكد أن تداول الأسلحة والإقبال على شرائها سيؤديان قريباً إلى مزيد من التفلتات الأمنية وانتشار العنف، والمزيد من ازدهار سوق السلاح الذي سيغذي كل المكونات الاجتماعية.

قدّر الفريق عبد الهادي عبد الله، عضو اللجنة العليا لجمع الأسلحة في 13 فبراير 2023م، أي قبل اندلاع الحرب بحوالي شهرين، عدد الأسلحة الخفيفة والصغيرة المنتشرة عشوائياً بأيدي المواطنين في السودان بـ8 ملايين قطعة سلاح. وأشار في ورشة «الجهود الوطنية لجمع السلاح والعربات غير المقننة ومحاربة الظواهر السالبة» إلى أن «لكل مجموعة قبلية أسلحتها». وأكد أن اللجنة تمكنت من جمع 300 ألف قطعة سلاح في الفترة بين عامي 2016م و2020م، لكن الآن ومع ظروف وتداعيات الحرب أصبح من الصعب جداً إجراء أية عملية جمع للأسلحة، أو حتى القيام بعملية إحصاء جديدة.

كانت دعوة الحكومة لتسليح المواطنين وفك القيود المتصلة بتجارة السلاح نقطة تحول فارقة. فقد شكلت تصريحات محمد البدوي عبد الماجد والي ولاية نهر النيل في إطار برنامج التعبئة العامة والاحتياطات الأمنية، نموذجاً خطيراً أحدث نقلة في تجارة وحيازة السلاح. قال الوالي «نِحنَ كلَّمنا العبابدة (إحدى المكونات المجتمعية في ولايات نهر النيل والبحر الأحمر التي تمتد إلى الأراضي المصرية) لاستجلاب السلاح والناس تشتري». وقد أُعتبر هذا التصريح أول ضوء أخضر من جهة رسمية يجعل حيازة السلاح وتداوله أمراً عادياً ومسموحاً به رسمياً في كل ولاية نهر النيل. لذا فقد نشطت عمليات البيع والشراء، كما ظهرت إعلانات عرض وطلب على الصفحات الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي، دون أية خشية من المساءلة.

تتم عمليات نقل وبيع السلاح الآن تحت غطاء الاستنفار، وبرعاية لجنته التي لم تحصر أدوارها في توزيع السلاح المخصص للمستنفرين من قبل القوات المسلحة وفق إجراءات ضبط خاصة، بل أصبحت تسهل أيضاً عمليات نقل السلاح غير المرخص به. وتقوم اللجن عند ضبط أية شحنة باستصدار إذن يؤكد أن الشحنة تندرج ضمن تسليح حملة الاستنفار، بينما هي في الواقع في طريقها إلى السوق. وقد شمل السماح بحمل السلاح كل الضالعين في مجالات التهريب وتجارة المخدرات، وبعض العاملين في قطاع التعدين الأهلي، الذي يضم عدداً كبيراً جداً من المتسربين من التعليم، الذين ينقصهم الوعي الكافي لمنع النزاعات التي زادت خطورتها بسبب توفر السلاح الناري وغياب سلطة الدولة وارتباط نشاط التعدين بعائدات مالية مرتفعة.

يأتي السلاح إلى ولاياتي نهر النيل والشمالية عن طريق الولايات الشرقية، بواسطة تجار سلاح معروفين، من مكونات بدوية تسكن أجزاءً من ولاية نهر النيل ولهم حواضن وامتدادات اجتماعية في ولايتي كسلا والبحر الأحمر. وقد تحدث بعض هؤلاء التجار في لقاءات عامة رعتها جهات رسمية مسؤولة عن الاستنفار، وأعلن عن استعداده لجلب الأسلحة والتبرع بجزءٍ منها. وقد تبرّع متحدث من الرشايدة بعدد 1500 قطة سلاح كلاشينكوف لحملة الاستنفار في ولاية نهر النيل. وهذا مؤشر آخر على موافقة السلطات وعلمها وعلاقتها ببعض مصادر استجلاب السلاح. وبذا يكون قد تم تقنين تجارة

السلاح غير القانونية التي كانت تمارس سراً.

تباع الذخائر وكل أنواع الرصاص عبر التواصل الشخصي المباشر بواسطة القائمين على ما يسمى بالإسناد العيني، وهو جمع وتوصيل المواد الغذائية والتبرعات المالية والعينية المجموعة قسراً من المواطنين والمعدنين في ولايتي الشمالية ونهر النيل بغرض إرسالها إلى «منطقة كرري العسكري» بأم درمان. وأعضاء الإسناد العيني يتبعون تشكيلات إسلامية مساندة للقوات المسلحة، تنشط أيضاً في استجلاب الذخيرة بدعوى تسليح المستنفرين. وتقول بعض المصادر إن الذخائر تتسرب من مستودعات الجيش لتباع إلى المسلحين الجدد، وتعود الفائدة المالية لعمليات البيع إلى مسيّري قوافل إسناد القوات المسلحة. ولا توجد أية جهة تراقب أو تنظم أو تحدد كم ونوع الأسلحة والذخائر المتداولة. ولا يوجد أي نوع من الرصد أو التوقع لأوجه توظيف هذه الحيازة الخطيرة، التي انتشرت في مناطق نهر عطبرة وأبو حمد والمناصير والامتدادات الموصلة إلى سهل البطانة.

يزيد هذا الوضع من احتمالات استخدام السلاح الناري في تصفية الخصومات أو القيام بعمليات نهب مسلح، أو وقوع حوادث مميتة بسبب عدم التدريب على التعامل مع الأسلحة أو حفظ الذخائر، أو تفاقم النزاعات حول الأرض والموارد، أو تشكيل منظمات إجرامية. ومن المشكلات القابلة للاشتعال وجود مجتمعات زراعية تعتبر صاحبة الأراضي الممتدة بمحاذاة النيل، تجاورها مكونات أخرى رعوية قدمت من منطقة البحر الأحمر بحثاً عن المرعى قبل نحو ثلاثة عقود، أي قبل أن يتحول النشاط الاقتصادي في المنطقة إلى التعدين بدلاً عن الزراعة والرعي. وأصبح القادمون الجدد جزءاً من قاطني المنطقة، لكن ظلت بعض المشكلات حول ملكية واستخدامات الأرض مستمرة. الآن، ومع توفر السلاح وتحول أجزاءٍ كبيرة من الولاية إلى منجم كبير للذهب قد يطرأ تحول في ديناميكيات النزاع، وقد تتم تغذيته لصالح تجار ومهربي الذهب، وقد تحدث صدامات في أسواق التعدين أو في المناجم، لأن الجميع أصبح الآن يقتني الأسلحة النارية.

فرض بعض العمد والشيوخ، في مناطق الحدود بين ولايتي البحر الأحمر ونهر النيل، ضريبة عرفية على المعدنين تسمى «محلية» تعود لصالح أولئك الأعيان. لكن حرم من ريعها البعض من المجتمعات المقيمة في مناطق التعدين، نتيجة لنظم التراتيبية الاجتماعية (أعيان/ جمهور). ويرى الأعيان «أن حصول هذه المكونات الصغيرة على السلاح سيؤدي إلى صراعات حول مصادر الثروة». وهو بالطبع نوع من السعي للحفاظ على امتيازات معينة، لكنه أيضاً مؤشر لصدامات قد تشتعل قريباً.

3-4 منظورات مجتمعية لانتشار السلاح أثناء الحرب الحالية

عبّر المستجيبون من المجتمعات المحلية عن إدراكٍ عميق لأبعاد المشكلات المتعلقة بانتشار السلاح في المنطقة (أنظر أدناه). كما طرحوا حلولاً واقتراحات للحد من المشكلة (أنظر التوصيات في آخر الورقة). ويمكن تلخيص أهم ما عبّر عنه قادة ونشطاء المجتمعات المعنية في التالي:

- بعد نحو 14 شهراً من إندلاع الحرب في السودان واحتمال تمددها إلى المزيد من المناطق في السودان، ثبت أن هذه الفترة كانت كافية لتزايد عمليات انتشار السلاح، وذلك عبر التوزيع الرسمي والبيع العلني في الأسواق الريفية، والتسرب من مناطق العمليات العسكرية، والاستجلاب من خارج الحدود، حيث لم تعد هناك ضرورة للتهريب، وقد اتفقت معظم الإفادات على أن الحد من عمليات وعوامل انتشار السلاح تعد من أهم التحديات الماثلة في السودان الآن.
- اتفقت آراء المستجيبين على أن أخطاءً فادحة رافقت عملية الاستنفار، وأبرزها إعلان السلطات الرسمية عن السماح باستجلاب السلاح وحيازته دون أي قيد أو شرط (بما في ذلك شرط الصحيفة الجنائية والأهلية العقلية). فقد أُسقطت كل القيود التي وضعها القانون بشأن الأسلحة والذخيرة والمفرقعات الصادر بتاريخ 29 أبريل 1986م.
- دلت المعطيات والإفادات التي انبنت عليها هذه الورقة على واقع أن انتشار السلاح في شرق السودان ليس بالأمر الجديد، فقد ظل السلاح موجوداً سنوات طويلة، بدرجات متفاوتة وأشكال متعددة،

يزيد وينقص وفق مستويات النزاع داخل السودان وفي جواره، بين المجتمعات وبين الدول. وفي أحايين كثيرة كان الإقليم الشرقي معبراً للأسلحة المصدرة إلى منطقة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وقد جرّ ذلك على السودان هجمات جوية وعمليات قصف استهدفت مناطق في شرقه وشماليه نُفذ معظمها على الجزء الشمالي من ساحل البحر الأحمر وفي الصحراء. بل استهدف القصف المدن الكبرى (الخرطوم وبورتسودان).

● يصعّب الغموض الذي يلف آليات وطرق تزايد انتشار الأسلحة الصغيرة الآن من عمليات القياس الإحصائي الدقيق، لكن حجم تداول الأسلحة المحمولة علناً يشير إلى خطر كبير، وينذر بإمكانية تفجر الأوضاع في شرق السودان. ويمكن أيضاً توقّع انتقال النزاعات من أو إلى دول الجوار القريب بحكم التداخل القبلي، وغياب دور أجهزة حفظ الأمن وإنفاذ القانون في السودان، إلى جانب هشاشة الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي برمتها.

● كشفت مجريات حرب 15 أبريل 2023م عن المستوى الذي بلغه التردي المهني في الجيش السوداني، على المستويين العملياتي والمعلوماتي. وأوضحت أيضاً مدى انهيار المنظومة الأمنية بقدر لن يمكنها من القيام بأيٍّ من أدوارها المعروفة، كما أكدت أن كل مؤسسات القوات النظامية تحتاج إلى عملية إعادة بناء كاملة.

● أكد جميع من أدلوا بإفادات استجابةً للنقاط المدرجة في الاستبيان، على أن النزاع في السودان ينتقل إلى مراحل أكثر تعقيداً، وأن كل أراضي السودان أضحت مناطق غير آمنة ويجب على أصحاب المصلحة التعامل مع الوضع على هذا الأساس. فالنزاع الحالي قد يتحول إلى نزاعات محلية متعددة لا تخضع لسيطرة قيادة طرفي الحرب (القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع) لأن كليهما لا يمكنه السيطرة على قواته والميليشيات المساندة له بالقدر الذي يمنع نشوب النزاعات المحلية التي ظلت تغذى بخطاب تعبوي إثني في معظمه في الجانبين. وقد أصبح هذا الخطاب أحد أسباب التسلح.

● شدَّد المستجيبون على أهمية دور وتأثير الجهات الفاعلة عبر الحدود اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً، حيث فصلت حدود البلدان (نظرياً) بين الجماعة الإثنية الواحدة، لكن الجماعات ظلت (عملياً) محتفظة بالروابط الإثنية والثقافية والاقتصادية العابرة للحدود.

هناك عوامل تأثير أخرى تتعلق بتجارة الأسلحة الخفيفة والصغيرة في المنطقة تشمل طبيعة الأرض

وملكيتها وأوضاع الجماعات الإثنية على جانبي الحدود، وانعدام الضوابط المتصلة بحركة قاطني الشريط الحدودي، على الجانب السوداني على الأقل. يقول الأمين علي شنقراي، وهو أكاديمي وسياسي وقائد مجتمعي والأمين العام السابق لقوات مؤتمر البجا، إن شرق السودان ظل منطقة تفلتات أمنية منذ العام 1985م، وقد حاولت السلطات المركزية تكراراً فرض قبضة قوية لكنها أخفقت. وللولايات الثلاث حدود مفتوحة مع مصر وإريتريا وإثيوبيا، وسواحل على البحر الأحمر، وهو أيضاً أحد معابر تجارة السلاح والمخدرات وتهريب البشر. وفي حالات كثيرة ضبطت شحنات أسلحة عابرة للحدود بواسطة تشكيلات إجرامية منظمة. ومع غياب سطوة الدولة المركزية تفاقم الوضع أكثر، خصوصاً بعد خروج عدد كبير من السجناء معتادي الإجرام وذوي السوابق الخطيرة الذين كانوا يمضون فترات عقوبة متفاوتة لإدانتهم بارتكاب جرائم مختلفة، وأتاحت لهم أحداث الحرب فرصة للهروب الجماعي.

أشار المستجيبون إلى أن بعض دول الجوار القريب تشهد اضطرابات لا تزال مستمرة، مثل نزاعات أمهرا وتقراي وأمهرا وأرومو، وتقراي وبني شنقول مع الحكومة الفيدرالية في إثيوبيا، وصراع تقراي مع إريتريا، إضافة إلى مناطق أخرى.

لكل ذلك تأثيراته على شرق السودان المتمثلة في تدفقات اللاجئين، وتردي الوضع الاقتصادي، وشح وغلاء السلع الضرورية، وانتشار الأسلحة وما يترتب عليه من تفلتات أمنية، وانتقال الصراعات المجتمعية عبر الحدود. أيضاً تعاني منطقة حوض البحر الأحمر من صراعات مسلحة في الجنوب (اليمن) وفي الشمال (إسرائيل)، إلى جانب تأثيرات الأوضاع في الصومال، وتمدد إثيوبيا في ما يعرف بدولة أرض الصومال. وأكدوا أن الحرب في السودان وعدم الاستقرار في جميع النواحي الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ألقى بظلاله على كل المنطقة، وهو ما يتطلب حلاً شاملاً وعاجلاً. فالمنطقة عموماً تعيش في حالة سيولة أمنية يصعب تحديد درجاتها، أو توقع نتائجها، التي قد يكون من بينها إعادة تشكل الدول أو حدوث إنشطارات كبيرة.

- تأثير الحرب بين الجيش والدعم السريع على انتشار السلاح في شرق السودان

4-1 الحرب أهم أسباب انتشار السلاح حالياً

تتصدر الحماية الذاتية قائمة الأسباب الدافعة إلى حيازة السلاح في ظل الحرب الجارية والجرائم البشعة التي ارتكبت فيها بحق المواطنين العُزّل. وهذا السلاح لا يملكه حامله، في كثير من الحالات، إذ هو ملكية جماعية للقبيلة أو للدولة أو لأي طرف من أطراف الحرب أو لإحدى دول الجوار وصل إلى أيدي حامليه بدعوى المساعدة. ويرتبط السبب الأخير بشكل وثيق بغياب دور أجهزة إنفاذ القانون، وتنامي حدة الحرب، وتصاعد الخطاب الجهوي والعنصري، وعدم التزام طرفي الحرب بترتيبات حماية المدنيين، بل سعيهم إلى تسليح مجموعات عرقية معينة، ما دفع المجموعات الأخرى بالمقابل إلى التسلح. يضاف إلى ذلك وجود نزاعات داخل وبين المجموعات العرقية المتجاورة أضعفت الإحساس بالأمان وأملت ضرورة الاستعداد لمواجهة الأخطار المتوقعة من كل الأطراف، بما في ذلك المدنيين الذين حملوا السلاح مؤخراً. وقد تحول حمل السلاح إلى مدعاة لفرض سطوة جديدة على بقية المدنيين في المناطق التي لم تصلها الحرب بعد، مصحوباً بصلاحيات أصبح يمارسها حملة السلاح من ضمنها التوقيف والتفتيش ومداهمة المنازل وسلب الممتلكات والقيام بإجراءات التحقق من الهوية وتنفيذ حملات المداهمة بذريعة الاشتباه وغيرها من الانتهاكات والجرائم التي أودى بعضها بحياة بعض الضحايا من المدنيين العزل.

طرأت زيادة ملحوظة في الطلب على حيازة الأسلحة الصغيرة والخفيفة فور اندلاع حرب 15 أبريل 2023م، صحبها رواج تجارة الأسلحة وتدفق كميات كبيرة منها. وتأتي خطورة عوامل الطلب هذه في الربط بين تأثير ممارسات وسلوك المسلحين تجاه المواطنين، وانعكاس ذلك في السعي إلى حيازة الأسلحة في الإقليم الذي يعاني بدرجة عالية من انعدام الأمن، وعلاقة ذلك بالواقع الهش. وللحرب في السودان دوافع وأوجه متعددة عرقية ومناطقية ودينية... ألخ، وهي عوامل تجعل المواجهة المسلحة بين المواطنين متوقعة. وأذكى كم ونوع الجرائم التي

ارتكبت ضد المدنيين أثناء الحرب الهوس بامتلاك السلاح، بوصفه وسيلة للحماية، وسط قطاع كبير من المدنيين، رغم أنهم لن يتمكنوا عملياً من دحر أيٍّ من طرفي الحرب في حال أصبحت المواجهة حتمية. وقد يعني هذا الوضع أن حمل السلاح قد يتحول إلى انتحار بدافع أداء الواجب، والواجب المتصور هنا اجتماعي بحت يجيز المواجهة رغم معرفة النتيجة.

2-4 الجماعات المسلحة بوصفها مصادر للسلاح ومهدداً للأمن

4-2-1 «الفزع» و«المقاومة الشعبية»

يعتبر تنفيذ عمليات «الفزع» و«المقاومة الشعبية» التي عرفت بـ«برنامج الاستنفار» أهم مصادر وأسباب انتشار السلاح بالكثافة الحالية في إقليم شرق السودان والولات الأخرى التي لم تصلها الحرب لكن امتدت لها آثارها بصورة شديدة القسوة. والعمليتان أصبحتا سبباً في رواج تجارة السلاح خارج الأطر القانونية. ورغم أن التعبئة العامة، التي تشمل الاستنفار والفزع، جزء من التخطيط الحربي لطرفي الحرب في السودان، إلا أنهما في المقابل أصبحتا وسيلة لحصول المدنيين على السلاح، على سبيل الاستعداد لمواجهات أخرى بعيدة عن العمليات الحربية الحالية، وضد أعداء ليسوا من أطراف الحرب الدائرة الآن.

في شرق السودان طغت عوامل تأثير أخرى مثل ضعف المحفزات للاشتراك في الحرب، والاعتبار من جارب مناطق أخرى في السودان، والركون إلى مبدأ وحق الدفاع عن النفس والممتلكات في حال توسع دائرة الحرب التي لم تعد هي المهدد الآن بقدر ما يشكله انتشار السلاح نفسه من تهديد. هذا إلى جانب توقع استخدامات أخرى له غير الدفاع عن النفس. في منطقة البطانة مثلاً يستخدم السلاح في تنفيذ جرائم النهب المسلح وجرائم أخرى بحق النازحين الفارين من الحرب في ولايتي الخرطوم والجزيرة. كما استخدم السلاح في ولاية الجزيرة لنهب المحاصيل الزراعية والممتلكات الأخرى، وفي مناطق التعدين التقليدي في تخوم ولاية البحر الأحمر وولاية نهر النيل قد يؤدي انتشار السلاح إلى صدامات بين المواطنين.

2-2-4 النساء المستنفرَات

شاركت العديد من النساء والفتيات في حرب 15 أبريل 2023م بوصفهن «مستنفرَات» في صفوف الجيش السوداني، و«مقاتلات» ضمن صفوف الدعم السريع والحركات المسلحة. وهي ليست ظاهرة جديدة في التاريخ السوداني الحديث، لكنها أثارت آراء متباينة هذه المرة، عبّر فيها الكثيرون عن وجهات نظرهم حول مسألة تجنيد النساء التي تراوحت بين الرفض، باعتبار أن هذه الحرب غير أخلاقية وأن الانتهاكات وجرائم القتل والسبي والاغتصاب والاسترقاق الجنسي والاختفاء القسري، طالت الكثير من النساء والفتيات. ويعد الاستخدام الواسع للعنف القائم على النوع الاجتماعي في السودان، بما في ذلك العنف الجنسي، أحد أدوات الحرب ووسيلة للعقاب على أساس إثني. كما أورد تقرير لوحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، وهي هيئة حكومية أُنشئت للتنسيق بين المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية حول قضايا المرأة والطفل، أن عدد حالات الاغتصاب والعنف الجنسي الموثقة منذ بدء الحرب في منتصف أبريل من العام الماضي بلغت 136 حالة.

انبنى الموقف الرافض لعسكرة النساء على أن توفير الحماية ليس من مسؤوليات المدنيين نساءً كانوا أم رجالاً، وعلى الأطراف العسكرية القيام بمسؤولياتها تجاه المواطنين العزل. وجاء تبرير القبول بمشاركة النساء في القتل على أساس المشاركة في العمل العام، وحق النساء في أن يشاركن في القتال طالما أن تلك المشاركة تعبر عن مشاريعهن السياسية والفكرية، وأن ما تعرضن له من انتهاكات كان يمكن ألا يتم لو أتيحت لهن فرص التسلح للدفاع عن النفس. لكن المؤثر الأهم هو أن شكل ومحتوى الخطاب والمعلومات التي تتواتر لدى النساء، خصوصاً في المناطق القريبة من دائرة الحرب، يجعلهن يطلبن التدريب بتأثر الخطاب التعبوي، أو بدافع مرارات خاصة. الواقع أن «القوات المسلحة السودانية» فتحت معسكرات لتدريب النساء والفتيات في ولايات كسلا والبحر الأحمر ونهر النيل والنيل الأزرق والشمالية بعد أن أطلق قائد الجيش الفريق أو عبد الفتاح البرهان دعوة الاستنفار في يونيو 2023م. قوبل استنفار النساء

بمخاوف من أن يتعرض للاستغلال نتيجة للوضع الأمني والاقتصادي المتردي واتساع رقعة انتشار السلاح، فضلاً عن الرفض المبدئي لاستخدام الحرب وسيلة لتحقيق أهداف سياسية.

نقل موقع وكالة السودان للأنباء (سونا)، في فبراير 2024م، خبر إعلان القوات المسلحة عن تدريب 830 مستنفرَة على ضرب النار في بورتسودان، ضمن دورة الرماية التي أعدها الجيش السوداني بمنطقة فلامنغو العسكرية بولاية البحر الأحمر، في إطار المرحلة الثانية من الاستنفار الشعبي بمحلية بورتسودان. وبناء على ما نقلته سونا للأنباء، وعد قائد الاستنفار بالولاية بتقديم دورات متقدمة ومتخصصة للمستنفرَات بما يمكنهن من إسناد الجيش في أوجه عديدة. وترى مدافعات عن حقوق المرأن أن محتوى هذا الخبر يمكن أن يعرض الكثير من النساء والفتيات لمخاطر جمة بدعوى تلقيهن لدورات عسكرية عملياتية ومعلوماتية متخصصة.

تقول أميرة عثمان حامد، رئيسة مبادرة لا لقهر النساء «فكرة تجنيد النساء للقيام بأي دور في هذه الحرب مرفوض مبدئياً، فمن واجب النساء العمل على وقف الحرب وإنهاء النزاعات، لا التحول إلى جزء من وقودها وأدواتها، عليهن رفض القتال وأن يكن صانعات للسلام، خصوصاً وأن الحرب التي تدور في السودان الآن هي حرب من أجل الاستحواذ على السلطة والسيطرة على الموارد وقطع الطريق أم تحقيق إرادة الشعب السوداني. وتشير إلى أن الهدف من الاستنفار ليس تمليك النساء والفتيات القدرة على الدفاع عن أنفسهن، كما أن الأداء الإعلامي يفتقر إلى الحساسية تجاه حماية المدنيين عامة والنساء خاصة. المؤكد أنه لم يعلن حتى الآن عن الدفع بأية نساء من المستنفرَات نحو جبهات القتال الأمامية، كما أن عددهن ليس كبيراً مقارنة بالرجال المستنفرَين، والجرعات التدريبية السريعة لا تنتج مقاتلين/ مقاتلات على القدر اللازم من الكفاءة القتالية الاحترافية».

المؤسف أن بعض النساء أصبحن ضحايا لتغييب الوعي، فالاستنفار الحالي لم يقم على وعي ومعرفة حقيقية بالأسباب الأساسية للحرب. وتنهض العقيدة القتالية في فكرة الاستنفار على أساس أنه يهدف إلى الدفاع عن العرض والأرض. والواقع أن هذه الحرب تدور بين طرفين كانا يسيطران على الدولة عبر اقتسام مشترك للثروة والسلطة، واختلافهما الآن حولهما أيضاً، وإذا انتهت الحرب بناءً على إرادتهما سيجلسان لإبرام اتفاق جديد هو أيضاً لتقاسم السلطة والثروة. ولن يؤدي وجود النساء بوصفهن مستنفرَات في صف الجيش أو

مقاتلات في صف الدعم السريع إلا إلى المزيد من الاحتراب وتراكم الخسائر. ولسان حال النساء في السودان يقول «قَادْرَات على شيل السلاح إن داهم الحلّال (القرى) خطر» فهن مستعدات لأن يكن في الصفوف الأمامية لحماية أنفسهن والسودان، ولهن تجارب في ذلك ومعرفة بتاريخ مشاركة المرأة في حركات التحرر العالمية. لكن على الجهة التي تدعو إلى الاستنفار وتصر على تدريب مدنيين -وهم من خارج المنظومة العسكرية- أن تعرف كيف سيتم ذلك، مهنياً على الأقل. فمن يشاهد صور المستنفرَات سيلاحظ ارتدائهن عباءات غير ملائمة لحمل السلاح ولا الاحتماء بالخنادق والمخابئ عند الضرورة، وهذا الزي لا يُعين في عمليات إسعاف وإخلاء المصابات أو المصابين عند الحاجة وسيحولهن إلى أهداف مرئية ومميزة من مسافات بعيدة.

إن كان الهدف المعلن من الاستنفار هو ضمان حماية النساء والفتيات من التعرض للتعنيف والانتهاكات والاغتصاب، فالواقع يقول إنه محض وسيلة للتجنيد. فالحماية لن تتوفر بالإنخراط في الميليشيات النسائية، وحمل السلاح ليس عاصماً من التعرض للانتهاكات التي قد تحدث من طرف نفس جماعة المستنفرَة قبل العدو، في ظل غياب القانون والضمير الإنساني. وفي كل الأحوال أمر الحماية وتوفير الأمن مسؤولية الجيش والقوات النظامية، ومسؤولية الجيش في أوقات الحرب بالتحديد. هذا الجيش الذي خص نفسه بأعلى نسبة من ميزانية الدولة لسنوات طوال، لماذا يعجز عن القيام بدوره الآن؟ لماذا يصبح تسليح المواطنين ونشر السلاح هو الحل؟ وما الضمان لدرء خطر استخدامات السلاح بواسطة المستنفرَين أو المستنفرَات بما يهدد أمن وسلامة المواطنين؟

3-2-4 عودة التنظيمات المسلحة القديمة

من النتائج المباشرة للحرب في السودان عودة نشاط التنظيمات المسلحة ونشوء تشكيلات مسلحة جديدة. وهي أيضاً من مصادر وأسباب تحول إقليم شرق السودان إلى مستودع كبير للسلاح. ومع كون الإقليم من آخر الملاذات الآمنة للنازحين بسبب الحرب، فقد أصبح أيضاً قاعدة خلفية ومنطلقاً لبعض المنخرطين في الحرب، لكن أطرافاً أخرى اعتبرته هدفاً لهجماتها المقبلة. وقامت بعض تنظيمات شرق السودان بعمليات تدريب لمنتسبيها في دولة إريتريا، ولم تزل بعض برامج التدريب مستمرة. وفي إفادات خاصة بهذا التقرير يقول قائد لإحدى تلك الفصائل (طلب عدم ذكر اسمه): «التدريب خارج السودان يتم بعلم قيادة القوات المسلحة وبالتنسيق معها، والغرض منه هو تلقي تدريب على مهارات قتالية عالية، وعمل نوعي، ويتم في مكان آمن وقريب من شرق السودان، والغرض الأساسي من التدريب والحشد هو حماية المدنيين». لكن رغم ما أورده المتحدث إلا أن ما ساقه من أسباب لا يبرر إجراء عمليات التدريب خارج السودان، ولا يشير إلى الموقف الرافض للحرب نفسها، ولا يوضح صلة ذلك باحتمال فرض شروط تخص شرق السودان في أية تسوية سياسية قادمة، أو تخص مصير الإقليم الشرقي في حال استمرار الحرب. لكن عملياً تشكل كل قائمة الجيوش والميليشيات التي جعلت شرق السودان منطلقاً لها أو هدفاً لعملياتها العسكرية، وتلك المكونة من داخله، مصادر للسلاح ويمثل وجودها سبباً من أسباب انتشاره. وهذه الجهات حتى الآن هي:

- القوات المسلحة السودانية (الجيش).
- قوات الدعم السريع (في ولاية الجزيرة وولاية سنار على الحدود مع ولاية القضارف)، إضافة إلى تلك المجموعات من قوات الدعم السريع التي تفرقت في الأيام الأولى للحرب، ولا توجد أية معلومات عن أماكن وجودها أو تسليحها.
- المستنفرَون والمساندون للقوات المسلحة في ولايات الشرق الثلاث.
- تشكيل أسود البطانة الذي يقوده أبوعاقلة محمد أحمد كيكل، الذي كان جزءاً من تشكيل موالٍ للجيش اسمه «درع السودان» انقسم وذهب معظمه في اتجاه الانضمام إلى قوات الدعم السريع. لكن وجود منقسمين مع الفصيل المسلح يعني أيضاً إمكانية ظهور تشكيل مسلح من ذات المكون الاجتماعي، وهم «الشكرية» في ولايتي القضارف والجزيرة.
- حركة جيش تحرير السودان/ التحالف السوداني التي نقلت قواتها جواً من الحدود

التشادية إلى ولاية البحر الأحمر بعد رفض السلطات التشادية استقبالها. وهي قوات قابلة للنمو والزيادة لوجود حاضنة اجتماعية كبيرة من قبيلة المساليت في مناطق جنوب القضارف ومعهم مجموعات من المقاتلين من أعضاء مختلف الحركات المسلحة الدارفورية ممن كانوا موجودين في إريتريا لسنوات.

● تشكيل «الأسود الحرة» بقيادة مبروك مبارك سليم، من مجتمع «الرشايدة» الذي يعاني من الانقسامات بسبب الموقف من الجيش والدعم السريع. وللقبيلة مقاتلون مع طرفي الحرب، وبينها عناصر تنشط في التهريب وتجارة السلاح، ولها وجود اجتماعي في ولاية نهر النيل.

● قوات مؤتمر البجا، برئاسة موسى محمد أحمد. وقد أعلن التنظيم التعبئة العامة وتسليح سكان المناطق الحدودية، وتم استدعاء العناصر المقاتلة القديمة وتخريج دفعة جديدة في معسكر «قرقر» على الشريط الحدودي مع إريتريا. وينتمي معظم مقاتلي التنظيم إلى قبائل الهدندوة بولايات البحر الأحمر وكسلا.

● قوات مؤتمر البجا- قيادة الشيخ عمر محمد طاهر الذي لم يعد إلى السودان ضمن ترتيبات اتفاقية سلام شرق السودان الموقعة في 14 أكتوبر 2006م بأسمرا (المعسكر الرئيس لهذه القوات يقع في منطقة أوقماييت على الحدود مع إريتريا ومعظم مقاتليها ينتمون إلى قبيلة الجميلاب).

● مؤتمر البجا الكفاح المسلح- بقيادة شيبة ضرار. ليست لديها قوات في إريتريا، وتدريبهم يتم محلياً في البحر الأحمر.

● قوات الحركة الوطنية للعدالة والتنمية، بقيادة محمد طاهر سليمان بيتاي، وأغلبية مقاتليها من قبيلة الجميلاب، وقامت على أساس ميليشيا محلية ضمن تشكيلات الدفاع الشعبي الموالية لنظام البشير.

● قوات تحرير شرق السودان- إبراهيم عبد الله إبراهيم (دنيا) من قبيلة بني عامر.

● الجبهة الشعبية للتحرير والعدالة/ قوات أورطة العرب الشرقية بقيادة الأمين داوود. كانت موجودة ضمن مسار الشرق في اتفاقية جوبا 2020، وتنتمي عناصرها إلى قبيلة بني عامر.

● حركة العدل والمساواة- بقيادة جبريل إبراهيم، وهي تشكيل من مختلف أنحاء دارفور بأغلبية من الزغاوة كوبي.

● حركة جيش تحرير السودان- بقيادة مني أركو مناوي، بأغلبية من الزغاوة.

● حركة جيش تحرير السودان- بقيادة مصطفى نصر الدين تمبور، قاعدتها الآن في ولاية القضارف، وتضم مجموعات من الدارفوريين وقد انخرط فيها مؤخراً الكثيرون من مجتمع المساليت.

● تشكيل الدفاع الشعبي/ منطقة الفشقة تشكيل محارب قديم كان مستثنى من قرار حل تنسيقيات الدفاع الشعبي بعد ثورة ديسمبر 2018م.

● تشكيل شباب الهوسا.

● تشكيل قبيلة البوادرة بولاية القضارف (أعلن عن تخريج الدفعة الأولى من مقاتليه يوم الجمعة 7 يونيو 2025م).

تصنف كل هذه المجموعات المسلحة على أنها تشكيلات قبائلية قريبة من الجيش حتى الآن، وتعمل ضمن برنامج الاستنفار بدليل وجود مكاتب معلنة لها في عواصم الشرق الثلاث، لكن هناك رأي يقول إن حمل السلاح والانخراط في هذه التشكيلات لا يحرّكه دافع المشاركة في الحرب الحالية بقدر الاستعداد لحروب قادمة ذات طابع إثني. كما أن وجود 18 فصيلاً مسلحاً إلى جانب اصطفافات إثنية مسلحة أخرى لم تعلن عن نفسها بعد، يشير إلى أن الإقليم الشرقي يسير على طريق شديد الخطورة، خصوصاً إذا ارتبط حمل السلاح الآن بمستحقات قادمة في الجانب المتعلق بالتمثيل والنفوذ السياسي أو السيطرة على الموارد، أو إذا اعتمد حجم التسليح معياراً للحصول على امتيازات خاصة.

إلى جانب وجود التشكيلات السودانية المسلحة المذكورة أعلاه، هنالك أيضاً وجود لفصائل إثيوبية مثل تشكيل عصابات شفتا في منطقة الفشقة ومقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير تقراي، الذين شوهدوا ضمن القوات الموجودة في منطقة الفاو، ولهم معسكرات في منطقة حريرة بقرى الحريز وبقاصة التابعتين لولاية القضارف. وقد سجلت بلاغات خاصة بإقدام بعض منسوبي تلك القوات على نهب المسافرين بين الفاو والقضارف يوم السبت 4 مايو 2024م.

4-2-4 تجارة الأسلحة

مثل الكثير من المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة والعنف والجريمة، ارتفع الطلب على الأسلحة غير المشروعة في السودان، مع إنها تجارة تسهم في انتشار العنف وتشعل وتغذي الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية والجهوية وتعزز تسليح المنظمات الإرهابية وعصابات المخدرات والتشكيلات المسلحة الأخرى. لكن حالة السودان أتت بنموذج جديد مخالف لتعريف مسح الأسلحة الصغيرة على أنها أسلحة يتم تصنيعها أو نقلها أو حيازتها أو استخدامها في انتهاك للقانون الوطني أو الدولي. فقد تم مؤخراً إسقاط صفة كونها تجارة مخالفة للقانون المحلي (الوطني)، بل أضيف لذلك تحويل مسار المقتنيات القانونية للأسلحة الصغيرة – محلياً وخارجياً والتصنيع غير المشروع للأسلحة النارية، وإعادة تداول المخزون من الأسلحة غير المشروعة.

تتم عمليات التجارة الدولية للأسلحة المرخصة وسط غموض و عد م إعلان البيانات المتعلقة بها، ما يجعل أمر مراقبة عمليات النقل أو تحد يد مد ى تكد يس الأسلحة مهمة صعبة للغاية. لذلك يكون الكشف عن خبايا التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة وأجزائها وملحقاتها وذخائرها، ومسارات تدفقاتها التي تنتهك القانون المحلي (الوطني) والدولي أكثر صعوبة وأشد خطورة. وهناك دائماً مساحة مشتركة بين التجارة المرخصة وتلك غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، رغم خضوعها لضوابط عمليات سلسلة النقل وإعادة النقل للأسلحة الصغيرة من المنشأ/ الصانع حتى المستخدم النهائي أو العكس (إن كانت مبيعات، أو صادرات إلى الحكومات، أو لتسليح قوات حفظ سلام، أو مرسلة للإصلاح، أو معادة بعد نهاية فترة الإيجار، أو للتخلص من الفائض أو القديم، أو للتصدير المؤقت لأغراض الرياضة والصيد). ويمكن أن تكون عمليات النقل خاصة أو تجارية أو حكومية، ويمكن أن تجرى بواسطة كيانات أجنبية أو محلية. ورغم كل الضوابط تظل عمليات النقل عُرضة للخرق والتحويل في أية مرحلة من مراحلها المتسلسلة.

يمكن الحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة عبر تنفيذ الصكوك الإقليمية والعالمية المدرجة في اللوائح والقوانين المحلية أيضاً، وتفعيل صك التعقب الدولي (الجمعية العامة للأمم المتحدة 2005م)، وإنفاذ القواعد الدولية المشتركة للوسم الإجباري للأسلحة وحفظ السجلات، وضمان التعاون الدولي والسماح لمسؤولي إنفاذ القانون بتتبع قطع السلاح في كل مراحل النقل أو إعادة النقل أو تغيير المسار الذي يمكن أن يحدث في أية نقطة من بلد المنشأ أو في الطريق إلى المستخدم النهائي أو عبر ذلك المستخدم. ويمكن أن يحدث فقدان للأسلحة أو سرقتها أو إعادة نقلها عمداً، والنموذجان الأخيران حدثا مؤخراً في

السودان، أي النقل العمد تم عند إطلاق حملات الاستنفار وتجهيز ميليشيا الفزع، و«الفقدان والسرقة» كما حدث في مستودعات الأسلحة والذخيرة التابعة للفرقة الثالثة مشاة بشندي في 29 مايو 2024م.

حتى قبل الحرب كانت هناك دائماً حالات تحويل مسار للأسلحة من مستودعات الجيش والقوات النظامية في السودان، بسبب ضعف إجراءات المراقبة وإدارة المخزون، بما في ذلك عمليات السرقة من قبل الأفراد –من منسوبي تلك المؤسسات الرسمية- أو من قبل جهات خارجية. والأمر نفسه ينطبق على فقدان الأسلحة والذخيرة أثناء المعارك والاستيلاء عليها، أو فقدان الأسلحة التي خلفها الطرف الآخر ودخلت ضمن الغنائم لمصلحة أفراد. ومن المؤشرات الخطيرة جداً في حرب السودان الآن هو عدم التدقيق في جمع الأسلحة بعد المعارك، بل والتعامل معها على أساس إنها غنيمة لمن يجدها. وفي السودان أيضاً أسباب أخرى لفقدان السلاح أوسع من سوء إدارة المخزون هي: ضعف هياكل الدولة والافتقار إلى المساءلة داخل الإدارات العسكرية والسياسية القريبة منها. وقد يؤدي ضعف هياكل الدولة وإمكانية الإفلات من العقاب إلى حوادث نهب جماعي للمخزون الوطني من الأسلحة.

أكد البحث أن كل أشكال عمليات تحويل المسار موجودة وممارسة في السودان، وهي متصلة بالتجارة والطلب المرتفع على السلاح في السوق المحلي، حتى الآن. والملاحظ أنها لم تتجه بعد إلى بقية دول المنطقة إلا في حالة واحدة صوب جنوب السودان، وفق تصريحات حكومية هناك.

من النتائج المباشرة للحرب في السودان تحويل المسار والاستخدام غير القانوني لـ«المخزونات المدنية» من الأسلحة المرخصة لعدد كبير من متاجر بيع الأسلحة والذخيرة والتجار والرعاة وأصحاب المشاريع الزراعية والصاغة وقادة الإدارات الأهلية وغيرهم. حيث نزع جزء كبير من تلك الأسلحة من الأشخاص المصرح بها لهم، واستخدمت في عمليات إجرامية مسلحة شملت تصفية حسابات وخصومات شخصية وجماعية والنهب المسلح والسطو المنزلي وسرقة السيارات والاغتصاب والصيد الجائر وغيرها، وبعضها أصبح نواة لتشكيلات إجرامية منظمة.

4-4 أنواع الأسلحة المعروضة والمطلوبة في أسواق السلاح الريفية بشرق السودان ونهر النيل

أشارت مصادرنا إلى أن الأسلحة التي كانت مرغوبة فيما سبق هي المسدسات التركية (طبنجات) مختلفة الأحجام وبنادق كلاشنكوف ذات الأخمص الحديدي الروسية والصينية والأوكرانية والمصرية الصنع. وأضيف مؤخراً إلى قامة العرض والطلب بنادق G3 من كل الموديلات وقاذفات آر بي جي RBG من كل الموديلات ورشاشات دكتربوف ودوشكا مختلفة الأحجام والمدى وبرين بي كي أم والقنابل اليدوية مختلفة الأحجام والخصائص.

الملاحظ أن كل الأسلحة التي دخلت قائمة التفضيلات في السوق مؤخراً ليست أسلحة دفاعية، وهي باهظة الثمن، دوشكا مثلاً سعره 15 ألف دولار، وهي لا تصنف ضمن التسليح الشخصي، ولها أهمية خاصة في أداء وحدات المشاة. وقد رصد مؤخراً تسربها من ولايات الخرطوم والجزيرة، ولا يبدو طرحها للبيع في الأسواق أمراً عادياً، بل يستحق التوقف عنده لأنها أسلحة شديدة الخطورة يتطلب التعامل معها درجة عالية من المعرفة والتدريب.

بيّنت استجابات الشخصيات التي أجريت معها المقابلات ظهور نشاط من قبل بعض الأفراد والمجموعات في ولاية القضارف الآمنة نسبياً يطلق عليهم اسم «طفشجية» يعملون في إنتاج وتصنيع أسلحة مقلدة وتعديل الأسلحة المعطلة لتعمل كأسلحة نارية حقيقية تباع بأسعار أقل. وهذا مصدر إضافي لتدفق السلاح.

- الأبعاد الإقليمية لانتشار السلاح في شرق وشمال السودان

أوضحت نتائج البحث عن تجارة الأسلحة في شرق السودان، أن الحدود المفتوحة والصراعات التاريخية أوجدت بيئة مواتية لتداول الأسلحة الصغيرة، كما بيّنت أن المناطق الحدودية بين السودان ودول الجوار -شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً- توفر بيئة مواتية لتجارة الأسلحة. وتشمل هذه البيئة إزدياد الطلب، وغياب الرقابة، وضعف وجود أجهزة الدولة المعنية، وتفشي الفساد، والنزاعات المسلحة في بعض دول الجوار القريب. لذلك اتجهت دول الجوار إلى رفع كفاءة قواتها العسكرية، أو سعت إلى تحقيق الأمان الوطني المأمول من خلال ترتيبات أمنية مع دول كبرى شرقاً أو غرباً، وهو أمر قد يؤثر على الأمن السوداني لاحقاً.

يشير التجاني الحاج عبد الرحمن، وهو باحث وسياسي عمل مع منظمات المجتمع المدني في مجال بناء السلام بمنطقة القرن الأفريقي، إلى تعقيد المشهد السياسي بحيث لا تعكس الحرب بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع سوى الصور الظاهرة من الحرب «لأن هناك منظمات سياسية ودول إقليمية لها مصالح مختلفة في السودان والإقليم كله تقف خلف طرفي الحرب، التي يؤدي استمرارها وعدم التمكن من التوصل إلى تسوية سلمية تُوقِفها إلى مآل خطير جداً، سيقوض كل فرص الانتقال الديمقراطي». ويؤكد أيضاً أن لكل من الدول المجاورة للسودان مصالحها المباشرة في استقرار أو عدم استقرار شرق السودان. إريتريا مثلاً لها حدود طويلة مع إقليم شرق السودان -يبلغ طولها 600 كيلو متر- تضم مجموعات سكانية مشتركة، عليه فإن أي نزاع أو اضطراب في شرق السودان ينعكس على غرب وشمال شرق إريتريا، لذا من الطبيعي والمتوقع أن تتبنى إريتريا استراتيجيات وقائية لتجنب وصول الأزمة إلى داخل أراضيها.

الأمر نفسه ينطبق على إثيوبيا رغم أنه لا يوجد تداخل سكاني بين شمال إثيوبيا وشرق السودان، خلاف ما هو موجود في إقليم النيل الأزرق. لكن العامل المهم هنا هو تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين الإثيوبيين الذين يتبعون لـ«الجبهة الشعبية لتحرير تقراي» وفصائل أخرى من «أمهرا» و«أروميا» المناوئة للحكومة الفيدرالية في أديس أبابا. كما أن هناك مشكلات حدودية مزمنة مثل «قضية أراضي الفشقة» التي وصل النزاع السوداني/ الإثيوبي بشأنها حد المواجهة المسلحة. وتتحرك في المنطقة «عصابات شفتا» ذات التقاطعات مع حكومة أديس أبابا، وهو ما يحدو بإثيوبيا للتحسب لكل الاحتمالات في حال تدهور الأوضاع الأمنية في السودان إلى درجة أخطر مما هي عليه الآن.

تبدو مصر ظاهرياً وكأنها لن تتأثر بالتداعيات الأمنية في شرق السودان بالمقارنة مع إريتريا

وإثيوبيا، لكن الواقع أن منطقة الحدود المصرية مع شرق السودان ستشهد توترات متعددة. وبالإضافة إلى كون بعضها موضوع نزاع بين البلدين، فقد ظلت ساحة لعمليات نقل وتهريب السلاح إلى إسرائيل. زد على ذلك تدفق اللاجئين في الوقت الحالي، واحتمال تسرب الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى العمق المصري. وفي الواقع تعود التقارير المنشورة بشأن تهريب السلاح من السودان إلى مصر إلى العقد الأخير من القرن الماضي. وحتى بعد الثورة المصرية وغياب حسني مبارك، الخصم القديم للإسلاميين السودانيين، كانت التقارير تشير إلى السودان بوصفه مصدراً لنشاط مهربي السلاح إلى صعيد مصر، وممراً للأسلحة والأفراد من الإسلاميين المعارضين للنظام المصري. إضافة إلى ذلك قد ينظر النظام المصري إلى عودة إيران إلى الساحة السياسية والعسكرية السودانية بوصفها تهديداً مباشراً لمصالحه ولحلفائه في البحر الأحمر.

الخلاصة والتوصيات

استهدف البحث الإجابة على بعض من الأسئلة المتصلة بظاهرة انتشار السلاح في إقليم شرق السودان. وسعى إلى توصيف الحالة الراهنة وقياس مدى وحجم الخطر المترتب على انتشار السلاح، وقراءة الاحتمالات الممكنة بناء على المعطيات على أرض الواقع. وضمن هذا السياق وجدنا أن انتشار السلاح مرتبط بتجارة الأسلحة غير المشروعة، وهي علاقة ذات حلقات معقدة للغاية ومتعددة الأوجه وتتخذ العديد من الأشكال وغالباً يصعب تتبعها. يبدأ الإتجار من حلقة ما في سلسلة تحويل المسار، أو ربما تكون الأسلحة في الأصل جزءاً من عمليات تسليح تنظيمات أو حركات مسلحة داخل أو خارج السودان في السنوات السابقة. وتختلف أشكال تدفقات الأسلحة غير المشروعة بشكل كبير بمرور الوقت، ومن منطقة إلى أخرى. وتختلف أيضاً باختلاف أنواع الأسلحة والذخيرة الموجودة على الأرض، وموارد وأهداف المستخدمين النهائيين. لكن في السودان أصبحت الأسلحة الشرقية عنصراً مشتركاً في كل أنواع السلاح المتداول -عدا استثناءات قليلة- وهي في مجملها انعكاس لعدم ضبط التجارة المرخص بها دولياً، باستثناء الأسلحة المصنعة يدوياً أو المحولة محلياً. وهذا التحديد مهم للتعرف على بداية سلسلة نقل الأسلحة، ووضع ترتيبات الضبط الدولية وفق المسارات المحتملة.

تتزايد احتمالات وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في السودان نتيجة لانتشار الأسلحة، لذلك يجب على البلدان المصنعة والموردة للأسلحة اتباع سياسة تقييد وضبط لعمليات نقل الأسلحة، وترقية القدرة الدولية على التنبُّؤ والشفافية في تجارة الأسلحة التقليدية، برعاية وإشراف مباشرين من الأمم المتحدة. ويتطلب الحد من التجارة غير المشروعة وانتشار السلاح حملات توعية واسعة بالمخاطر المتوقعة، وترقية القدرات والوسائل اللازمة لإجراءات البحث الرصد والإبلاغ عن حركة انتشار الأسلحة والذخيرة، وإتاحة الفهم الدقيق لعملية تحديد الأسلحة ومصادر البيانات المتعلقة بتدفقاتها غير المشروعة واستخدامات الأسلحة المرخصة، ومراجعة كل الاستثناءات الخاصة باستجلاب وحيازة السلاح.

أطلقت الأطراف المتحاربة في السودان سباقات تسلح خطرة جعلت الحرب أكثر تدميراً، وستجعل مرحلة ما بعد الحرب أشد تعقيداً. فقد يؤدي انتشار السلاح بلا قيود في المجتمعات المتجاورة التي تملك تاريخاً من الصدامات إلى سباقات تسلح محلية تقوض الاستقرار، وقد تصبح سبباً لاندلاع حروب بينها. فتلك السباقات قائمة على الفعل ورد الفعل، وتعمل فيها المكونات -كلها- على زيادة قدراتها بشكل متواصل رداً على ما تلاحظه من تنامي جاهزية الأطراف الأخرى. وتؤخذ زيادة التسلح دليلاً على إضمار نوايا عدوانية، ما يدفع إلى تنفيذ ضربات استباقية، خصوصاً في أوقات الأزمات، أو عند وقوع حادث عرضي أو خطأ في التقدير السياسي حيال قضية ما مثل الموقف من أطراف الحرب أو من الحرب نفسها في السودان.

لعل المخرج يكمن في التأكيد على أن الحكم المدني النابع من سلطة الشعب هو الخيار الذي يضمن عدم تكرار الحروب، مع تأكيد الحاجة الملحة إلى الحُكمانية (Governance) والممارسة الفعلية لسلطة إدارة شؤون الدولة، التي تتطلب نوعاً من التوافق المتوازن بين العسكر والمدنيين، لا التمثيل الصوري للمدنيين في الحكم، ووضع حد للممارسات الفوضوية تحت

غطاء المؤسسات العسكرية. ومن الضروري تبني طريق سياسي جديد لتنفيس الغضب التراكمي عبر معالجة القضايا والمطالب المزمنة أولاً، في مجالات الحقوق والخدمات والتنمية. وما يحدث في شرق السودان هو إنعكاس ونتيجة للسياسات الجائرة والمعالجات الخاطئة خلال الحقب الماضية وحتى الآن. لذا من المهم الالتفات الجاد إلى القضايا المطلبية التي هي قضايا حقوقية بالدرجة الأولى، ترتبط بسلامة الإنسان والبيئة وبالوجود البشري نفسه. وهي في إقليم شرق السودان قضايا متعددة منها الخدمية والإنسانية الحقوقية التي تتعلق بحق المواطنة، ومنها القضايا الأمنية ذات الصلة بالسلام المجتمعي والتعايش السلمي، ومنها ما يتصل بملكية الأرض والسواحل وسبل إدارة الموارد، التي ترتبط بالسيادة على الأراضي السودانية.

التوصيات

إلى طرفي الحرب

- احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. بما في ذلك وقف القصف العشوائي واستهداف المدنيين والأعيان المدنية والعنف الجنسي وتحويل الإغاثة إلى سلاح لتحقيق مكاسب عسكرية. والتوقف فوراً عن ممارسات الاعتقالات غير القانونية والقتل خارج نطاق القانون والاعتداء على النساء والأطفال وجميع المدنيين، بل كل ما من شأنه إثارة مخاوف السكان ودفعهم إلى الحصول على السلاح.
- كفالة حريات التنظيم والتعبير والتجمع بغية كفالة حيوية الحيز المدني ونجاعة تدخلات المجتمع المدني الرامية لوقف الحرب والإسهام في توصيل الإغاثة.

● التفاض بجدية وحسن نية بهدف الاتفاق على خيارات توصيل المعونات الإنسانية للمتأثرين بالحرب في السودان، والاستعداد المبكر لدرء الكوارث الإنسانية المتوقعة في حالة تمدد الحرب إلى شرق السودان.

● تأسيس نظام مراقبة وحراسة الحدود البرية والبحرية (كل في مناطق سيطرته إلى حين وقف الحرب) عبر وسائل عملية وعلمية، وبواسطة عمل منظم مشترك بين الهيئات المعنية ومنظمات المجتمع المدني، ووضع وتفعيل نظم مساءلة ومحاسبة لمخالفي هذه النظم.

إلى المجتمع الدولي

● العمل على إيقاف الحرب في السودان، والضغط على الطرفين المتحاربين وداعميهما، وضمان عدم تمدد الحرب إلى شرق السودان، أو إلى دول الجوار والبحر الأحمر.

● ضمان الحق في الحياة الآمنة عبر تفعيل مبدأ الحق في الحماية من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم الإنسانية والتطهير العرقي، وإجراء ترتيبات استباقية لبحث خيارات بديلة لتوصيل المعونات الإنسانية للمتأثرين بالحرب في السودان، والاستعداد المبكر لدرء الكوارث الإنسانية المتوقعة في حال تمدد الحرب إلى شرق السودان.

● العمل مع جميع دول الجوار من أجل الحد من تأثيرات الحرب في السودان على المجتمعات المحلية وامتداداتها المجتمعية في الدول المجاورة، مع ضمان عدم تغليب مصالح الجيران وتقديراتهم خارج أطر الحل الكمي، والتأكد من عدم تدفق الأسلحة من أو إلى أو عبر هذه الدول.

● تضمين تحديد الأسلحة في جدول أعمال المساعي الدولية لوقف الحرب في السودان، وتعزيز بناء الثقة المتبادل بين كل الأطراف.

● إشراف مجلس الأمن الدولي، بالتوازي مع جهود وقف الحرب في السودان، على مفاوضات تجمع كل دول المنطقة حول إصدار إعلان لعلاقات «حسن الجوار» في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، يمهد له بعدد من إجراءات بناء الثقة ومنع التدخلات السالبة. ثم العمل على إيجاد معاهدة إقليمية دولية ملزمة لوقف انتشار السالح تضمن أن يكون شرق السودان منطقة خالية من السلاح باعتبارها من آخر الملاذات الآمنة للنازحين والمتضررين من الحرب في السودان على أن توسّع هذه المعاهدة لتشمل بقية أنحاء السودان وتغطي منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

● تفعيل وتوسيع مهمام «مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح» والمركز الإقليمي التابع له في أفريقيا للقيام بدوره في تطويق انتشار السلاح في السودان، والشروع في ترتيبات عمليات التوعية بمسائل نزع السلاح، مع وقف انتشاره، وتحقيق الأهداف المحورية للمنظمة الأممية في صون السلام والأمن الدوليين.

إلى القوى السياسية السودانية

● العمل الجاد لتجنب اندلاع حرب أهلية شاملة في السودان والحد من تداعيات انتشار السلاح.

● بناء جبهة قوية للسلام، تضع إقليم شرق السودان في صدارة أولوياتها لمنع وصول الحرب إليه.

إلى المجتمع السوداني

● وضع وتنفيذ برامج توعية عامة عاجلة لإذكاء الوعي وتعميق فهم قضايا نزع السلاح بين الجمهور العام وبخاصة الشباب.

● بناء خطوط التواصل مع قادة المجتمعات المحلية وصياغة أدوات تدخل، حسب الحاجة في المنطقة المحددة، من أجل محاصرة ووقف النزاعات المحلية المحتملة.

من على الشرفة
طاهر المعتصم

استعادة الألق من الركام وآمال السلام في نيون

بينما كان مجموعة من القيادات السياسية والمدنية في مدينة (جنيف) السويسرية، في إطار حوار غير رسمي تحت عنوان (عملية نيون السويسرية)، باحثين عن وحدة السودان وسيادته الكاملة على أراضيه، وبناء دولة مدنية ديمقراطية، والتأمين على جيش وطني واحد موحد مهني بمنأى عن التأثيرات السياسية، وتبني عمليات شاملة للإعمار وإعادة الإعمار.

كل ذلك عبر عملية سلام شاملة وموحدة ومتزامنة تستهدف المسارات الإنسانية والعسكرية والأمنية والسياسية وغيرها، والعمل على قيام مائدة مستديرة، مع حث المجتمع الدولي والإقليمي على العمل على تقديم العون والمساعدات الإنسانية العاجلة، مع التوافق على إطلاق عمليات شاملة للعدالة والعدالة الانتقالية والإنصاف.

واضعين في مقدمة مقترحاتهم الاعتراف بأن الأزمة السودانية معقدة ولها جذور تاريخية عميقة لا يمكن علاجها بالحرب، وآثارها كارثية على الشعب السوداني، مؤكدين على وقف إطلاق النار الفوري والأعمال العدائية، ووقف الحرب والحفاظ على وحدة الدولة السودانية.

المقترح في تقديري يجمع ولا يفرق ويمكن البناء عليه، من منا لا يرغب في عصم دماء السودانيين، وعدم تفتيت البلد إلى مثلث عبدالرحيم حمدي وزير مالية نظام البشير السابق، وإلى أطماع خارجية ترغب في أن تظهر حكومة ثانية في مناطق سيطرة الدعم السريع – لطف الله بمن فيها- وذلك على قرار الصومال أو ليبيا.

مع نشر مقترح جنيف السويسرية، ضجت مواقع التواصل بمقاطع فيديو يتحدث فيها الدكتور عبدالحي يوسف السروري التابع لجماعة الإخوان المسلمين، يكيل فيها الزعم عن قائد الجيش السوداني الفريق عبدالفتاح البرهان ويصفه بأبشع الصفات ليس أقلها الخيانة لله ورسوله.

عدت للاستماع إلى محاضرته كاملة بعنوان (السودان مأساة مستمرة .. قراءة لفهم ما يجري) على موقع مركز مقاربات للتنمية السياسية، هالني توجيهه الاتهامات بمقدار مختلف للملكة العربية السعودية وللإمارات ولمصر ولتركيا ولإنجلترا، وكنت أظن وليس كل الظن إثم أن تفكير الإخوان المسلمين قد تجاوز العداء لكل الدول التي أشار إليها، علما أن بعضها فتحت أبوابها للسودانيين المهجرين قسرا أو فارين من نيران حرب 15 أبريل 2023.

منظور الرجل عن الحرب إن الله قد ساقها من أجل أن يعيد لنظام البشير الساقط في 2019 ألقه وقوته، مشيرا إلى ما أطلق عليه تجربة (الجهاد الأولى) بقصد الحرب ضد أبناء الوطن سابقا في جنوب السودان، التي انفصل جرائها ثلث الوطن، مضيفا أن الفضل فيما أطلق عليه انتصارات ليس للجيش فيها فضل بل الأمر يعود إلى شباب الإخوان تحت مسمى المقاومة الشعبية.

رغم صدور نفي منسوب للإسلاميين إن يكون عبدالحي يتبع لهم أو ضمن هياكلهم، لكن مقاطع الفيديو التي بثتها قناة العربية التي يؤكد فيها علي عثمان محمد طه نائب البشير، أن قناة طيبة ملكهم وأن أي أحد منهم يذهب لعبدالحي ليبث له، ومظاهرات الزحف الأخضر ضد الحكومة الانتقالية التي كان يشحذ الهمم لها قريبة عهد، دع عنك نهاية التسعينيات تأليب الصدور ضد معرض كتاب، كما أن بعض أفكاره استمعت لها في مساجلة بين اثنين من عضوية التنظيم عن عدم ثقتهم في المؤسسة العسكرية.

فرق كبير بين من يدعو للحياة ومن يدعو للموت، وبين من يبحث عن إيقاف سفك دماء السودانيين، وجيش مهني، وبين من يبحث عن الوصول إلى السلطة على جماجم الشباب، وعلى معاناة المحاصرين من الدعم السريع والأوبئة، وعلى معاناة ملايين النازحين وملايين اللاجئين في عدد من الدول التي هاجمها الرجل.

2 ديسمبر 2024

كيف يقرأها المراقبون..

فرص إنهاء حرب السودان بعد فوز الأمريكي دونالد ترامب؟

تقرير: عبدالناصر الحاج

حين بات وشيكاً الخروج الرسمي لـ«بايدن» - الرئيس الأمريكي عن حزب الديمقراطيين- من ردهات البيت الأبيض الأمريكي في يناير القادم، وبات في حكم المؤكد صعود دونالد ترامب- الجمهوري- إلى العرش الأمريكي من جديد، ارتفعت بالمقابل توقعات عدد من المراقبين السودانيين، بأن يكون عهد ترامب، حاسماً في إنهاء الحرب السودانية، خصوصاً بعدما تبين للكثيرين عدم نجاح بايدن في تحقيق اختراق ملموس لجدران الأزمة السودانية المستغلظ.

تقديرات خاطئة

الدكتور عبدالناصر سُلم حامد، كبير الباحثين ومدير برنامج شرق إفريقيا والسودان بمركز «فوكس» للدراسات في السويد، يرى أن فترة الرئيس الأمريكي جو بايدن، صاحبتها كثير من الأخطاء التقديرية في الفهم والتعاطي مع طبيعة الأزمة السودانية منذ قبل اندلاع الحرب. وقال سُلم لـ«أفق جديد»: بأن إدارة بايدن لم تمنح الأزمة السودانية الاهتمام اللازم، وظلت تراهن على حلول ليست حولها إجماع قاعدي كبير. وضرب مثلاً بحالة الانقسام المجتمعي الذي تمخض خلال فترة بما يُعرف بـ«الاتفاق الإطاري» قبيل اندلاع الحرب. وهو ذات الاتفاق الذي برأي سُلم، قاد إلى الحرب مباشرةً، بعدما ساهم في تخليق حالة انقسامات في القوى السياسية وكذلك المنظومة العسكرية، بسبب الموقف العام من إبعاد العسكريين من السلطة بموجب الاتفاق الإطاري. ويمضي سُلم في تفسيره لسياسة بايدن، بأنها ظلت تنادي باسترداد المسار المدني الديمقراطي دون أن تبذل أية جهود لتوحيد القوى المدنية أو معالجة الاختلافات داخل المؤسسة العسكرية، وبحسب سُلم فإن هذه التقديرات الخاطئة لإدارة بايدن هي ما جعل أمر إيقاف الحرب بعد ذلك،

o الدكتور عبدالناصر سُلم

يبدو وكأنه مستحيلاً بحسبان أن جذور الأزمة ما زالت باقية وشاخصة للعيان.

واقعية الجمهوريون

وعلى خلفية فوز ترامب عن الحزب الجمهوري برئاسة الولايات المتحدة، ومدى انعكاسات ذلك على طبيعة التعامل الأمريكي الجديد مع الأزمة

السودانية، يذهب سُلم في تأكيدات على أن الجمهوريون هم أكثر واقعية في سياساتهم، لأن يتخذون قرارات حاسمة وسريعة وينتظرون نتائج فورية. ويضيف بأن ترامب يطرح نفسه خلال هذه الولاية الجديدة، بأنه رجل سلام ويسعى لإنهاء الحروب في العالم، مشيراً إلى أن شخصية ترامب تؤهله لتنفيذ القرارات الأمريكية دون أدنى تباطؤ، ودون أدنى إكتراث لوجود آراء دولية أخرى مغايرة للتوجه الأمريكي.

وعلى ذات النسق، يقول الكاتب السوداني والمحلل السياسي المهتم بالشؤون الدولية، كمبال عبدالواحد، لـ»أفق جديد» : أن الجمهوريون في مجلس الشيوخ الأمريكي خلال الفترة الماضية من عمر الحرب، كانوا هم الذين يبادون دائماً لاستصدار عقوبات مباشرة ضد طرفي النزاع في السودان. مضيفاً بأن ذلك هو بمثابة مؤشر واضح على أن الإدارة الأمريكية الجديدة سوف تتضمن حزمة من القرارات المؤثرة التي تصب في إيقاف الحرب و من ثم إيجاد مخرج سياسي للسودان يحمل بصمة ترامب.

روسيا وإيران

ويتوقع عبدالناصر سُلم أن تمضي قواعد العمل الأمريكي في البيت الأبيض خلال ولاية الرئيس ترامب، إلى السرعة في اتخاذ قرارات حاسمة بشأن الحرب في السودان، خوفاً من التمدد الروسي والإيراني وتوغلهما في الشأن السوداني. ويضيف سُلم بأن ساحل البحر الأحمر يعتبر منطقة ذات بُعد أمني استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة، و هو الأمر الذي سوف يدفع ترامب لتجريب كل الوسائل الممكنة لإنهاء حرب السودان، قبل أن تتوغل روسيا عبر إعادة تنشيط اتفاقها السابق مع رئيس مجلس السيادة الانتقالي، عبدالفتاح البرهان، ومن قبله الرئيس السابق عمر البشير، الخاص بإنشاء قاعدة عسكرية لوجستية على ساحل البحر الأحمر. ووفقاً لسُلم فإن عودة العلاقات السودانية الإيرانية التي تمت خلال فترة الحرب، تجعل أيضاً إدارة ترامب أكثر انزعاجاً وقلقاً من إحتمالية استغلال إيران للظروف الأمنية في السودان بغية تمددها في منطقة القرن الأفريقي والتأثير المباشر على النشاط الإرهابي المهدد لحركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر.

وفي سياق آخر ذي صلة، يذهب المحلل السياسي، كمبال عبد الواحد، إلى ذات الاتجاه التي توقعه الدكتور سُلم، ويقول : إن الملف السوداني سوف يحظى باهتمام خاص من الجمهوريين المسيطرين بشكل كامل على الكونغرس لقطع الطريق أمام التحركات الروسية والإيرانية و الصينية في المنطقة، مشيراً إلى إمكانية نجاح أمريكي في إخماد الحرب في السودان عبر تحرك حقيقي بدأت ملامحه تتضح حتى قبل تولي ترامب الرئاسة بشكلٍ رسمي. مشيراً إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها المبعوث الأمريكي الخاص توم بيريللو لبورتسودان، لأجل تحقيق ولو انتصار جزئي لإدارة بايدن، فيما يتعلق بملف السودان حتى لا يصبح ذلك نقطة ضعف للديمقراطيين لا يمحوها الزمان، بحسب قول كمبال عبدالواحد.

عبدُ الحيِّ وتشقُّقُ البنيةِ الكيزانية

النور حمد

من يتابع ما يجري في الساحة السياسية والعسكرية هذه الأيام يدرك كيف أن انفلات الأمور واستشراء الفوضى قد بلغتا حدودهما القصوى. فالحرب التي أشعلها الكيزان، بوصفها السلاح السري وقنبلة الدمار الشامل الأخيرة، التي تحقق الثأر من الثورة والثوار وتعيد الكيزان، من جديد، لحكم البلاد بالقبضة الأمنية المحكمة، قد أفلت زمامها من أيديهم، تماما. فتحوَّلت إلى حربٍ شديدة التركيب، عديدة الأطراف، متضاربة الأهداف. حربٌ أخطبوطية الأذرع؛ تتمدد هنا وتنكمش هناك، وتختلط فيها قعقعة السلاح وسفك الدماء واقتلاع الناس من جذورهم والتدمير الجنوني للبنى العينية والبنى الأخلاقية، وهدم السلم الأهلي بخطاب الكراهية، وبالتراشق اللفظي، المُتَّسِم باللغو والفحش ونابئ القول وبذيئه. هذا الحالة من الاحتراب الشامل، وبكل الوسائل، هي ما يُشار إليها عادةً بـ «حرب الكل ضد الكل».

بدأ إشعال هذه الفتنة الشاملة في إفطارات شهر رمضان التي أقامها الكيزان قبيل الهجوم على مقرَّات الدعم السريع في الخرطوم. وقد برز حينها في تلك الخطب التي توعَّدت بوأد الاتفاق الإطاري عن طريق إشعال الحرب، كلٌّ من أنس عمر، والحاج آدم يوسف، والناجي عبد الله، وغيرهم. في الشهور الأولى من الحرب، جِيء بأنس عمر أسيرًا، وقد زالت عنه «النفخة» و«النترة» الزائفتين، فقام، أمام الكاميرا، بفضح كل المخطط الذي أعدَّه ونفَّذه المؤتمر الوطني. كما هرب الناجي عبد الله من الخرطوم وأخذ يتنقل من مكانٍ إلى مكان في قرى الجزيرة وفي ولاية القضارف، محرِّضًا على الاستنفار وانخراط المدنيين في الحرب، ثم ما لبث صوته أن خفت. وفعل مثله الناجي مصطفى، الذي لا يزال يرسل الأكاذيب والادعاءات الخيالية من منابر المساجد في مناطق سيطرة جيش البرهان. أما الحاج آدم يوسف، فقد صمت صمت القبور.

دفعتني إلى كتابة هذا المقال حالة التنازع التي أخذت في الازدياد بين قوى الكيزان المختلفة. وكان آخرها حديث الداعشي، المتطرف الدموي، المرتزق بالدين، عبد الحي يوسف، الذي هاجم البرهان هجومًا شديدًا. بل، هاجم تركيا التي آوته حين هرب من السودان عقب سقوط الرئيس عمر البشير. وقبل عبد الحي هاجم القيادي الكيزاني محمد السر مساعد الفريق البرهان، واصفًا إياه بالجبن وبأنه أفشل قائد للجيش. أما الانصرافي فقد ظل يتحدث وفقًا لقراءته لمجريات الأمور

المتقلبة. فأحيانا يصفه بـ «الكاهن» كناية على القدرة والمهارة وسعة الحيلة، وأحيانًا أخرى يلعن «سنسفيله»، كما يقولون. أما التجلي الآخر لهذه الحالة العامة من الهذيان الكيزاني، فإنك تجده في «مجادعات» طارق كجَّاب وعبد الرحمن عمسيب. ثم يغرد عمار السجاد ضد ما قاله عبد الحي لدرجة القول: إن ما تقوم به ندى القلعة وصويحباتها أنفع للسودان مما يقوم به عبد الحي.

الشاهد، أن البرهان يلعب بالكيزان، فيهاجمونه حين يصبح لَعِبُه بهم واضحًا جليًا. فهم يصبرون عليه حينًا، لأنهم يعرفون أنهم يحتاجونه في هذه المرحلة، كما يحتاجهم هو. غير أن كليهما يظل متربصًا بالآخر. بعبارةٍ أخرى، الكيزان لا ملاذ لهم غير البرهان، لكي ينجزوا هذه المرحلة الدقيقة الحرجة، لكنهم يُضمرون، القضاء عليه، حين يتمكنون من جديد. فهم يعرفون حق المعرفة شهوته العارمة للانفراد بالحكم. ومن جانبه يعرف الفريق البرهان نواياهم وأساليبهم، بحكم أنه منهم، وقد عمل في خدمتهم منذ أن كان ضابطًا صغيرًا. كل ما في الأمر، أن مرحلة انتفاع الفريق البرهان من وجودهم إلى جانبه لم تنقض بعد، وإن كانت قد قاربت نهايتها. لذلك، تجري بين الطرفين لعبة القط والفأر هذه، التي يدفع الشعب السوداني أثمانها الفادحة التي لا تنفك تتضاعف كل يوم.

البرهان الذي يخطط لكي يصبح حاكمًا بأمره في السودان قد ظل، منذ تنصيبه قائدًا للجيش ورئيسًا لمجلس السيادة، يأتي كل صبح جديدٍ بخطةٍ جديدة. من هذه الخطط خلق وتدريب المليشيا التي سُمِّيت «الأورطة الشرقية»، بقيادة الأمين داؤود. والأمين داؤود هذا شخص صنعه المؤتمر الوطني ليخدم به خططه في شرق السودان. جرى تدريب هذه المليشيا داخل الأراضي الإريترية، ثم أُرسلت إلى داخل الأراضي السودانية، مصحوبةً بتصريحات للرئيس الإريتري أسياس أفورقي موغلةٍ في البجاحة، قال فيها: إنه سيتدخل في حرب السودان مباشرة، إن هي وصلت إلى الولايات الشرقية. ولا ينبغي أن ننسى، في هذا السياق، انشقاق المؤتمر الوطني إلى رأسين؛ رأس في بورتسودان يمثله إبراهيم محمود، ذو الجذور الإريترية المُقَرَّب من الرئيس أسياس أفورقي، ورأس آخر في عطبرة يتزعمه مطلوب العدالة الجنائية الدولية، أحمد هارون.

يضاف إلى كل ما تقدم، فإن تجنيدًا جرى للاجئين الإثيوبيين من إثنية التقراي المعارضة لأديس أبابا، لكي يقاتلوا في صفوف الجيش السوداني في ولايتي كسلا والقضارف وسنار. هذه الخطة تسير نحو تقليص الاعتماد على كتائب الكيزان، مع فك قبضة الكيزان على مستوى قيادات الجيش رويدًا، رويدا. فالبرهان يسعى نحو إبرام اتفاق لوقف الحرب يبقيه مسيطرًا على الأمور، مع اصطحاب بعض القوى السياسية لتصبح مجرد «ديكور» مُكَمِّل. وذلك إلى جانب خلق قوةٍ عسكريةٍ جديدةٍ من عناصر أجنبية وشبه أجنبية داعمةٍ له. ويجري هذا وفقًا لخطةٍ تهدف إلى التخلص من القوى العسكرية الكيزانية التي قطع بها البرهان مرحلته الأولى، وتوشك الآن أن تستنفد غرضها.

قول عبد الحي يوسف أن البرهان أضعف من أن يتخلص من الإسلاميين لأنهم موجودون معه في مكتبه. ويمثل هذا تهديدًا مبطَّنًا باغتياله، إن هو سار في خط الابتعاد عن الإسلاميين، وتقليص هيمنتهم وإبعادهم. ويبدو من عموم حديث عبد الحي في هذا التوقيت أن السيل قد بلغ الزبا. ورسائل التهديد للفريق البرهان ليست جديدة. فقد سبق أن بثها الانصرافي مرات، وصمت عن بثها مراتٍ أخريات. كما أن رسائل التهديد هذه تمثَّلت في حوادث إرسال المسيَّرات إلى مواقع مختلفة في ولايتي نهر النيل والبحر الأحمر والقضارف. غير أن إطلاق المسيرات، الذي كان حكرًا لكتائب الكيزان الإرهابية، قد أصبح، فيما يبدو الآن، في يد قوات الدعم السريع، أيضًا. فلم يعد الحارسون للقاءات البرهان الجماهيرية ولمواقع الجيش يعرفون من أي جهةٍ تجيئهم المُسيرات. خلاصة القول، علينا أن نحكم ربط الأحزمة لأننا قد دخلنا الآن مجالاً جويًا مليئًا بالمطبات الهوائية الفظيعة.

عبدالعزيز حسن علي

قراءة في الجذور الفكرية للحركة الإسلامية السودانية والحصاد المر!! (2)

التاريخ الفكري للحركة الإسلامية من التطفل إلى التجريب الاعتباطي

ستعرضت الحلقة الأولى من هذه السلسلة، بعض الشهادات الموثقة لقادة الحركة الإسلامية السودانية في توصيف حصاد المشروع الإسلامي في تجربته العملية المتمثلة في دولة الإنقاذ. وخلصت الحلقة إلى ملاحظات جوهرية حول شهادات الإسلاميين على عهدهم (الحضاري) كان أهمها أن القاسم الأكبر بين هذه الشهادات هو الحديث عن الفساد المالي والأخلاقي والاعتراف به والعجز عن مقاومته بواسطة التنظيم الإسلامي. وهو أمر مثير للانتباه والدراسة لجماعة تدَّعي الطهر، والعفاف، والريادة وتزعم أن دستورها القرآن، وقدوتها الرسول الكريم محمد صلوات الله وسلامه عليه.

الكائن الطفيلي كما يعرفه علم الأحياء بأنه « كائن حي يعيش في أو على كائن حي أخر، ويأخذ منه الغذاء، وإن الطفيلي لا يمكنه أن يعيش بنفسه». هذا الوصف يصلح تماماً لوصف فكر الحركة الإسلامية، فالحركة الإسلامية السودانية طوال تاريخها لم تقدم مشروعاً فكرياً متكاملًا تنقل به المسلمين كما تدعي من الجمود الفكري إلى الإحياء والمعاصرة، وإنما ظلت الحركة دوماً تتطفل على بعض الأفكار والقيم والتجارب هنا وهنالك إما بتشويه استخدامها أو بتحويلها إلى شعارات فضفاضة ليس لها جذور أو نظرية متكاملة التناسق تتحقق بها الأصالة والريادة وتحترم بها عقل الإنسان وكرامته.

وللتدليل على تطفل الحركة الإسلامية (الفكري) لا نجد أفضل من الدكتور حسن الترابي نفسه، الذي أورد في كتابه «الحركة الإسلامية في السودان المنهج والكسب والتطور» أن الحركة «كانت عالة في زادها الفكري والتنظيمي على الخارج، وكانت تتناول غالباً أدبها من كتب الإخوان المسلمين في مصر أو كتابات المودودي». ويضيف الترابي «أخذت الحركة أيضًا شيئًا من منهج التنظيم والحركة من مصدر قد يبدو غريباً وهو الحركة الشيوعية التي كانت غالبة في الأوساط الطلابية وصاعدة في الوسط الحديث عامة».

رغم حصر الترابي لمصادر زادهم الفكري والتنظيمي في ثلاثة مصادر، وهي حركة الإخوان المسلمين المصرية، وأفكار أبو الأعلي المودودي والحركة الشيوعية السودانية، لكن الحقيقة أن الترابي تطفل واستنسخ أفكاراً لآخرين ونسبها لشخصه ولم يشر إلى ذلك مطلقاً، مثل اجتهادات الشهيد محمود محمد طه، والمفكر الجزائري مالك بن نبي، والمفكر الشيعي اللبناني محمد حسين فضل الل ، وأبو الحسن الماوردي، بالإضافة إلى ما أورده الأستاذ الحاج وراق في كتابه المميز «حركة الترابي»، الذي أثبت فيه «أن الترابي تطفل على مائدة الفكر الفلسفي الألماني فأخذ من ديفيد هيوم وهيغل».

والملاحظ لمساهمات الدكتور حسن الترابي المنشورة إنها تفتقد للأمانة العلمية لأنه لا يشير فيها لأحد ولا يحدد أي مراجع استند عليها، ولعل في هذا حيلة للتطفل على موائد الآخرين الفكرية دون محاسبة، وأيضاً للتضليل لاتباعه بأنه وصل لهذه الأفكار كفاحاً. ولعل هذا الأمر يثير التساؤل حول إذا كان يمكن اعتبار الدكتور الترابي في عداد المفكرين حقاً! أم إنه مجرد منظم سياسي لا تحده حدود علمية، أخلاقية أو وطنية، اعتمد التضليل، والتلفيق والمواقف المتناقضة في ميكافيلية مازجت بين الثورة والثروة ووضعت السلطة نصب عينيها وسارت إليها «لا تبالي بالرياح».

ولأن الأحزاب السياسية تنشأ لحاجة في المجتمع يحدد الترابي في نفس المرجع أعلاه أسباب نشوء الحركة الإسلامية السودانية بأن السبب في ذلك يعود إلى «تنكب القادة الوطنيون لشعائر الدين وشرائعه، وتورطوا في الفشل والفساد، وأخفقت أكثر النظم في توطيد الطمأنينة والاستقرار للمجتمع أو في تأمين حرمة الوطن والدفاع عن ديار الإسلام، وهكذا ازدحم العالم الإسلامي بصور الفساد والفجور في الأخلاق والاستبداد والاضطراب في السياسة والخيبة والتخلف في الاقتصاد ووجوه الاستعطاف والانكسار الدولي في وجه الصهيونية والإمبريالية». وبالطبع لن يجد القارئ وصفاً أفضل من هذا لحصاد تجربة الإسلاميين في الحكم.

يجد الباحث في فكر الحركة الإسلامية السودانية صعوبة حقيقة في الحصول على كتاب يوضح نظريتها في الحياة والحكم، وحتى البرامج الموجودة هي برامج سياسية انتخابية في شكل شعارات أكثر من أن تكون دراسات جادة توضح أسس التداول السلمي للسلطة، أو محاربة الفقر أو ترسيخ قيم العدالة الاجتماعية. يستثنى من هذا الحكم كتاب أوحد للدكتور الترابي بعنوان «السياسة والحكم - النظم السلطانية بين الأصول وسنن الواقع»، الذي يشير عنوانه ومحتواه إلى جانب واحد وهو السياسة والحكم.

ولعجز الحركة الإسلامية عن تقديم نظرية حقيقية من فقه الواقع تعتمد المواءمة بين التراث والحداثة اكتفت الحركة بالشعارات التي تبشر بقيادة العالم أجمع وأسلمته، فانتهت إلى التجريب الاعتباطي مجبره بوقائع الحكم والحياة لا الشعارات الموزونة التي تصلح للغناء والحشد وليس بناء الدول والحكم الرشيد، فاضطرت إلى القبول بنائب مسيحي للرئيس في دولة الإسلام، والقبول بالقروض الربوية وإعلاء فقه الضرورة.

يعرف الدكتور حسن الترابي الحركة الإسلامية السودانية بأنها «حركة تجديد إسلامي منهجها الإسلام وتلتزم بالشريعة الإسلامية»..

نواصل في الحلقة القادمة مناقشة مفهوم الشريعة الإسلامية في فكر وممارسة الحركة الإسلامية السودانية، وثم نسعى إلى الإجابة على السؤال المركزي: هل يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية في عصرنا الراهن؟

وائل محجوب

تسريب عبد الحي.. وكشف المستور

أثارت تصريحات د. عبد الحي يوسف المسربة عبر تسجيل فيديو لجلسة منتدى مقاربات للتنمية الشاملة مع من وصفهم «ببعض الإخوان في سوريا»، التي حملت هجوما على القائد العام للجيش عبد الفتاح البرهان بلغ حد نعته بأنه «لا دين ولا عهد له»، عاصفة كبيرة من ردود الأفعال، ودفعت البرهان للرد عليه في مخاطبات داخلية وسط ضباط وجنود الجيش.

بيد أن أخطر ما في إفادات د. عبد الحي، مرّ الناس عليه مروراً عابرا، وأوله أنه كان يتحدث عن قائد الجيش، وتفاصيل ما يجري في جبهة الحرب في محفل يضم أجانب من غير السودانيين من المنتمين لتيار الإسلام السياسي، وهو مسلك إذا جاء من غيره لتم دمغه فورا بتهم الخيانة العظمى والعمالة والتخابر مع جهات خارجية، والإساءة للقوات المسلحة وغيرها من التهم الجاهزة، التي يبرع في إطلاقها كتاب وأبناء الحركة الإسلامية ومن يسيرون في ركابهم، غير إن غالبهم حاولوا التماس الأعذار لشيخهم، والتخفيف من وقع وآثار حديثه، بل ذهب بعضهم إلى دعوة القائد العام للصبر واحتمال آراء العلماء، واستنكر آخرون رده باعتباره أعلى من الرد على كل الانتقادات التي توجه إليه..!

ما جرى على لسان د. عبد الحي من هجوم على البرهان ليس الأول من نوعه، فالهجوم عليه ظل يتكرر تبعا لظروف الوضع العسكري الميداني والسياسي من مجموعات مختلفة تنتمي للمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية، وقد اتهم باتهامات لا حصر لها في مراحل مختلفة منذ اندلاع الحرب، بيد أن أخطر ما في حديث د. عبد الحي هو المنبر الذي أطلق منه الهجوم وطبيعة المشاركين فيه، كما إنه جاء في ظل صراع سياسي مستعر خرج للعلن بين أقطاب المؤتمر الوطني نفسه، مثلما عبرت عن ذلك ملابسات قيام اجتماع هيئة شورى الحزب الأخير بعطبرة وتسمية أحمد هارون رئيسا للحزب، وما تلاها من بيانات ومواقف رافضة لذلك من قبل مجموعة المكتب القيادي التي يقودها المهندس إبراهيم محمود والقيادات المساندة له، وهو واقع يكذب الصورة التي حاول د. عبد الحي رسمها حول الحركة الإسلامية «وبالضرورة المؤتمر الوطني» خلال حديثه، التي اعتبر من خلالها أن الحرب قد أعادت لها ألقها وقوتها، في سياق تعداده للمكاسب التي حققتها الحرب للحركة الإسلامية، ومنها «إنها دخلت بكل ثقلها وشبابها في هذه المعركة، التي دفعت بروح جديدة في عملية الجهاد وسط الأجيال الحديثة، التي لم تعش تجربة الحرب الجهادية الأولى في جنوب السودان في تسعينيات القرن الماضي، من خلال تكويناتهم الحالية عبر المقاومة الشعبية «اسم الدلع كما قال للجهاد».

وما قاله عبد الحي هو عين ما ظلت تتحدث عنه أطياف من القوى المدنية المختلفة، التي رأت منذ اليوم الأول أن هذه الحرب هي من صناعة تيارات الحركة الإسلامية المتصارعة، التي تتبوأ المواقع القيادية على مستوى الجيش والدعم السريع، وتلك التي استعادت مواقعها في الخدمتين المدنية والعسكرية عقب انقلاب 25 أكتوبر 2021م، وأن رموز وقيادات المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية لهم القدح المعلى في إشعال واستمرار هذه الحرب، التي تهدف إلى تصفية مسار الثورة السودانية بالكامل، واسترداد الحكم لمن تكون له الغلبة العسكرية.

ما قاله عبد الحي يوسف هو أحاديث الغرف المغلقة التي تدور بين الإسلاميين ولا تنشر للعامة، وهذا هو مصدر الانزعاج الحقيقي من قبلهم لنشرها، فهي قد كشفت منظور طيف منهم للحرب كرافعة الهدف منها إعادة سلطتهم الكاملة على البلاد، وما صراعهم الداخلي إلا ملمحا عابرا عما يعتمل بينهم من مطامح ومطامع سلطوية، يرون اقتراب تحقيقها، والاستعداد لمرحلة ما بعد زوال الدعم السريع، ويستعدون لمواجهة العقبات التي قد تعترض طريقهم، وعلى رأسها مطامع البرهان في الحكم، وإمكانية عقده لصفقات تنتهي بالمواجهة معهم.

أعلى 10 دول أفريقية من حيث عدد المهاجرين

1. **السودان**
السبب: الصراع المستمر بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع

2. **أوغندا**
السبب: الفرص الاقتصادية المحدودة رغم استضافة عدد كبير من اللاجئين

3. **زيمبابوي**
السبب: التحديات الاقتصادية المستمرة.

4. **نيجيريا**
السبب: البحث عن فرص أفضل في الخارج

5. **مالي**
السبب: عدم الاستقرار المستمر والصعوبات الاقتصادية

6. **المغرب**
السبب: البحث عن فرص أفضل في أوروبا ووجهات أخرى

7. **تنزانيا**
السبب: البحث عن فرص اقتصادية أفضل خارج البلاد

8. **موزمبيق**
السبب: الصعوبات الاقتصادية وانعدام الأمن في أجزاء من البلاد

9. **الجزائر**
السبب: البحث عن فرص أفضل في أوروبا، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية

10. **بوركينا فاسو**
السبب: انعدام الأمن والآفاق الاقتصادية المحدودة

السرالسيد

نساء المسرح السوداني الجميلات

أعني بنساء المسرح السوداني أولئك النسوة اللاتي أوطانهن النصوص المسرحية، يتخلّقن فيها في معاناة وكبد وأحلام عريضة، ثم يصرخن ويخرجن إلى الحياة الفسيحة، يجهرن ويهمسن، يركضن ويرقصن بأجساد مضيئة، ليُعلِنّ عن هوياتهن المتعددة، أمهات وأخوات، زوجات وأرامل، وحيدات ومناضلات، لبعضهن أسماء، وبعضهن بلا أسماء.

من أولئك النسوة اللاتي تخلّقن في أرحام النصوص، وتقلّبن فيها بين كبد وكبد، نذكر سهير خليل، عضوة الاتحاد النسائي السوداني، وخطيبة عاصم، والابنة الوحيدة لأب ينتمي للطبقة الوسطى، ومدمن خمر بجدارة. ولأم استعراضية هي سكينة، التي اتخذت من الحكي حتى وإن كان كذوبا أسلوبا لمقاومة الفراغ والإهمال. سهير التي تعايشيت بصبر ومحبة مع هذا الوضع القاسي ستصبح ضحية لهذا الوضع فتخسر خطيبها عند أول لقاء لأسرته مع أبيها وأمها. كان هذا في مسرحية (خطوبة سهير)، التي كتبها حمدنا الله عبدالقادر وأخرجها مكي سنادة، وقدمت على خشبة المسرح القومي.

أما ميمونة العاشقة للرسم التي لا نعرف اسم والدها وإنْ كنا نعرف زوجها المناضل محمود الذي وقف ضد فساد من يرون أنهم سادة القرية ليختفي بعدها في ظروف غامضة، وتبدأ ميمونة التي أكملت رسم لوحة لصبية بمعاونة الفنان التشكيلي عبدالهادي في البحث عن زوجها مقلقة مضاجع سادة القرية وكبرائها فيتهمونها بالجنون والهذيان في محاولة لعزلها عن الناس رغبة في إسكات الجهر بالاحتجاج، ولكن هيهات "فصبية اللوحة" التي رسمتها ميمونة خرجت من اللوحة، في مشهد فانتازي بامتياز وواصلت ما كانت تقوم به ميمونة، لتضج القرية بالاحتجاج، وتتشقق الأرض بالوعي. كان هذا في مسرحية (حكاية تحت الشمس السخنة)، التي كتبها صلاح حسن أحمد وأخرجها حسبو محمد عبدالله، وقدمت على خشبة المسرح القومي.

أما تلك المرأة (القاهْرة)، كما وصفها من وجدها مع فضيل العربي، ذلك الوافد الموسمي للقرية التي تحمل الرقم "2" إذ لا اسم لها. يتعلق الموضوع هنا (بالجسد والجسد المنتفض تحديدا في قرية هجرها رجالها إلى المدن ويتحكم فيها سالم حمدوك، الذي يمتلك السلطة والثروة ويسوق الناس بالسوط، ولا يجد حرجا في كره النساء وجلدهن بالسوط. المرأة حاملة الرقم 2 التي لا اسم لها هي من تواجه سالم حمدوك، عندما يقرر جلدها.

المرأة 2: أعلمُ، وقفت أجيال من النساء أمامك في صراع حيازة طويل، حول الرجال. تأتيك ضرة وأخرى، زوجة وحماة، امرأة طامحة لزوجها وأخرى طامعة فيه. قد كان السوط مثل حد الساقية قد يزدرد أرضها الهدام، لكن الحد في الذاكرة أو سندات الملكية. كانت الشياطين تختلس أجسادنا أحيانا فيردنا السوط كالحد الفاصل.

إلى أن تقول: بدأ زمن الاذلال العام، تعالوا وقّعوا بالسوط إهانتكم على جسدي وانتظروا إهانتي أنا ايضا. سأعوي طويلا حتى يخال لكم إن رئاتكم هي التي تشق من العواء. حتى يكون العواء نظاما في الكون، عواء مفرط مقابل كل جرح في جسدى. لن تأسن جراحي كالبرك، جراحي نهر ضفتاه من العواء. كان هذا في مسرحية الجرح والغرنوق التي كتبها د.عبدالله علي ابراهيم.

هذه نماذج من نساء المسرح السوداني الجميلات، يكابدن القهر ويثرن عليه. يبتكرن الاحتجاج، ويصنعن الحب، بعضهن تم سجنه وبعضهن تم نفيه من الحي أو القرية وبعضهن تمت تصفيته جسديا كالسيدة (تاجوج)، والآنسة (يرول).

في سانحة أخرى سأكشف عن هذه المصائر المرعبة.

«طحلب أزرق».. من فساد السلطة المدجج إلى تخوم رماد الحرب

قبل اندلاع الحرب حازت الرواية عن دورة **2023** على جائزة الطيب صالح للإبداع الكتابي

دفع الله حسين

صدرت حديثا عن دار الموسوعة الصغيرة في جنوب السودان رواية «طحلب أزرق» للكاتب السوداني منصور الصويم، ووجدت احتفاءا خاصا في الأوساط الأبداعية والثقافية في السودان، كونها صدرت في زمن الحرب وتوقف عمليات الانتاج الابداعي ونهب مصادر المعرفة وحرق المكتبات ودور الثقافة في السودان وتشتت الكتاب والمبدعون بين النزوح واللاجئ داخل السودان وفي دول الجوار.

بلاط الدسائس والمؤامرة

حازت «طحلب أزرق» على جائزة الطيب صالح للإبداع الكتابي عن دورة 2023، قبل اندلاع الحرب بوقت قصير، وهي رواية ترصد التقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان، منذ الاستقلال وتطورات الحكم العسكري الاستبدادي وحتى فترة حكم الاسلاميين بزعامة المخلوع عمر البشير، وتكشف، عبر تقنية المزج بين الشخصيات، عن الفساد والتخريب الذي لحق بالبلاد خلال أربعة عقود من عمر الدولة السودانية الحديثة.

«يركز العمل على مؤامرات ودسائس البلاط، ومنطقها غير المعقول». يقول الكاتب مأمون الجاك، واصفا الرواية ومن ثم يضيف: «يعود منصور الصويم في روايته حديثة الصدور (طحلب أزرق)، إلى سؤال تهجس به معظم أعماله، منذ (تخوم الرماد)، وحتى (أشباح فرنساوي) و(اخر السلاطين)، وهو سؤال السلطة وتقلباتها وجنونها، وإن كان أبطال الأعمال المبكرة له ذوو درجات دنيا في مراتب السلطة: ضباط طامحين ومغامرين انتهى بهم الأمر إلى العزلة الجبرية، يتذكرون -ليخففوا عن أنفسهم وطأة العزلة- مجدا ضئيلا وافلا، واخرين والغين في

الدماء والفساد، يقضون أيامهم في التبطل و»معاقرة الخمر والنساء». أما في هذه الرواية فأبطالها بلغوا أقصى درجات التسلط مرتبة وخبلا: طاغية مسخ، حملته الصدفة إلى كرسي الحكم، ومستشار الطاغية واخرون تتفاوت درجة قربهم من مركز السلطة». ويتابع الجاك: «المدى الزمني للسرد مديد وطويل، والأخذ من التاريخ القريب وحوادثه وإسباغ الخيال عليها مطرد في أجزاء الرواية. كل ذلك يسوقه منصور الصويم سوقا حسنا محكما بلا ضعفٍ أو إملال».

عين مجيدة كاشفة

تسعى «طحلب أزرق» إلى تفكيك بنية الاستبداد المدجج بالقوة العسكرية المحضة والسيطرة على موارد البلاد ونهبها، والتوثيق، في قوالب فنية وروائية متعددة ماتعة، لحقبة تاريخية كاملة ولمصير شخصيات عسكرية ومدينة ونسوية، أبرزتها الرواية كشخصيات رئيسة أو مهمشة ذات دور عميق ومؤثر.

يقول الكاتب عبدالرحيم حمد النيل، أن الصويم قرأ بلغته الذكية المختلفة؛ وعبر سردية بدأ ينسج خطوطها منذ كتاباته المبكّرة؛ تاريخ السودان الحديث، متتبعاً سيرة الجنرال (نميري\ البشير) التي تتداخل مع حكاية الشيخ ماجد النوراني، ملخصاً المسيرة المعقدة والمرهقة لحقب مختلفة، دمجها منصور في حقبة واحدة عبر بناء محكم لشخصيات تنبض بالحياة وفضاء روائي يضج بالحكايات والمفاجآت.

ويصف حمد النيل «طحلب أزرق» أنها رواية ماتعة، ومُرة، جذابة وصادمة، تشتعل فيها حقول الدلالة، وتتربص بقارئها علوم الإشارات اللامعة؛ حيث لا نجاة من السخرية والمفاجآت الساحقة، والتوغُّل في درس الحياة الفريد الذي يكتبه منصور الصويم بصوت الراوي العليم على طول الرواية التي تقع في "448" صفحة من المتعة الخالصة، لن يجد القارئ بداً وهو يمسك بدفتي الكتاب غير التورط في المصائر المعقدة لشخوص الرواية التي تتشابك مع ماضٍ وحاضرٍ متشابه ومختلف في آنٍ، لتنتج الرواية قراءتها الخاصة للتاريخ السوداني، وتفتح نافذة على المستقبل السوداني المتعدد الاحتمالات.

ويضيف حمد النيل: «في (طحلب أزرق) يضعنا منصور أمام كشافات رائي هائل، يكتب تاريخاً سياسياً واجتماعياً للسودان بطريقة مغايرة، يسلّط عين الكتابة المجيدة إلى مكمن الضعف في سردية التشابه المهلكة؛ ليقول لنا كل ما لم يحدث ولكنه قد حدث هنا».

وصدرت لمنصور الصويم، الحائز على جائزتي الطيب صالح للإبداع الروائي 2005، عن روايته ذاكرة شرير والطيب صالح للابداع الكتابي 2012 عن ترجمة روايته (تخوم الرماد) للمترجم ناصر السيد النور، صدرت له خمس روايات، «تخوم الرماد 2001، ذاكرة شرير 2006، أشباح فرنساوي 2014، آخر السلاطين 2014» وعربة الأموات 2016.

فدوى تناهض الخراب على طريقتها

في محفل إكسبو الشارقة التأم أكثر من **2520** ناشراً وعارضاً من عشرات الدول العربية والأجنبية

الشارقة - نهلة مجذوب

حفزاً لقطاعات الإبداع والمعرفة نحو محطات جديدة، وإيماناً بأهمية البنيان المعرفي، بوصفه ركيزة التنمية الشاملة والمستدامة اختتمت في نوفمبر الماضي فاعليات الشارقة الدولي للكتاب، الذي شهده أكثر من مليون زائر من أكثر من 200 جنسية من مختلف أنحاء العالم.

واستضاف المعرض الأهم في المنطقة أكثر من 2520 ناشراً وعارضاً من 112 دولة عربية وأجنبية، في مركز إكسبو الشارقة.

وخلال دورتها الـ43 شهدت الفاعلية توقيع 400 مؤلف على كتبهم الجديدة، من بينهم نخبة من كبار الأدباء والفنانين العرب والأجانب.

وإبان توقيعها على الطبعة الثانية من كتابها «تاريخ السودان المعاصر: 1954 - 1969م»، ضمن الفاعلية أكدت مديرة جامعة الخرطوم السابقة، بروفيسور فدوى عبدالرحمن علي طه، أنّ الحرب ألقت بتبعاتها على المشاركة السودانية في المحفل، مثلما أثّرت على إرث السودانيين الفكري، وتبعاتها بصورة أخصّ على المؤرخين.

ونوّهت فدوى خلال حديثها لـ«أفق جديد» التي التقتها بجناح دار مدارات للنشر إلى أنّ مؤلّفها اعتمد على مجموعة ضخمة من الوثائق، واحتوى على أكثر من 800 صفحة، ضمن 13 فصل غطّت كل جوانب الفترة المشار إليها بتفصيل كبير.

يذكر أنّ الفئات العمرية للزوار الشارقة كانت النسبة الأكبر منها تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عامًا، ما يمثل 32.18% من مجمل الزوار، فيما تلتهم الفئة العمرية بين 25 و34 عامًا بنسبة 31.67%، ثم الشباب من 18 إلى 24 عامًا بنسبة 13.7%.

وفي معرض ردها على سؤال «أفق جديد» حول كيفية المحافظة على تاريخنا السوداني المعاصر في ظل النكبة التي حاقت بإرث البلاد الثقافي، قالت فدوى: «هذا سؤال يصعب جداً تبسيط الإجابة عليه».

وتسترسل: «من غير المعروف كيف سيكتب تاريخ السودان اللاحق؟»، مشيرةً إلى أنّها لا زالت لا تدري شيئاً عما جرى لدار الوثائق في الخرطوم وما حلّ بمنشآت تراثية وثقافية أخرى، معربة عن أملها في صدقية بعض الأنباء التي ترد بين ثنايا غبار المعارك، وتقول إنّه لم يحدث ضرر كبير، في بعض المقار مثل مكتبة جامعة الخرطوم، بيد أنّها تعود لتؤكد أنّ «الخراب كبير، وما بيتصلح»، مشيرة إلى ما خلفته الحرب من دمار وحرق ونهب وخراب لبعض الدور من بينها دار مدارات بشارع الجمهورية، ومكتبة محمد عمر بشير بجامعة أم درمان الأهلية، التي تحتوي على وثائق ضخمة، كما تقول.

وعن الكتاب أوضحت فدوى إنّه يتناول الفترة حتى انقلاب مايو، وهي فترة لم تغطى بعمق، وقد نفذت الطبعة الأولى من الإصدارة في حينها، وقد خرجت من دار مدارك، فيما جاءت الطبعة الثانية من دار مدارات لصاحبته سناء أبوقصيصة.

بشار إلى أنّ الشارقة للكتاب استقبل 135 ألف طالب وطالبة، مما يعكس الاهتمام المتزايد بنشر ثقافة القراءة بين الأجيال الصاعدة.

وبلغت نسبة الرجال من زوار المعرض 53.66%، بينما شكّلت النساء 46.36% من إجمالي الزوار. وخلال أيام المعرض، تم إطلاق أكثر من 1000 كتاب جديد.

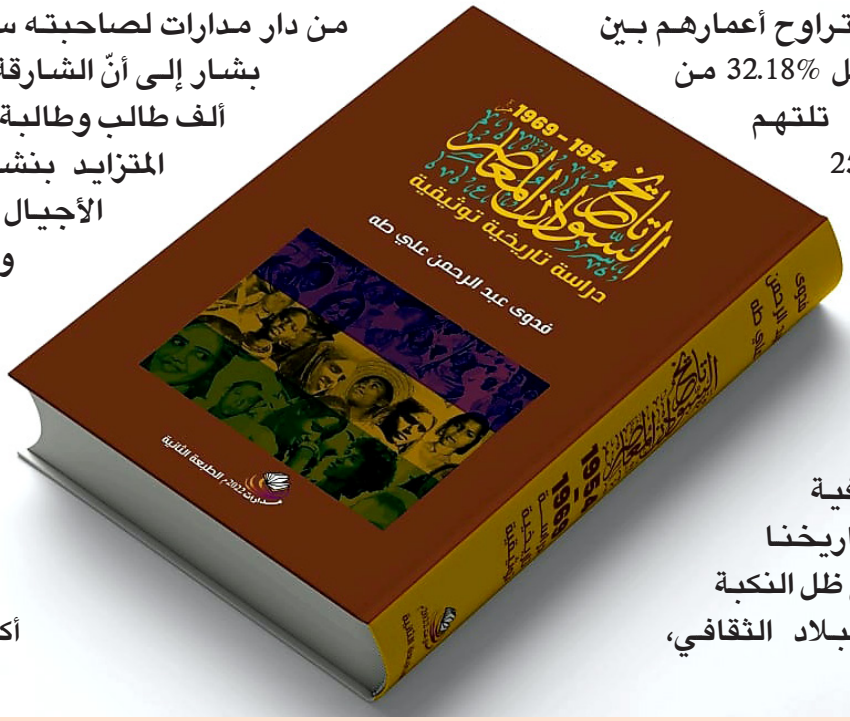

إليـه..

نضال عباس

تعـب العمـر

أ ردنا الحياة.. ولم يستجب القدر
لم تمنحنا الأقدار وقتًا كافيًا لإتمام رحلتنا في الحياة كما نشتهي
التقينا مع أقدارنا في الطرق التي سلكناها لنتحاشاها
رتب لنا القدر موعدا.. في آخر معاقل الحزن خارج نطاق التوقعات
اختلطت أقدار البلاد المنهكة التي تسير على عصا..
قدر البلاد التي أبكتنا فرحًا لحظة السقوط.. أن تتوالى الخيبات.. حين وثق القدر جرائمه
وأهدتنا الحياة أقدارًا أخرى..
في مشهد آلام لا تندمل
تمسك بينا النيران من كل جانب
وتحيطنا النكبات
نجلس على مقعد الوقت المهدر
لا ننتظر شيئًا
الحياة تزداد قصرًا..
بعثرت في الوجوه حزنًا خاصًا
الزمان مفعم بالهم
عناوين الصحف البارزة صباحًا
المواطنون يصطفون بحثًا عن قطعة خبر...
الموت.. الرهق.. الإحباط
أبعاد الأمكنة
طفرت الدموع تنعي دماء الشهداء
كم غنينا للثورة.. للعطر.. للأمنيات
النيل يائس.. في معادلة الزمن الرديء..
وحدنا من يحس بفيض الأسى
هل يضيء لنا القدر نفق الترقب بأمل
فنخلع أبواب البؤس
ويتوقف الهم عن الدوران
هل بوسعنا أن نتفادى
فالأيام لا تنسى..
والحياة لا ترحم
والبلاد صارت رهينة للمصادفة والأقدار
أوقفوا
انسياب الوجع
أطلقوا عنان الهتاف
اغتنموا اللحظة الهاربة
الوطن هش.. والآهات متصاعدة نحو السماء
المدى سحابة سوداء..
لا ضوء في الأفق...
لا قطرة تبل جفاف الشفاه

#هاش_تاق

قدر أراد يا وطني
وهل مع الأقدار.. يجدي الاعتذار

قرطاج المسرحية..

أيام أمل للناجين من الحرب

رغم الظروف الصعبة والحرب التي تعيشها السودان، إلا أن هناك مجموعة من الشباب المسرحيين بحثوا عن أمل لعرض أحلامهم والتغلب على الصعوبات. فقد قرر أبطال وصناع مسرحية «آيس دريم» التواجد في مهرجان «أيام قرطاج المسرحية» في دورته الـ25 لتقديم عرضهم لجمهور مختلف من الوطن العربي والعالم.

المعاناة لا تكمن في المشاركة بفعاليات المهرجان، بل في الطريقة التي وصل بها هؤلاء الحالمون إلى هناك. إذ سلط المخرج السوداني والمصور الطيب صديق الضوء على التضحيات التي قدمها هؤلاء السودانيون لكي يشاركوا في المهرجان. وأوضح أن أحدهم اضطر إلى بيع سيارته من أجل التواجد، ولا يزال يواجه ديونًا لتغطية تكاليف المشاركة.

كما واجه بعض الأبطال صعوبات كبيرة في السفر من السودان إلى تونس، حيث استغرق البعض خمسة أيام في التنقل بين المراكب والعربات.

المسرحية تُعد عرضًا فنيًا مميزًا، يقدمه عبدالرحمن الشبلي، محمد أحمد الشاعر، آدم منقا، نمارق عبد الله، هدى مأمون، ومكرم المانسي، مع الهادي الشواف مديرًا للإنتاج. وتهدف المسرحية إلى تسليط الضوء على قصص إنسانية تعكس صمود السودانيين وإبداعهم في مواجهة التحديات، وهي تحفة فنية تجسد الروح الثقافية للسودان.

ترحال

ما فعله هؤلاء السودانيون يشبه ما حدث في الدورة الماضية من «أيام قرطاج المسرحية»، حيث اضطر المخرج السوري ماهر صليبي الذي ترك مدينته بسبب الحرب، والذي شارك بعرض «ترحال»، إلى اقتراض ثمن تذكرة الطيران كي يتمكن من الحضور هو وفريق العمل. ونقلت عنه «صدى البلد»: «أعمل في التلفزيون وهو مصدر دخلي. قبل أن أهاجر مرتين: الأولى إلى الإمارات، والثانية إلى كندا. لكن حب المسرح، رغم كل هذه الظروف، سيبقى في قلبي إلى الأبد».

«ترحال» تدور قصته حول حبيبين يضطران للانفصال، ليس بسبب خيانة أو تدخلات الأهل، بل بسبب اضطراري آخر، وهو الهجرة من سوريا بحثًا عن مكان آمن بعيدًا عن ويلات الحرب.

«مصير مجهول»

يفوز بـ«الخلال الذهبي» في تونس رغم الحرب

وسيلة حسين

إضافة للنجاحات المطردة للسينما السودانية، خلال السنوات الماضية، وفوزها بالعديد من الجوائز في منصات عالمية وإقليمة، تُوّج الفيلم السوداني «مصير مجهول» للمخرج عمر طارق، رغم الحرب المندلعة في البلاد، بجائزة «الخلال الذهبي» في مهرجان «مدنين» السينمائي الدولي للأفلام الوثائقية والروائية القصيرة، بمدينة جربة بتونس في دورته العاشرة 2024.

يروي الفيلم، وهو وثائقي قصير، قصص بعض الناجين من حرب السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع، ويسلط الضوء على التأثير المرعب الذي أحدثته الحرب على النازحين المدنيين العزل والأبرياء، وتأثيراتها المريعة على الأطفال وطرق التعامل مع الصدمات التي تعرضوا لها.

يسرد الفيلم طوال 18 دقيقة من مدة عرضه قصصا مؤلمة وملهمة، في آن معا، لشخصيات واقعية تعرضوا لصدمات عنيفة وفقدان مرير لحيواتهم الوديعة السابقة وممتلكاتهم المدخرة، ومع ذلك أظهروا شجاعة مذهلة، وأنهم يريدون بداية جديدة دائما ولم تتوقف حياتهم عند نقطتي الحرب والنزوح.

ويعكس الفيلم، كذلك، الدور الشجاع للعاملات والعاملين في غرفة الطوارئ وعمليات إيواء النازحين في مدينة القضارف، شرقي السودان، وتوفير معينات الحياة لهم، رغم التحديات الصعبة.

وحل «مصير مجهول» أولا ضمن جوائز المهرجان في دورته العاشرة 2024، متفوقا على فيلم «سطل» للمخرج اليمني عادل الهايمي الذي حاز على جائزة الخلال الفضي وفيلم «اللمبارة» للمخرج التونسي وسيم الإنقليز، الذي فاز ببرونزية المهرجان.

يأمل المخرج عمر طارق أن يساعد الفيلم على زيادة الوعي ويدر التعاطف مع أولئك الذين عانوا من صدمات الحرب والنزوح وأن يجلب صوت الناجين إلى العالم.

المخرج عمر طارق

يقول في حديث مع «أفق جديد»: «يأتي فوز الفيلم في وقت حرج ولحظة فارقة يمر بها السودان، إذ تعاني البلاد من آثار الحرب والصراع الدموي المستمر ويوثق لشجاعة المدنيين السودانيين النادرة في مواجهة المعاناة والتحديات الصعبة وأهوال النزاع».

ويرى طارق أن فوز الفيلم يمثل شهادة على قوة السينما كوسيلة للتعبير عن الألم والأمل، ويعكس أيضا التحديات التي واجهتها صناعة السينما في السودان، بما في ذلك نقص الموارد والفرص. «رغم كل الصعوبات، استطاع فريق العمل نقل صوت الناجين إلى العالم». يقول لنا ومن ثم يضيف: «هذا الفوز ليس مجرد إنجاز فني، بل هو دعوة للتضامن مع الشعب السوداني ولإعادة تسليط الضوء على أهمية الفن كأداة للتغيير الاجتماعي».

ويأمل أن الفيلم يشجع المزيد من المشاريع السينمائية التي تعبر عن تجارب الناس وتساعد في بناء مستقبل أفضل.

وأعلن عن اختيار فيلم «مصير مجهول» للمشاركة في مهرجان «مينا» بهولندا ومهرجان الفيلم المصري الأمريكي للسينما والفنون بنيويورك 2024.

ثروت همّت

ذاكرة على ورق (2)

«لمتين يلازمك في هواك مُر الشجن»

ذات الأغنية ترتدي وشاح الأثير لتهبط على أذني وتتكئ على جدار الماضي، طارقة أبواب خِلتُها انكفاءت على النسيان. لكن الجرح كان أقوى من الذاكرة. والنسيان ما كان إلا سراباً نخبت على شرفه كأسي الظامئ للانعتاق من ذاكرة أرهقت مضجع العمر، فانبجس الموت مصفراً ما بين الخلايا، مقيتاً، داعياً لتقيؤ الحياة. شهق الماضي على زفير مصباح أخير، خلته سيضيء ما تبقى من العمر، لكنه انطفأ لافظاً آخر نفس مع أول قاسم مشترك بيني وبين ذكريات طفحت على أنسجة الدماغ بمجرد الاستماع إلى لحن رقص القلب يوماً على إيقاعه النزيف.

***

ذات مساء عذب. تدثرنا فيه بالحب أهديتني ذات اللحن، أخبرتني عن شغفك بالاستماع للراحل عثمان حسين، كما وأخبرتني أن اللحن هو المفضل لديك، يومها لملمت ما تبقى من حطام القلب، زحفت روحي في كل اتجاهات الحقيقة الغائبة بأمر الصمت وعهود النسيان التي عاهدت نُدبي القديمة عليها في عجلة من جراحات خلتها الأخيرة كإشباع وهمي بأمل تثاءب داخل حلم، ألقيته أنت على كسر الواقع، فدميت أقدامي بشظاياه المتناثرة، يااااه. شكراً حزيناً لخطوة كانت بحجم شمسٍ صرعت ظلال قمر سجى في سمائه العمر.

«لكنني كم أنا حقاً بكيت أسى فكلُ فجرٍ له في القلب إيلامُ

وكل بدرٍ فظيع في نقاوته وكل شمسٍ بها مُر وإرغامُ

فالحب في لسعة الحرّيف نفَّخني سكراً فهبت من التخدير أنسامُ

ألا لينشقَّ حيزومي برمته! وليرمني في نيوب البحر أعدامُ «

(أرثور رامبو)

***

(الأغنية مُرهِقة، إيقاع متناثر في بادئ اللحن.. موسيقى مترددة، ثم لهج ينزف. يزف الذاكرة!! ذكريات حزينة تبدأ في الصعود للروح، ببطء عروس لعثم المجهول خطوتها.. فجأة يتحول الإيقاع لآخر بهيج. مفسحاً المجال للذكريات السعيدة، فتبتسم الروح.. ليتراقص الأمل شعاعاً من التفاؤل.. تندمج الذكريات السعيدة بالأخرى الحزينة فيتولد الشجن بشكله السامي.. لذا لم يكن هناك مناص من تسمية الأغنية بشجن).

كان هو تعقيبي وقتها، تعقيب ساذج. لم أكن أدرك أنه سيناريو سيكتب علي الانصهار والتوحد في تفاصيله. سيناريو بائِس سيأخذ من عمري عمراً إضافياً لا تعافي منه، الصدفة. الكلمة التي حذفتها قديماً من قاموسي الداخلي وأيدلوجيتي.. تثأر مني ومن إنكاري لها. تتلذذ بوضع المفارقات المؤلمة في طريقي!!.. لكني أصر على أن الحياة خالية من الصدف، والصدفة ما هي إلا تواطؤ قدري معين، وعلى ذات نسج النول، لم يكن لقاؤنا حينها مجرد صدفة، كان ترتيباً قدرياً قُدر له أن يكون.. كما كان فراقنا ترتيب آخر.. ترتيب فقدت لإثره دفة توازني مع ذاتي، فانكفأت روحي في داخلي كصدفة كلسها الألم فتراكم الحزن والشجن وصدأ الإحساس.

« ما حيلةُ العبدِ والأقدارُ جاريةُ عليه في كل حالٍ أيها الرائي؟

ألقَاهُ في اليم مكتوفاً وقال لهُ: إياك أياك أن تبتل بالماءِ»!

(الحلاج)

الاستثنائي

وسط الظروف بالغة القسوة

نجح المنتخب الوطني في الوصول إلى المغرب

2024

في خضم الفوضى والأزمات المروعة

أفق جديد - وكالات

بينما يعيش السودان أهوال حرب مدمرة، حيث أصبحت ملاعب كرة القدم مقابر لآلاف الضحايا، إلا أنّ كرة القدم ما زالت تلعب دورًا مؤثراً في بثّ لمسة من الإنسانية وسط الخراب. على الرغم من معاناة الشعب السوداني من أزمات مروعة، نجحت كرة القدم في أن تكون متنفسًا للأمل ومصدرًا للإلهام، مع تحقيق المنتخب الوطني إنجازات استثنائية في ظروف بالغة القسوة.

الحرب في السودان ليست مجرد نزاع بسيط؛ إنها كارثة إنسانية بكل المقاييس. قُتل نحو 150 ألف شخص، وشُرّد أكثر من 14 مليونًا، بينما تحولت ملاعب كرة القدم في العاصمة الخرطوم إلى مقابر. لكن، في خضم هذه الفوضى، نجح منتخب السودان في تحقيق إنجاز تاريخي بالتأهل إلى نهائيات كأس الأمم الأفريقية 2024 في المغرب.

مدرب المنتخب، الغاني جيمس كواسي أبياه، الذي تولى المهمة قبل عام، نجح في توحيد فريقه وتجاوز التحديات الهائلة. يلعب السودان مبارياته على أرض دول أفريقية مجاورة بسبب خطورة الوضع في الداخل. ورغم الظروف، يُظهر اللاعبون قوة مذهلة في السعي لتحقيق إنجازات تسعد شعبهم المكلوم. ويقول أبياه: «في كثير من الأحيان، تصلنا أنباء عن فقد أحد اللاعبين فردًا من عائلته. ومع ذلك، نستمر باللعب لأننا نعلم أن كرة القدم تمنح شعبنا شيئًا يتمسك به».

وليست هذه هي المرة الأولى التي تتحدى فيها كرة القدم أهوال الحروب. ففي الحرب العالمية الأولى، شهد العالم الهدنة الشهيرة عام 1914، حيث تبادل الجنود الألمان والبريطانيون التحية ولعبوا كرة القدم في يوم عيد الميلاد. كانت تلك اللحظة درسًا في كيفية تقديم الرياضة جانبًا من الإنسانية حتى في أحلك الظروف.

ومع ذلك، لم تكن كرة القدم دائمًا بعيدة عن إثارة النزاعات. شهدت تصفيات كأس العالم عام 1969 واحدة من الحالات النادرة التي أدت فيها مباراة إلى حرب بين السلفادور وهندوراس، فيما عُرف بـ «حرب كرة القدم». استمرت الحرب أربعة أيام وأدت إلى مقتل الآلاف، لكنها تبقى استثناءً، حيث غالبًا ما كانت الرياضة أداة للوحدة وليس للتفرقة.

تجارب مشابهة حول العالم

قصص السودان اليوم ليست بعيدة عن تجارب دول أخرى تعيش النزاعات. في أوكرانيا، ورغم الغزو الروسي المستمر، استمر الدوري الأوكراني الممتاز في المنافسة. نجحت الأندية الكبرى مثل شاختار دونيتسك وديناموكييف في الحفاظ على نشاطها، حتى بعد تهجيرها من ملاعبها الأصلية.

أما في أفغانستان، فالوضع يختلف. منعت حركة طالبان النساء من ممارسة الرياضة، في ظل تجاهل دولي واسع. ورغم هذه القيود، تمكنت لاعبات الكريكيت الأفغانيات من الهروب إلى أستراليا حيث يسعين لمواصلة مسيرتهن، بينما يزدهر فريق الكريكيت للرجال دون مقاطعات أو عقوبات.

كرة القدم كملاذ نفسي

في السودان، تحمل كرة القدم أهمية تتجاوز الرياضة نفسها. وسط المعاناة اليومية، تمثل اللعبة وسيلة للهرب من الواقع القاسي. اللاعبون، الذين فقد بعضهم أفرادًا من أسرهم، يستمدون قوتهم من إيمانهم بأن نجاحهم يمكن أن يمنح مواطنيهم لحظات من السعادة. التأهل إلى كأس الأمم الأفريقية ليس مجرد إنجاز رياضي؛ إنه دليل على قدرة الإنسان على التمسك بالأمل حتى في أحلك اللحظات.

مستقبل مشرق رغم الظلام

النجاحات الرياضية التي يحققها السودان ليست فقط مصدرًا للإلهام؛ بل تعكس قدرة الشعب السوداني على مواجهة الأزمات. إذا استمر هذا الزخم، يمكن أن يصبح المنتخب الوطني رمزًا للوحدة والأمل، ليس فقط في السودان، بل في إفريقيا كلها.

تصنيف المنتخبات العربية لشهر نوفمبر

1	المغرب	تراجع	14 عالميا
2	مصر	تراجع	33 عالميا
3	الجزائر	مستقر	37 عالميا
4	قطر	تراجع	48 عالميا
5	تونس	تراجع	52 عالميا
6	العراق	مستقر	56 عالميا
7	السعودية	مستقر	59 عالميا
8	الإمارات	ارتفع	63 عالميا
9	الأردن	مستقر	64 عالميا
10	عمان	مستقر	80 عالميا
11	البحرين	تراجع	81 عالميا
12	سوريا	تراجع	95 عالميا
13	فلسطين	ارتفع	101 عالميا
14	لبنان	ارتفع	112 عالميا
15	السودان	تراجع	113 عالميا
16	ليبيا	ارتفع	118 عالميا
17	الكوت	ارتفع	134 عالميا
18	اليمن	تراجع	158 عالميا